المركز الجامعي أحمد بن يحي الونشريسي – تيسمسيلت–

معهد العلوم القانونية والإدارية

قسم العلوم السياسية

السياسة الخارجية الأمريكية إتجاه الشرق الأوسط:

(الثابت و المتغير)

من 2000إلى 2018

مذكـــرة تخـــرج ضمـــن متطلبـــات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصـــص: دراسات إستراتيجية و أمنية

إعـــداد الطالب:

-إسماعيل بوشنافة

إشـــراف الأستاذ:

* حمزة نش

أعضاء اللجنة المناقشة

1- قوق علي.....رئيسا

2- نش حمزة..... مشرفا و مقررا

3- سلطاني محمد رضا.....مناقشا

السنة الجامعية:2018/2017

بسم الله الرحمن الرحيم

شكرو عرفان

نشكر الله أولا

ونتوجه بعد ذلك الى أستاذنا "حمزة نش" الذي حبب لنا هذا الموضوع وشوقنا على العمل عليه

وكان له الفضل الأول في إرشادنا للبحث .

وأثني عليه لتبنيه هذا الموضوع لأنه لم يبخل علينا بالنصح والتوجيه.

والشكر موصول لكل الأساتذة الأفاضل

وأخص بالذكر الأستاذ " سلطاني محمد رضا"

والأستاذة "صفراوي فاطمة"

وشـــكـــرًا

إهداء

إلى التي أوصانا الله بها خيرا

إلى التي جعلت الجنة تحت قدميها

إلى التي منحتني الحب والحنان

إلى التي حملتني تسعا وزدتها ضعفا و وهنا

إلى أعزما أملك في حياتي أمي الغالية حفظها الله وأطال في عمرها .

وإلى والدي العزيز حفظه الله

وإلى أهلي

وإلى أصدقائي الأعزاء "مصطفى بوقاسم، نوني أحمد، عموش محمد الأمين"

"والزميلة رانيا برقاد"

وإلى كل كم سقط إسمه سهوا

بوشنافة إسماعيل

ملخص الدراسة:

تناولت هذه الدراسة السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه الشرق الأوسط و مختلف العوامل الذاتية و الموضوعية المتحكمة في سيرورة تطور هذه السياسة ، و مختلف البناءات النظرية و التوجهات الفكرية المتحكمة فيها ، كما تم التطرق إلى مختلف المؤسسات المتحكمة في صناعة القرار في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية ، و المراحل التي نهجتها هذه الدولة لكي تصبح مهيمنة على العالم .

كما ألقت الدراسة الضوء على الشرق الأوسط و ما يمتاز به من خصائص و أهمية ، الأمر الذي أدى به لأن يكون مطمع الكثيرين و على رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية ، كما تطرقت الدراسة إلى أهداف السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط و الوسائل المستخدمة لتحقيق هذه الأهداف كما شهدت الدراسة إلقاء نظرة على إستراتجية الإدارات المتعاقبة على الولايات المتحدة الأمريكية من سنة 2000 إلى غاية سنة 2018 .

و في أخر الدراسة تم الإحاطة بأهم التحديات التي تواجه السياسة الخارجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط سواء كانت داخلية أو خارجية ، مع ذكر بعض السيناريوهات التي من المحتمل أن تتعرض لها الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط.

الكلمات المفتاحية :السياسة الخارجية ،السياسة الخارجية الأمريكية، الشرق الأوسط ،الولايات المتحدة الأمريكية، الأمن القومي الأمريكي ،الإستراتيجية، جورج ولكر بوش، باراك أوباما ،دونالد ترامب.

Study Summary:

This study deals with the American foreign policy towards the Middle East, the various subjective and objective factors that govern the process of development of this policy, the various theoretical constructs and the intellectual orientations that govern them, and the various institutions that control the decision-making in the policy of the United States of America Which this State has taken to become the dominant world.

The study also shed light on the Middle East and its characteristics and importance, which led to it being the ambition of many, especially the United States of America. The study also touched on the objectives of the American foreign policy in the Middle East and the means used to achieve these goals. The study examined the strategy of the successive administrations of the United States from 2000 to 2018.

At the end of the study, the most important challenges facing US foreign policy in the Middle East, whether internal or external, were noted, with some scenarios likely to be exposed to the United States of America in the Middle East.

key words :Foreign Policy, US Foreign Policy, Middle East, United States, US National Security, Strategy, George W. Bush, Barack Obama,Donald Trump

الفهرس:

فهـــــرس المحتـــويـــــات	الصفحة
شكر وعرفان	
الإهداء	
ملخص الدراسة	
مقدمة	أ
الفصل الأول: السياسة الخارجية الامريكية دراسة في التطور و المفهوم و المقاربات النظرية	**11**
المبحث الأول: ماهية السياسة الخارجية الأمريكية	**12**
المطلب الأول: المحدد التاريخي للسياسة الخارجية الأمريكية	**12**
الفرع الأول: مرحلة العزلة 1776م-1914م	**12**
الفرع الثاني: مرحلة الخروج من العزلة 1914م-1945م	**13**
الفرع الثالث: مرحلة الحرب الباردة 1945م-1989م	**13**
الفرع الرابع: مرحلة الهيمنة1989م-2018م	**14**
المطلب الثاني: تعريف السياسة الخارجية الأمريكية.	**15**
المبحث الثاني: مؤسسات صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية و العوامل المؤثرة فيها	**16**
المطلب الأول: مؤسسات صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية	**16**
الفرع الأول: المؤسسات التنفيذية	**16**
الفرع الثاني: الجهاز التشريعي (الكونجرس)	**21**
المطلب الثاني: العوامل المؤثرة فيها.	**23**
المبحث الثالث: النظريات المفسرة للسياسة الخارجية الأمريكية	**30**
المطلب الأول: المدرسة الواقعية الجديدة	**30**
المطلب الثاني: المدرسة الليبرالية	**32**
المطلب الثالث: المدرسة البنائية	**33**

الفهرس:

الفصل الثاني: توجهات السياسة الخارجية الامريكية اتجاه الشرق الأوسط.	**37**
المبحث الأول: الشرق الأوسط بين المفهوم و الأهمية	**38**
المطلب الأول: مفهوم الشرق الاوسط	**38**
المطلب الثاني: مميزات إقليم الشرق الأوسط	**40**
المطلب الثالث: أهمية الشرق الأوسط	**41**
المبحث الثاني: أهداف و وسائل السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط	**44**
المطلب الأول: أهدا ف السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط.	**44**
المطلب الثاني: وسائل تنفيذ هذه الأهداف.	**48**
المبحث الثالث: استراتيجية الادارات المتعاقبة للولايات المتحدة الأمريكية اتجاه الشرق الأوسط بين الجمهوريين و الديمقراطيين.	**51**
المطلب الأول: فترة حكم جورج بوش الإبن (2000-2008)	**51**
المطلب الثاني: فترة حكم باراك أوباما (2008-2016)	**57**
المطلب الثالث: فترة حكم دونالد ترامب (2016-2018)	**59**
الفصل الثالث: مستقبل السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه الشرق الاوسط	**66**
المبحث الأول: التحديات الداخلية التي تواجه السياسة الخارجية الامريكية في الشرق الأوسط	**67**
المطلب الاول: التحدي السياسي	**67**
المطلب الثاني: التحدي الإقتصادي	**69**
المطلب الثالث: التحدي الأمني	**71**
المبحث الثاني: التحديات الخارجية التي تواجه السياسة الخارجية الامريكية في الشرق الأوسط.	**75**
المطلب الأول: التهديد الإيراني	**75**
المطلب الثاني: ظهور تركيا كقوة إقليمية	**77**
المطلب الثاني: المد الروسي و الصيني	**75**

الفهرس:

المبحث الثالث: السيناريوهات المحتملة للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الاوسط	**87**
المطلب الأول: السيناريو التحولي(التشاؤمي)	**87**
المطلب الثاني: السيناريو الخطي (الاستمراري)	**88**
المطلب الثالث: السيناريو الإصلاحي	**90**
الخاتمة	**94**
الملاحق	**98**
قائمة المراجع	**101**
الفهرس	**110**

مقدمة :

تعتبر السياسة الخارجية الحقل الأبرز في الدراسة ضمن المحاور العلمية للدراسات الدولية و ذلك لكون السياسة الخارجية هي الواجهة التي تتحرك ضمنها الدول لتنفيذ و تحقيق مصالحها الخارج و تتحكم السياسة الخارجية في الصورة الأوضح لنمطية السلوك الخارجي للدولة، حيث تعتبر توجهاتها و سلوكياتها الخارجية هي الحكم لمدى نجاحها أو فشلها في أدائها و بعدها الدول.

ويزداد الأمر تعقيداً إذا ما تعلق الأمر بالسياسة الخارجية الأمريكية ،حيث تتميز سياستها بالتعقيد و التداخل و كثافة المحاور و التوجهات، نظرا لحجم نفوذها و إمتداد عمقها الإستراتيجي إلى مختلف مناطق النفوذ في العالم ،خاصة في الشرق الأوسط ،حيث لم تهتم السياسة الخارجية الأمريكية بمنطقة الشرق الأوسط في بداية تمثيلها الديبلوماسي خلال فترة الحكم العثماني في الأستانة بنصر عام 1834م ،حيث إتسمت بعدم المبالاة للأحداث الجارية بها و التردد في إتخاذ مواقف ذات شأن كبير على إعتبار أن المنطقة لا تعنيها كونها تخضع للسيطرة العثمانية ، و إستمرت هذه السياسة حتى إفتتاح قناة السويس 1869م و هو الحدث العالمي الذي أعطى المنطقة أهمية إستراتيجية على مستوى الموازين السياسية و الإقتصادية.

و مع إندلاع الحرب العالمية الأولى عام 1914م و بإيحاء من جورج لويد رئيس وزراء بريطانيا وافق الرئيس ودرو ويلسون على مساندة المنظمة الصهيونية العالمية التي عقدت مؤتمرها الأول في مدينة بازل السويسرية عام 1867م برعاية ثيودور هيرتزل ، و لم تكن هذه المساندة تمثل السياسة الرسمية الأمريكية بقدر ما كانت موقف شخصيا من ويلسون ، لكن مع توالي المساعي الصهيونية مع الإدارات الأمريكية نجحت بعض الشخصيات اليهودية في إقناع البيت الأبيض بالأهداف الصهيونية ، حيث أعلنت الإدارة الأمريكية في عام 1922م تأييدها لوعد بلفور البريطاني في عام 1917م .

و لم تعطي الولايات المتحدة الأمريكية الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط إلا بعد أن شاركت هي في الحرب ، ثم تبلور لديها موقف جديد خلال الحرب الثانية 1939-1945م ،ثم تطور الأمر أثناء الحرب الباردة و بعدها (الهيمنة).

و نتيجة لذلك فقد حظيت منطقة الشرق الأوسط بأهمية كبيرة لدى صانع القرار السياسي الأمريكي و تبلورت فيها مجموعة من المصالح و الأهداف أهمها إحتواء النفوذ السوفياتي في المنطقة و إستمرار تدفق

النفط العربي بأسعار عقولة و تفضيلية ، و دعم المواقف السياسية الإسرائيلية و فتح أسواق تجارية في المنطقة وذلك عبر العديد من الاستراتيجيات و التوجهات التي لا طالما خدمت مصالحها.

و على هذا أصبح من الصعب على الإدارة الأمريكية أن تتنازل عن الشرق الأوسط ، ودراستنا تندرج تحت هذا السياق الفاضي إلى الإلمام أكثر بموضوع السياسة الخارجية الأمريكية و معرفة الثابت و المتغير فيها اتجاه الشرق الأوسط.

أسباب إختيار الموضوع:

إن إختيار الموضوع لم يكن بصورة إعتباطية ، بل ساهمت جملة من العوامل الذاتية و الموضوعية في تحديد معالمه و توجيهها.

المبررات الذاتية: تكمن في ميولي للمواضيع المتعلقة بقضايا السياسة الدولية وفي مقدمتها السياسة الخارجية للقوى العظمى عامة و الولايات المتحدة الأمريكية ، خاصة إضافة إلى إهتمامي الكبير بمشاكل دول الشرق الأوسط و خاصة العربية منها بحكم الإنتماء للعروبة.

المبررات الموضوعية: تتجلى في محاولة تكوين مرجعية فكرية بشأن السياسة الأمريكية إتجاه الشرق الأوسط من حيث تحديد أولويات هذه السياسة و أهدافها و وسائلها المعتمدة و العوامل المؤثرة فيها.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

1)- معرفة السياسة الخارجية الأمريكية و تطورها التاريخي و مؤسسات صنع القرار فيها.

2)- معرفة إستراتيجية الرؤساء الأمريكيين الذين تعاقبوا على الحكم تجاه الشرق الأوسط.

3)- معرفة مستقبل الشرق الأوسط ضمن مخططات الأجندة الأمريكية.

أهمية الدراسة:

1)- تكمن أهمية الدراسة في محاولة فهم كل ما يتعلق بالسياسة الخارجية الأمريكية في ظل الاحداث السابقة و اللاحقة التي تتعلق بالنظام الدولي و رصد ممارساتها.

2)- معرفة الأسباب الحقيقية حول إتجاه السياسة الخارجية الأمريكية إلى التركيز على الشرق الأوسط.

3)- إضافة علمية للدراسات في مجال العلاقات الدولية.

3- الدراسات السابقة:

أ)- دراسة بعنوان "**السياسة الخارجية الأمريكية إتجاه الإصلاح في الشرق الاوسط " دراسة حالة العراق** للباحثة إيمان سعد العيوطي، جامعة القاهرة، مصر 2007م، و ركز الباحث فيها على دراسة السياسة الخارجية الأمريكية و تطورها في الشرق الأوسط بعد أحداث 11 سبتمبر و الأسباب المختلفة وراء التدخل في الشرق الأوسط و دراسة الوضع في العراق و تطور العملية السياسية فيه منذ الإحتلال في 2003م إلى 2007م وما آلت اليه العراق إثر ذلك.

وخلص الباحث إلى عدة نتائج من بينها:

أنه بالرغم من إعلان جورج بوش الأسباب من وراء العراق إلا أنها واهية و لا أساس لها من الصحة بل هناك أسباب أخرى وراء هذه الحرب.

- التدخل الأمريكي في العراق كان له أثر ايجابي على الكيان الصهيوني.

- عملية فرض الإصلاح من الخارج " الأمريكي" هي عملية مرفوضة.

ب)- دراسة بعنوان " **السياسة الخارجية الأمريكية إتجاه الشرق الأوسط" دراسة حالة إيران 2013م** للباحثة مريم غربي ، وهي مذكرة ماجستير مقدمة في قسم العلوم السياسية كلية الجزائر03، وتناولت الباحثة السياسة الخارجية الأمريكية إتجاه منطقة الشرق الأوسط وبالأحص إستراتيجيتها مع إيران و ملفها النووي، وطرحت الإشكالية التالية:

ما موقف الإدارة الأمريكية من البرنامج النووي الإيراني خلال فترة حكم "جورج ولكر بوش"؟

و كانت الفرضيات على النحو التالي :

1 – يعتبر العامل الديني المحدد الرئيسي في صناعة السياسة الخارجية الأمريكية

2–كما زاد إستخدام إيران للطاقة النووية في المجال السلمي زاد سعيه في محاولة تطويره

3–كلما زاد التقدم النووي الإيراني زاد مستوى الضغط الأمريكي في المواجهة و الحد منه

خلصت هده الدراسة واقع السياسة الخارجية الأمريكية أبان فترة الحكم جورج بوش الإبن على إعتبار أن هده الفترة مثلت نقطة حاسمة في التاريخ العلمي خصوصا بعد رهانات 2001م

ج) **–** دراسة للباحث لسمير عامر التير ، بعنوان "**حرب الوقائية و السياسية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط دراسة حالة لبنان**" ، أكاديمية الدراسات العليا، ليبيا 2009م، حيث تناولت الدراسة السياسة الخارجية إتجاه الشرق الأوسط في عهد إدارة جورش بوش الإبن وسياسته إتجاه لبنان عامة و حزب الله خاصة، مع تبيان أثر الحرب الوقائية التي شنتها الولايات المتحدة الأمريكية على دول الشرق الأوسط.

وتمثلت مشكلة البحث في الإجابة على التساؤلات التالية:

– ما مدى قدرة الإدارة الأمريكية في عهد جورج بوش الإبن على تحقيق النجاح في الحرب على الإرهاب في الشرق الاوسط؟

– ما مدى قدرة الإدارة الأمريكية على النجاح في شرق أوسط جديد؟

وقد بنى الباحث فرضياته على أنه لكي تحقق الولايات المتحدة التفوق على الدول يجب عليها التحكم في المناطق الجيوسياسية و منظومات التسلح وفق إستراتجية كونية شاملة تعمل على نزع أسلحة الدمار الشامل في الدول النامية و التي تصنفها ضمن الدول المارقة.

كما أن "الوعي" بمخاطر الحرب الوقائية و إستراتيجية الحرب على الإرهاب في الشرق الأوسط خصوصا بعد النتائج الكارثية لاحتلال الولايات المتحدة لأفغانستان و العراق و التدخل الخطير و الواسع في الشؤون السياسية اللبنانية، سيضع الرأي العام الأمريكي في مواجهة حاسمة مع الإدارة الأمريكية.

إشكالية الدراسة:

تكمن إشكالية الدراسة في الإجابة على التساؤل الرئيسي و المتعلق بـــ:

ما هي الإستراتيجية التي تقوم عليها السياسة الخارجية الأمريكية إتجاه الشرق الأوسط؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية:

1)- ما هي العوامل المؤثرة في أداء السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه الشرق الأوسط؟

2)- ما هي توجهات السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط؟

3)- ما هو مستقبل السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط وسط المنافسة اللامحدودة بين الدول؟

فرضيات الدراسة: وبناءا على التساؤلات الفرعية يمكن صياغة الفرضيات التالية:

1)- العوامل المؤثرة في أداء السياسة الخارجية الأمريكية هي المصلحة القومية بالدرجة الاول.

2)- الأهمية الجيوإستراتيجية للشرق الأوسط هي المحدد لأي توجه سياسي خارجي أمريكي.

3)- التفاوض خيار إستراتيجي من أجل الحفاظ على المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط.

مجال الدراسة:

أ)- **المجال الزمني:** قد تم تحديد فترة الدراسة من 2000إلى 2018م نظرا لأن الفترة الأولى شهدت البداية الحقيقية لما وصل إليه الشرق الأوسط جراء أحداث 11 أيلول2001م، أما الثانية لمواكبة جميع التطورات التي حدثت في منطقة الشرق الأوسط، و محاولة منا لأن يكون الموضوع أكثر حداثة.

ب)- **المجال المكاني:** منطقة الشرق الأوسط.

صعوبات الدراسة:

من بين الصعوبات التي واجهتني:

1)- مجال الدراسة لم يسمح بالإلمام بجميع الجوانب.

2)- صعوبة ضبط المعلومات المتعلقة بالدراسة.

3)- ضيق الوقت الممنوح لإنجاز المذكرة.

منهج الدراسة:

- **المنهج التاريخي:** لا تخلو أي دراسة من إستخدام حيث ساعدنا على التعرف على الخلفيات التاريخية للاهتمام الأمريكي بالمنطقة ، و القضايا و الأحداث التي حدثت فيها.

-**المنهج التحليلي الوصفي:** من خلال دراسة التغيرات التي حصلت بعد الحادي عشر من سبتمبر في منطقة الشرق الأوسط يهدف التوصل إلى إستنتاجات و توصيات تخدم مشكلة و هدف الدراسة.

- **منهج دراسة حالة:** محاولة تسليط الضوء على تأثير السياسة الخارجية الأمريكية على منطقة الشرق الأوسط، ومعرفة الأسباب التي دفعت لدول العربي

المفاهيم و المصطلحات

1)- السياسة الخارجية:

من المعروف على مستوى العلوم الإجتماعية بما في ذلك أدبيات العلاقات الدولية و السياسية الخارجية إن إعطاء تعريف لمفهوم معين يكون من ثنايا خصائصه المشتركة، ما يعطي من الناحية النظرية إطارا منهجيا و معرفيا لرصد حدود الظاهرة، إلا أننا في الواقع نصطدم بتعدد و إختلاف التعاريف بإختلاف المفكرين و إختلاف مرجعياتهم الفكرية حول الظاهرة الواحدة، كما هو الحال بالنسبة للسياسة الخارجية ، الأمر الذي يعكس مدى تعقيدها.[1]

[1]- محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية** (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1998)، ص 7.

و لم يتفق الباحثون و المهتمون في العلوم السياسية و العلاقات الدولية على تعريف واحد لمصطلح السياسة الخارجية، فيرى حامد ربيع انها:" جميع صور النشاط الخارجي حتى و لو لم تصدر من الدولة كحقيقة نظامية، إن نشاط الجماعة كوجود حضاري او التغييرات الذاتية كصور فردية للحركة الخارجية تنطوي و تندرج تحت هذا الباب الواسع الذي نطلق عليه اسم السياسة الخارجية.

ويرى بهجت قرني أن التحديد الدقيق لماهية السياسة الخارجية تمثل نقطة البدء في التحليل ،فهل تعني هذه الأخيرة أهدافا عامة ، أم أفعالا محددة أم هي قرارات و اختيارات صعبة [1]، اضافة الى أن ما تميز السياسة الخارجية هو تعدد محدداتها و الجهات التي تصنع قراراتها و ترسم توجهاتها، و اكثر من ذلك فهي توجه نحو بيئة الثابت فيها هو التغير المستمر، و التعريف الذي يقدمه أمين المشاقبة بأنها تنظيم نشاط الدولة في علاقاتها مع غيرها من الدول، او بانها" السلوك السياسي الخارجي"، او بمعنى " رد الفعل المتخذ من قبل الدولة مقابل العالم الخارجي و الهادف نحو تحقيق غرض معين"[2]، و يعرف فاديمير سوجاك السياسة الخارجية بأنها نشاط الدولة الموجه للدفاع مصالحها في الخارج من خلال العلاقة مع الدول الأخرى أو عناصر الجماعة الدولية.[3]

2)- مفهوم الشرق الأوسط:

يعد مفهوم الشرق الاوسط من أكثر المفاهيم التي طالها التأويل و التحريف بسبب الأهواء و المصالح المختلفة بعد إنتهاء الحرب الباردة و تشكل نظاما دوليا جديدا ، و هناك اتجاه يرى ان مصطلح الشرق الاوسط ماهو الا تعبير سياسي يترتب عليه دائما إدخال دول غير عربية في المنطقة و في اغلب الاحيان إخراج دول عربية منها ، و قد استخدمت الكتابات الغربية للتعبير عن هذا المفهوم حتى الحرب العالمية الأولى ثلاثة دلالات: الشرق الادنى و تركز حول الدولة العثمانية و الشرق الاوسط و تركز حول الهند، و الشرق الأقصى و تركز حول الصين.[4]

---

[1]- بهجت قرني، **السياسات الخارجية للدول العربية** (القاهرة: مركز البحوث و الدراسات السياسية، ط2،2002)، ص 29.

[2]- أمين المشاقبة، **التربية الوطنية في الأردن** (عمان، دار مكتبة الحامد للنشر،2006)، ص 359.

[3] - **vadmir sojack, international relations in our rimes, praha : statni pedagojicke. P 43**

[4]- إسلام إبراهيم عيادي، **التعاون الصيني- الإسرائيلي و اثره على الأمن الإقليمي في الشرق الاوسط 1992-2013**، رسالة دكتوراه غير منشورة،(القاهرة، كلية اللإقتصاد و العلوم السياسية،2016)، ص 35.

3)–مفهوم الإستراتيجة :

يعتبر مفهوم الإستراتيجية the strategy من المفاهيم المتداولة العلوم السياسية والاجتماعية و العسكرية و الإقتصادية ، والتي تستخدم للدلالة على أكثر من معنى واحد ، وقد أشتق مصطلح الإستراتيجية في الأصل من الكلمة اليونانيةstegos والتي تعني فن القيادة ، ثم تعددت إستخدماته و شملت العديد من الميادين.[1]

تعرف الإستراتيجية لغويا بأنه فن قيادة الجيش أو بشكل عام هي فن القيادة، كما يمكن تعريفها من الناحية اللغوية دائما بأنها خطة أو سبيل [2]، و يعرف "**ليدل هارت**" الإستراتيجية في كتابه " الإستراتيجية و تاريخها في العالم " على أنها فن توزيع

و إستخدام مختلف الوسائل العسكرية لتحقيق هدف السياسة.[3]

4)–مفهوم الأمن القومي:

يعرف الأمن القومي بأنه قدرة الدولة على تأمين إستمرار أساس قوتها الداخلية والخارجية والعسكرية و الإقتصادية في مختلف مناحي الحياة لمواجهت الأخطار التي تهددها من الداخل و الخارج و في حالة السلم والحرب على حد سواء ، فيعرف " **ترنجر كرننبرج** " الأمن القومي ، بأنه ذلك الجزء في سياسة الحكومة الذي يستهدف خلق الظروف المواتية لحماية القيم الحيوية ، و يعرفه هنري كيسنجر بأنه تصرفات يسعى المجتمع من خلالها إلى. حفظ حقه في البقاء ، أما روبرت **"ماكنمار فيدري** " أن الأمن القومي هو التنمية وبدون تنمية لا يمكن أن يوجد أمن ، و الدول التي تنمو في الواقع لا يمكن ببساطة أن تظل آمنة.[4]

---

[1]– جهاد عودة، **مقدمة في الدراسات الشرق الأوسطية** (القاهرة: المكتب العربي لمعارف، ط1، 2013)، ص5.

[2]– وسام شكلاط ، **الإستراتيجية الروسية الجديدة في العهد بوتين من 2000إلى 2004**: **دراسة حالة المتوسط**، المذكر لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية (جامعة تيزي وزو: كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2016)، ص 23.

[3]– ليدل هارت، **الإستراتيجية و تاريخها في العالم**(بيروت، دار الطليعة للطباعة النشر، 1967)، ص 23.

[4]– طارق عبد العال ، **مفهوم الامن القومي بين الحقيقة و الخيال**، في الرابط الإلكتروني :https://www. heipr.org أطلع عليه يوم 15 مارس 2018 على الساعة 15:13.

تقسيم الدراسة:

للإجابة عن الإشكالية الرئيسية إنطوت الدراسة على مقدمة و عناصرها و ثلاثة فصول مع محاولة تنسيق الأفكار في مباحث و مطالب من أجل خطة واضحة و متناسقة ، فكان الفصل الأول بعنوان السياسة الخارجية الأمريكية دراسة في التطور و المفهوم و المقاربات النظرية و الذي إنقسم إلى ثلاثة مباحث، حيث تتناول المبحث الأول ماهية السياسة الخارجية الإمريكية و المبحث الثاني مؤسسات صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية و العوامل المؤثرة بها، أما المبحث الثالث فقد جاء فيه النظريات المفسرة للسياسة الخارجية الأمريكية .

أما الفصل الثاني بعنوان توجهات السياسة الخارجية الأمريكية إتجاه الشرق الأوسط و إنقسم بدوره إلى ثلاثة مباحث، جاء في المبحث الأول الأهمية الجيواستراتيجية للشرق الأوسط و المبحث الثاني أهداف و وسائل تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط و المبحث الثالث إستراتيجية الإدارات المتعاقبة للولايات المتحدة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط.

أما الفصل الثالث فكان بعنوان مستقبل السياسة الخارجية الأمريكية إتجاه الشرق الأوسط و إنقسم إلى ثلاثة مباحث حيث جاء في المبحث الأول التحديات الداخلية التي تواجه السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط، و المطلب الثاني التحديات الخارجية أما المبحث الثالث ينطوي على السيناريوهات المحتملة للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط.

تمهيد :

تعتبر السياسة الخارجية الحقل الأبرز في الدراسات الدولية، و ذلك لكون السياسة الخارجية هي الواجهة التي تتحرك ضمنها الدول لتنفيذ و تحقيق مصالحها الخارجية ،فهي تتحكم في الصورة الأوضح لنمطية السلوك الخارجي للدولة ، فتوجهاتها و سلوكياتها الخارجية هي الحكم لمدى نجاحها أو فشلها في أدائها و بعدها الدولي.

يزداد الأمر تعقيدا عندما يتعلق الأمر بالسياسة الخارجية الأمريكية لأننا سوف نكون بصدد دراسة عميقة وواسعة لمراحل و محطات غيرت و أثرت في سلوكياتها الخارجية.

إن دراسة الظواهر الدولية تنطلق عادة من خلفية مفاهيمية و نظرية نظرا لوجود علاقة إرتباطية بين التصور المفاهيمي و النظري مع الواقع العملي ، وذلك من أجل الوصول إلى حقيقة علمية ثابتة، و على هذا قمنا بتقسيم فصلنا الأول المعنون تحت مسمى السياسة الخارجية الأمريكية دراسة في التطور و المفهوم و المقاربات النظرية إلى ثلاثة مباحث جاءت على النحو التالي :

المبحث الأول: ماهية السياسية الخارجية الأمريكية.

المبحث الثاني: مؤسسات صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية والعوامل المؤثرة فيها.

المبحث الثالث: النظريات المفسرة للسياسة الخارجية الأمريكية.

I) – المبحث الأول: ماهية السياسة الخارجية الأمريكية

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى مراحل تطور السياسة الخارجية الأمريكية بدأ بمرحلة الإنعزال مرحلة الخروج من العزلة و وصوله إلى مرحلة الهيمنة، ثم نختم بتعريف هذه السياسة.

1)– المطلب الأول: التطور التاريخي للسياسة الخارجية الأمريكية

عرفت السياسة الخارجية الأمريكية مسارا و تطورا كبيرا منذ استقلال الولايات المتحدة الأمريكية و لقد انطلق هذا المسار منذ إستقلالها إلى غاية قيادة النظام العالمي و الهيمنة شبه المطلقة على الشؤون الدولية.

إن القوة الذكية الأمريكية كانت الإنشغال الأول لصانع القرار الأمريكي و بناء الإقتصاد بعد الإستقلال ، و ذلك بإستغلال الموارد المتاحة من معطيات إقتصادية و طبيعية و رأسمال إستثماري هائل فالإهتمام الإقتصادي أوجب إهتماما بالشؤون الخارجية و العلاقات الدولية ، حيث أن تنامي القوة الصناعية الأمريكية تطلب أسواقا خارجية فيما وراء البحار، مما خلق سياسية خارجية أمريكية تعتبر النواة الأولى لمسار طويل يمكن تتبع مراحل تطوره كما يلي:

1-1 مرحلة العزلة 1776-1911:

عزفت الولايات المتحدة الأمريكية منذ إستقلالها عن أي إرتباط سياسي خارجي يربطها بالدول الأخرى خاصة الأوروبية منها، حيث كانت جهود القادة الأمريكيين تنحصر في بناء دولة قادرة على توفير أمنها الداخلي بكل معانيه، سواء الأمن الإقتصادي أو الأمن العسكري و السياسي (الوحدة و الاستقرار).[1]

وكان الرئيس جورج واشنطن أول رئيس للولايات المتحدة الأمريكية، و هو أول من أختار الإنعزالية كأكبر قاعدة للتعامل مع الدول الخارجية، و لقد أكد جيمس مونرو مبدأ العزلة في تعامل الولايات المتحدة مع الدول الأخرى من خلال المبدأ الشهير في التعامل و القائل" أمريكا للأمريكيين".

[1]– محمد السيد سليم، **تطور السياسة الدولية في القرن 19 و 20** (مصر: دار الأمين للطباعة و النشر، ط2، 2002)، ص 53.

و من هنا نلاحظ بأن مرحلة عزلة الولايات المتحدة الأمريكية قد مكنتها من الإستقرار الداخلي و تكوين قوة إقتصادية ضخمة بالموازاة مع قوة أسطول عسكري أمريكي كان له الفضل في أحداث دولية لاحقة (الحرب العالمية 1-2).

1-2 مرحلة الخروج من العزلة (مرحلة الحربين 1914-1945):

كان لإعلان الولايات المتحدة دخول الحرب العالمية الأولى سنة 1917م دورا هاما في إنهاء الحرب لصالح دول الحلفاء، و في نفس الوقت يعتبر منعطفا كبيرا، و بروزا للدور الجديد للولايات المتحدة الامريكية على الساحة الدولية.[1]

حيث أكد ويلسون على هذا المنحى الجديد للسياسة الخارجية الأمريكية بإعلانه الشهير عن مبادئه الأربعة عشر و التي تناولت مواضيع مختلفة عن الحرية، العدالة، الديمقراطية و حقوق الإنسان، مما أعطى دورا جديدا للولايات المتحدة في بناء تنظيم دولي قائم على فكرة الأمن الجماعي وحقوق الإنسان.

أستطاعت الولايات المتحدة الخروج من العزلة، ليكون لها دور مؤثر في إنهاء الحرب العالمية الأولى و التقليل من آثار الأزمة الإقتصادية العالمية التي خلفتها الحرب.

1-3 مرحلة الحرب الباردة(الصراع الإيديولوجي على القيادة العالمية):

سجلت الولايات المتحدة دخولا قويا على المسرح العالمي بعد إستعراضها لقوتها النووية في مدينتي "هيروشيما و نقازاكي"، كما أكدت الولايات المتحدة على الدور الجديد من خلال مشاريع المساعدات المالية لإعادة بناء أوروبا مثل مشروع مارشال لكن الدور الجديد واجه قوة عالمية معادية تمثلت في الخطر الشيوعي الذي يقوده الإتحاد السوفياتي و إنتشاره في آن واحد، و من أهم هذه الاستراتيجيات.

سياسة الإحتواء و سياسة الردع الشامل و سياسة حرب النجوم، دام الصراع الإيديولوجي بين الولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد السوفياتي نصف قرن أنهته الولايات المتحدة سنة 1990، لصالحها بإنهيار الاتحاد السوفياتي و كل الجمهوريات المساندة له في الإتحاد السوفياتي أوروبا الشرقية.

[1]- مصطفى صافي، **السياسة الأمريكية تجاه الحركات الإسلامية**، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية(جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية2007)، ص 43.

1-4 مرحلة الهيمنة على العالم و نظام الأحادية القطبية:

مع نهاية الحرب الباردة بدأت الولايات المتحدة تؤسس لرؤية عالمية أحادية قائمة على الإنفراد الأمريكي و تقديم أنموذجة للحياة ، و ذلك بالتأكيد على أن الولايات المتحدة هي الدولة الأعظم و الأقوى بقيام نظام دولي جديد قائم على المبادئ الأمريكية المتمحورة أساسا حول الديمقراطية، الليبرالية، و المسالمة و فرض ذلك النموذج الأمريكي سياسيا و إقتصاديا و إعتباره الأنسب للدولة العادلة، و لتأسيس فكرة الزعامة الأمريكية و إنتصار الثقافة الأمريكية و الأسلوب الاقتصادي الليبيرالي الأمريكي جاءت كتابات فرانسيس فوكوياما بالتنظير لنهاية العالم دلالة على استمرارية الهيمنة الأمريكية و دوامها.[1]

شكلت أحداث 11 سبتمبر 2001 فيما بعد بداية معالم جديدة للسياسة الخارجية لأمريكية أدخلت الولايات المتحددة لأول مرة في حرب ضد عدو إفتراضي لا يعتبر كيانا ماديا دولة و قد أسمت هذا العدو "بالإرهاب العالمي"، حيث ظهر نوع جديد ضد من الحرب ضد عدو مختلف جعل السياسة الخارجية الأمريكية تتبنى مبادئ رئيسية هي:

1)- إستثنائية القوة العسكرية الأمريكية.

2)- الحرب الإستباقية.

3)- نشر الديمقراطية.

4)- إستخدام القوة ضد الأخطار المحتملة مستقبلا قبل وقوعها، و تتمثل تلك الأخطار في الإرهاب، الدول المارقة، الدول الفاشلة و أسلحة الدمار الشامل.

عموما رغم التطور اللافت للسياسة الخارجية الأمريكية و إنتقالها بين نقيضين " الإنعزالية التامة" و "الهيمنة المطلقة"، تمكن ملاحظة أمرين هامين تحكم فيها عبر الفترات المختلفة لتطورها.

5)- البراغماتية و المصلحية هي الموجد الأول و الأساسي للسياسة الخارجية الأمريكية، فالمصلحة الأمريكية تعلو كل المبادئ مهما كانت انسانيتها أو عدالتها.

[1]-إسماعيل مداح الدين، **تطور نظرية الإمبراطورية الأمريكية**، في الموقع الإلكتروني: https://www.today.Almasrya lyoum.com أطلع عليه يوم 15 مارس 2018 على الساعة 15:00.

6)- شخصية الرئيس و الجوانب النفسية عموما لها دور هام في صياغة السياسة الخارجية الأمريكية و ذلك عبر مراحل تطورها.

المطلب الثاني: تعريف السياسة الخارجية الأمريكية.

أن المعادلة الرئيسية التي تتحكم في وضع و صياغة السياسة الخارجية الأمريكية المناسبة هي تحقيق المصالح وفق مصادر القوة المتاحة للدولة، من هذا المنطلق ترتبط السياسة الخارجية بحجم الامكانيات، حيث أن قوة الدولة و مصادر هذه القوة هي المقياس الأول الذي تحدد طريقة تفاعلها مع الأحداث الإقليمية الدولية ويوجه بطريقة أو بأخرى مواقفها وآراءها الخارجية، إلى جانب تأثير عوامل البيئة الخارجية من قوى و مصالح و متغيرات النظام الدولي.

إن حصر مفهوم واضح للسياسة الخارجية الأمريكية وفق المعادلة السابقة أمر في غاية الصعوبة فالولايات المتحدة الأمريكية هي قوة عظمى بمؤشرات قوة ضخمة لأنها صاحبة أكبر إقتصاد على المستوى العالمي، حيث تقدر انتاجيته بـــ13 تريليون دولار[1]، بالإضافة إلى مقومات القوة العسكرية السياسية و الجغرافية المكافئة للقوة الإقتصادية، كل مصادر القوة تلك تجعل مصالحها القومية مترامية المجال الإستراتيجي حيث يتسع هذا الأخير ليشمل كل المواقف و المناطق في النظام الدولي الأحادي القطبية الذي تنفرد بقيادته.

إن الأهداف الرسمية المعلنة للولايات المتحدة الأمريكية وفق وزارة الخارجية الأمريكية هي خلق عالم أكثر أمنا و ديمقراطية و رخاء لصالح الشعب الأمريكي و المجتمع الدولي" هذا الهدف العام تجعل من صلاحيات الولايات المتحدة الأمريكية التدخل في كل القضايا الإقتصادية و العسكرية و الإستراتيجية عالميا، و التي من شأنها المساس بأمن الشعب الأمريكي، فالهدف المذكور سابقا للسياسة الخارجية الأمريكية تجعل دائرة إختصاص التدخل الأمريكي تتسع من حيث القضايا و من حيث المجال ، فكل القضايا بما فيها تلك المتعلقة بالتجارة و السلاح و إنتشار التكنولوجيا المحظورة (النووية) و القضايا الثقافية و الدينية كلها قضايا تدخل

[1]– مجهول، **السياسة الخارجية للولايات الأمريكية**، في الموقع الالكتروني: www.marefa.crg/inder/php ،أطلع عليه يوم14 مارس 2018 على الساعة 18:00.

ضمن قائمة عدم المساس بأمن و رفاهية الفرد الأمريكي.[1]

كما أن كل بقاع العالم تصبح مصدر تهديد وارد للمصلحة الأمريكية، و دليل ذلك التواجد العسكري الأمريكي و الإنتشار الواسع للقوات الأمريكية في كل القارات (آسيا، افريقيا، أمريكا الجنوبية).

ما يزيد من صعوبة تحديد مفهوم السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، حجم تأثيرها و فاعليتها على المستوى الدولي، حيث عرفت السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، و منذ إستقلالها عن المملكة المتحدة محطات تاريخية مختلفة، شهدت فيها تطورات و مواقف متباينة في نظرتها و تعاملها مع محيطها الدولي أو حتى بالنسبة لمكانتها في الساحة الدولية.

II)- المبحث الأول: مؤسسات صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية و العوامل المؤثرة فيها.

تقوم السياسة الخارجية الأمريكية بالحفاظ على العديد من المصالح من أهمها تعزيز مكانتها العالمية .بما يحفظ لها السيطرة و الهيمنة العالمية، و بالتالي القيادة المطلقة للنظام الدولي سياسيا و إقتصاديا.

المطلب الأول: مؤسسات صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية

تساهم بعملية صنع القرار الأمريكي العديد من المؤسسات ، و لكل مؤسسة دور في إتخاذ القرار و ذلك حسب قوة المؤسسة و الصلاحيات الممنوحة لها من قبل الدستور ، سواء أ كانت تنفيذية مثل الرئيس و الأجهزة المعاونة له أو تشريعية مثل الكونجرس.

1-1 المؤسسات التنفيذية:

هنالك العديد من المؤسسات التنفيذية التي لها دور في وضع السياسة الأمريكية، و أهما الرئيس و له العديد من الأجهزة المعاونة و المساعدة له مثل وزارة الدفاع و الخارجية و وكالة المخابرات.

[2]—إسماعيل مداح الدين، مرجع سابق.

أ– الرئيس الأمريكي:

يملك الرئيس في النظام الرئاسي حق ممارسة جميع مظاهر الحكم في الدولة دون الوزراء ،و يرسم السياسة الهامة ، ويقع على عاتق الوزراء تنفيذ السياسة التي يرسمها الرئيس ، فهو يسرد و يحكم في ذات الوقت و لا يوجد في النظام الرئاسي مجلس الوزراء ،و إنما يوجد معاونون للرئيس و يطلق عليهم اسم السكرتيرين أو الأمناء أو المعاونين، و يقوم الرئيس بتعينيهم و يتحمل مسؤولية إختيارهم أمام الشعب و له حق عزلهم.[1]

يعتبر رئيس الولايات المتحدة هو الفاعل المحوري في عملية صنع السياسة الخارجية ، و يستمد شن الحروب حتى ولو كانت غير معلنة علاوة على سلطات دستورية هامة آخرى مثل عدد المعاهدات و تعيين الوزراء و السفراء و القناصل ، كما يتمتع الرئيس بميزتبين في مجال السياسة الخارجية.[2]

الحصول على معلومات غير محدودة عن الدول الأجنبية و قادتها من مصادر عدة مثل وكالة المخابرات المركزية و وزارة الخارجية و وزارة الدفاع.

بالنسبة لإتخاذ القرارات في السياسة الخارجية و الدفاعية ،فلديه القدرة على الإستحواذ على التأييد و الدعم الشعبي و مساندة الكونجرس.

يستند الرئيس الأمريكي في صنع السياسة الخارجية و إدارة الفرع التنفيذي إلى مجموعة من الأجهزة التي تعاونه و تقدم له المشورة ، حيث يضم الجهاز التنفيذي تسع وكالات أنشئت لمعاونة الرئيس و يعد مكتب البيت الأبيض و مكتب الإدارة و الميزانية و مجلس الأمن القومي و مجلس المستشارين الإقتصاديين من أهم الوكالات التسع ، وعلاوة على ذلك قد يطلب مساعدة الوزراء و المدعي العام في المشاورات بصدد السياسة.

يساعد الرئيس الأمريكي في جمع المعلومات و تنسيقها لصناعة القرار الخارجي، أجهزة مختلفة على رأسها مجلس الأمن القومي الذي يضم : وزارة الخارجية و الدفاع و رئيس أركان الجيش و مدير الوكالة المركزية للمخابرات، و تقدم المعلومات و البحوث و البدائل إلى مجلس الأمن القومي من طرف متخصصين

[1]- Gonenc levent**, prodpects for constitutionalism in post communist** (Massachusetts :martinus nijhaff publishers, 2002,p285.

[2]– هالة سعودي ،**الكونجرس و الصراع العربي الإسرائيلي**، مجلة السياسة الدولية ،العدد 1984، ص 87.

يرأسهم مستشار الرئيس للأمن القومي، و من الصلاحيات الواسعة التي يمتلكها الرئيس في مجال صنع القرار الخارجي صلاحية إعلان[1].

– **مكتب البيت الأبيض:** يضم مستشاري الرئيس البارزين و عادة يكون أقرب مستشاري الرئيس في البيت الأبيض هم الأصدقاء الشخصيين الذين ساعدوه في الإنتخابات أو الذين حازوا على ثقته عل مر السنين و يتضمن كذلك المستشار القانوني للرئيس و السكرتير الصحفي و غيرهم من الموظفين.[2]

– **مكتب الإدارة و الميزانية** : يعد مكتب الإدارة و الميزانية من أكبر أجهرة المكتب التنفيذي للرئيس و هو فالأصل مكتب الميزانية الذي أنشأ في العام 1921 في إطار وزارة الخزانة و أعاد الرئيس "نيكسون "تسميته بمكتب الإدارة و الميزانية في العام 1970، و يقوم بإعداد مسودات ميزانية الرئيس الفدرالية السنوية، التي تقدم إلى الكونجرس الموافقة عليها في يناير من كل عام ، و يمكن لمدير مكتب الميزانية أيضا أن يقوم بتضيق و توزيع المقترحات التشريعية التي يقدمها للأجهزة التنفيذية.

– **مجلس الأمن القومي:** يهدف إلى تقديم النصح للرئيس فيما يتعلق بتنسيق السياسات الداخلية والخارجية و العسكرية المتصلة بالأمن القومي ، و دراسة مشاكله ، وذلك في شكل خطط و سياسات ليتخذ قراراته بشأنها ، و يتكون المجلس حسب نظامه الأساسي من الرئيس و نائبه و وزير الخارجية و الدفاع ،بالإضافة مساعدة الرئيس لشؤون الأمن القومي و الذي يعمل كمدير تنفيذي للمجلس ، و هؤلاء يعتبروا أعضاء دائمين و أساسيين.[3]

– **مجلس المستشارين الإقتصاديين:** أنشأ هذا المجلس بمقتضى قانون التشغيل لعام1946م و من خلاله يقوم ثلاثة من الإقتصاديين الذين يعينهم الرئيس (و يمكن عزلهم من مناصبهم في أي وقت) بتحليل الإقتصاد و تقديم

[1]– حسين الشريف، **السياسة الخارجية الأمريكية**، اتجاهاتها و تطبيقاتها من الحرب العالمية الثانية إلى النظام الدولي الجديد، (القاهرة: مطابع الهيمنة المصرية العامة للكتاب، 1994)، ص 19.

[2] – Schmidt steffen, **American gouvernement and politics today**(Boston :Barbara a bardes, 2009) pp 482-483.

[3]– Best Richard**, the national security council :an organinz national assessment** (Washington :congressional research service, 2011) pp 4-5.

ما يتوصلون إليه من نتائج إلى البيت ، و تأتي نصيحة مجلس المستشاريين الإقتصاديين عادة ضمن تقرير سنوي و توصي كثيرا بسياسات و ضعت خصيصا بهدف خفض معدلات التضخم و البطالة.[1]

ب)– وزارة الدفاع:

أنشئت عام 1974م و هدفها توحيد الأفرع العسكرية المختلفة (الجيش البري و البحري و الجوي) تحت إشراف وزير الدفاع لتحقيق إستراتيجية دفاعية للأمة ، وتعتبر وزارة الدفاع أكبر المؤسسات في الحكومة الأمريكية و تشارك الوزارة بصنع السياسة الخارجية على جميع مستوياتها ، و وجهة النظر التي يبديها وزير الدفاع على مجلس الوزراء تكون موضع إهتمامخاصة من جانب الرئيس.[2]

و تحتل وزراة الدفاع مكانة خاصة داخل أجهزة صناعة القرار ، سواء بإعتبارها وحدة ضمن المؤسسات التنفيذية أو بعلاقاتها بالكونجرس ،أو في إطار إرتباطها بالمؤسسات اللإقتصادية و الإجتماعية كجماعات الضغط و المصالح ووسائل الإعلام و اللإتصال و النخب ، فضلا عن مقتضيات وجودها و تدخلها في مختلف أنحاء العالم ، فدستوريا يعتبر الرئيس القائد الأعلى للقوات المسلحة الأمريكية و سلطته ليست رمزية كما هو الحال في النظم البرلمانية ،فالرئيس يتخذ شخصيا القرارات الآمرة لكل جندي في القوات البرية و البحرية و الجوية.[3]

يتولى الرئيس تعيين كبار موظفي وزارة الدفاع و قيادات الهيئات المسلحة ، ويشارك وزير الدفاع و رئيس هيئة الأركان العامة بإجتماعات مجلس الأمن القومي ،كما يشارك فيها مساعدوهم بالأقسام المتخصصة ضمن لوزارة الدفاع و قيادة الأركان ، و يساعدهم موظفو الدفاع و القوات المسلحة في مناقشة

[1]- Patterson bradley hawkes, **the white house staff** :inside the west wing and beyond(Washington :brokings institution près, 2000) p 88.

[2] - Polmar norman**, naval institute guide to the ships and aircraft of the US fleet 18th** (ammapolis :edition naval institut pression, 18 edition, 2005,p 17.

[3]- لاري إلويتز، **نظام الحكم في الولايات المتحدة** ،ترجمة: جابر عوض (القاهرة : الجامعة المصرية للنشر و المعرفة و الثقافة العالمية ،1996) ص178.

و بلورة الاختيارات و البدائل في مجال السياسة الخارجية و يعتبر وزير الدفاع مساعد الرئيس الأساسي في كل المسائل المتعلقة بالدفاع و الأمن القومي.[1]

ج)– وكالة المخابرات المركزية:

أنشئت عام وفقا للمادة 103 لقانون الأمن القومي لتحل محل مكتب الخدمات الإستراتيجية الذي قام بالعمليات المتعلقة بالمخابرات أثناء الحرب العالمية الثانية [2]، و خول لها القانون مجموعة من الوظائف أهمها:

– تقديم النصح لمجلس الأمن القومي فيما يتعلق بقضايا الأمن، و التنسيق بين نشاطات الهيئات المختلفة للأجهزة التنفيذية.

– تنفيذ أنشطة المخابرات المتعلقة بالأمن القومي، وفقا لتوجهات هذا الأخير.

– جمع المعلومات عن طريق الأساليب العلنية و السرية، و تنسيق تلك المعلومات و تقديمها إلى دائرة صنع القرار في مجال السياسة الخارجية.

– تقديم التحليلات و التقويمات و التقديرات الأوضاع السياسية والاقتصادية و العسكرية و الإستراتيجية في بلدان العالم بناءا على طلب من مجلس الأمر القومي أو الرئيس.[3]

د)– وزارة الخارجية:

تعد وزارة الخارجية واحدة من أهم مؤسسات صنع السياسة الخارجية الأمريكية داخل الجهاز التنفيذي وقد أنشئت عام 1789م ، وهي بذلك تعد أقدم الوزارات التي أنشأها الدستور ، و يرأس هذه الوزارة وزير

[1]- Beard errol, **the United states governement manual 2009-2010**(Washington :government priting office 2009) p 149.
[2]- Ibp. US central **intelligence agency CIA handbook-strategic information -activites and régulations** (Washington : in business publications USA. 213) p 189.
[3]- Borne David**, the intelligence community, how crucial forgein** (tomba :council of foreign relations, vol 7,Nu 3,1992) p 55.

الخارجية و هو عضو في مجلس الأمن القومي ، و يتحمل الوزير المسؤولية الكاملة في الشؤون الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية.[1]

تقوم وزارة الخارجية بدور مهم في عملية صنع القرار ، إذ يقع على عاتقها دراسة كيفية التعامل مع الحكومات الأجنبية و تنفيذ العديد من القرارات التي تتخذ في هذا المجال (٥)، عن طريق الدبلوماسيين العاملين في الهيئات التابعة لها ، وتعتمد وزارة الخارجية على مشورة الخبراء العاملين بها لتقديم وجهات النظر المختلفة.

1-2 الجهاز التشريعي (الكونجرس)

يعتبر الكونجرس الهيئة التشريعية في النظام السياسي الأمريكي و يتكون من مجلس الشيوخ و مجلس النواب.

أ – مجلس النواب: يتكون من الأعضاء الذين يمثلون الولايات وفق عدد السكان فب كل ولاية مز الولايات الخمسين ، حيث يواجه هؤلاء النواب الهيئة الناخبة كل عامين ، و يبلغ عدد أعضاء مجلس النواب (435) عضوا.[2]

ب – مجلس الشيوخ: يتكون مجلس الشيوخ من (100) عضو ، ممثلين بواقع عضوين لكل ولاية من الولايات الخمسين ، يتم إنتخابه مباشرة و لمدة 6 سنوات ، و يتم تجديد ثلثهم كل عامين ، و هو يمثل الولايات و يحافظ على مصالحها ، إذ أن كل ولاية و بغض النظر عن حجمهاو عدد سكانها تمثل بالتساوي مع الولايات الآخرى ، في حين أن مجلس النواب يمثل الشعب الأمريكي.[3]

و مهمة الكونجرس الرئيسية هي سن القوانين ، فيما يمارس المجلسان الإختصاصات التشريعية بالتساوي بإستثناء القوانين الضريبية التي هي من حق مجلس النواب لوحده ، و في حالة تعارض المجلسين من حيث التصويت على مشروع قانون ما ، فإنهما يشكلان لجنة وساطة لإعداد صيغة آخرى للمشروع تأخذ بعين

[1] - Marks Edward, **US government con terre reprise, a guide to who does what** (new York : crc pression, 2016) p 273

[2] - Frederik brian, **congressional representation and constitutions** :the case for increasing the US house of representation, controversies in electoral democracy and representation (new York :routledge. 2009) pp 1-2.

[3] - utter glem**, Ruth anr strickland, campaign and edition reforme** :a referance band book(California :abc-clio, 2 edition, 2008) p 111.

الإعتبار رأي كل من المجلسين ، و إذا لم يحصل إتفاق فإن المشروع يلغى ،و أغلب مشاريع القوانين ترجع لمبادرة من مجلس النواب[1].

لقد حاول الدستور الأمريكي من خلال توزيع الصلاحيات بين السلطات التشريعية و التنفيذية ضمان عدم إنفراد الرئيس بالحكم و النفوذ ، من خلال ذلك ترك للكونغرس في مجال العلاقات الخارجية موضوع الإعتمادات المالية التي تعتبر سلطته فيها مطلقة، و ذلك أن أي إلتزام خارجي أو معونة لدولة أجنبية تنطوي على نفقات لا يمكن تخصيصها إلا بعد موافقة الكونغرس.[2]

كما منح الدستور الأمريكي الكونجرس سبعة وعشرين سلطة مختلفة ،إضافة إلى دلك حولته المادة الرابعة سلطة قبول ولايات جديدة في الإتحاد ، و من بين أهم السلطات سلطة إعلان الحرب و الإشراف على الشؤون الخارجية و سلطة الرقابة و المالية.

يتحكم الكونجرس في سلطة المخصصات المالية و ذلك وفقا للمادة (1) قسم (9) ، إذ لابد من الحصول على موافقة مجلس الكونجرس (الشيوخ و النواب) على الأموال الازمة لتمويل برامج تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية إبتدأً من الإنفاق على وزارة الخارجية ، و وصولا إلى المساعدات الإقتصادية و العسكرية[3] و يستطيع الكونجرس من خلال سلطاته في مجال المخصصات المالية أن يمنح هذه الأخيرة بشكل كان جزئيا أو كليا لتنفيذ أي قرار يخص السياسة الخارجية ، وبالتالي يصبح كعرقلة واضحة لدعم المشروع من عدمه.

حيث سجل التاريخ الأمريكي في إعلان الحرب انه من أصل 130 حرب خاضتها الولايات المتحدة الأمريكية، أصدر الرئيس قرار إعلان الحرب في 125 مرة، و لم تقف أي مؤسسة في وجه هذا القرار لا سيما أن أغلب قراراته كانت تتخذ في حالات يكون الرأي العام الأمريكي معبأ بشعور الخوف على أمنه.
كما يعطي الدستور الأمريكي للرئيس حق تمثيل الأمة الأمريكية في المفاوضات مع الديبلوماسيين و توقيع المعاهدات و الحديث بالنيابة عن الأمة.

---

[1] -Walston Dunham beth , **introduction to Law** (New York: Cengage Learning, 6 edition, 2001) p 59

[2]– نانسي مصطفى خليل، **الرئاسة كمؤسسة لصنع القرار السياسي في السياسة الخارجية الأمريكية**، مجلة السياسة الدولية، جانفي 1997 ص 80.

[3]- schultz david, **emcycloppedia of the United states constitutions** (new York. Routledge, 2009) p 158.

إشترط الدستور الأمريكي في إبرام المعاهدات الخارجية، وجوب مصادقة مجلس الشيوخ عليها بأغلبية ثلثي الأعضاء مما يضع القيود على حركة الرئيس الخارجية.

و رغم الصلاحيات السابقة الذكر للكونغرس إلا أن دوره في السياسة الخارجية الأمريكية يبقى ناقصا لأسباب رئيسية أهمها:

أ)- إحتكار السلطة التنفيذية لمصادر المعلومات.

ب)- تمسك السلطة التنفيذية بأدوات السياسة الخارجية، و إتخاذ القرارات في بعض الأحيان دون العودة للكونغرس، خاصة في مجال الأمن القومي.

مجمل القول يمكن تحديد مهام الكونغرس و التي منحها الدستور الأمريكي في مجال السياسة الخارجية في المهام التالية:[1]

أ) الموافقة على إبرام المعاهدات الخارجية التي يقترحها الرئيس.

ب) الحق في إعلان الحرب و الرقابة على بيع الأسلحة.

ج) تأسيس الإدارات الحكومية و الموافقة على الميزانيات العامة بما في ذلك ميزانية الدفاع و المساعدات الخارجية و المنظمات الدولية.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة فيها

إن عملية صنع القرار الخارجي في الولايات المتحدة الأمريكية جد معقدة، نتيجة للدور الذي تلعبه الولايات المتحدة على الساحة الدولية، لذلك تتعدد محددات السياسة الخارجية الأمريكية و تتفاعل العوامل المؤثرة فيها، حيث تتفاعل البيئة الداخلية و الخارجية وفق متغيرات البيئة الإيكولوجية لصانع القرار الأمريكي لاتخاذ قرار خارجي براغماتي يرعى المصالح الأمريكية المترامية الأطراف ذات الأبعاد الإستراتيجية الممتدة جغرافيا و وفق ميادين مختلفة سياسية إقتصادية و عسكرية.

[1]– لويد جونسون، "**الرأي العام و تأثيره على عملية صنع القرار**"، ترجمة محمد السيد سليم، في الموقع الإلكتروني:www.Alwkah.net أطلع عليه يوم 21 مارس 2018 على الساعة 22:13 .

1-1 دور العوامل الداخلية:

تتحدد عوامل البيئة الداخلية المؤثرة في صنع السياسة الخارجية الأمريكية، رغم الإختلاف النسبي في درجة تأثير كل عامل من هذه العوامل في صياغة القرار الخارجي، لكن كل هذه العناصر تتفاعل و تلعب دورا هاما في رسم معالم السياسة الخارجية الأمريكية.

أ) متميز القوة الأمريكية:

إن التفوق الأمريكي في معطيات القوة ليس صفة أو حادثا طارئا، بل هو حقيقة ساهمت في بناء الولايات المتحدة الأمريكية لمعالم الهيمنة العالمية حيث يقول جوزيف ناي " إن تفوق الولايات المتحدة اليوم يمتد إلى الإقتصاد و العملة و المجالات العسكرية، و طران الحياة و اللغة و المنتجات الثقافية التي تغرق العالم و تشكل الفكر و تخنق حتى أعداء الولايات المتحدة".[1]

تتميز القوة الأمريكية بتنوع مصادرها إقتصاديا ، جغرافيا، سياسيا، عسكريا، كما تتميز بالإمتداد و الضخامة خاصة على المستوى العسكري و يعطي التنوع في مصادر القوة و الوسائل المتاحة لحرية القرار الخارجي الأمريكي، و تحقيق أقصى الأهداف و المصالح المرجوة، كما يعطي الولايات المتحدة إمكانيات السيطرة و التحكم حتى في القرارات الخارجية للدول الأخرى.

ب) الدين كأحد ركائز القوة الأمريكية:

إن للدين دورا بارزا في السياسة الخارجية الأمريكية، و يتضح هذا الدور من خلال تأثير النسق العقائدي و الإيديولوجي لصانع القرار على القرارات الخارجية و توجهات السياسة الخارجية بصفة عامة حيث أن معظم مشاريع السياسة الخارجية إرتبطتإرتباطا واضحا بتنبؤات نهاية التاريخ المستوحاة أساسا من الكتاب المسيحي المقدس.[2]

و يتضح التفسير العقائدي للسياسة الخارجية الأمريكية خاصة عندما يفسر أساس التعامل الأمريكي مع قضايا الشرق الأوسط عموما، لأو عندما ترتبط القضايا الخارجية الأمريكية بالكيان الإسرائيلي، حيث يستند

---

[1]—جوزيف ناي، **مفارقة القوة الامريكية**، ترجمة محمد توفيق البيجرمي، (الرياض: مكتبة العبيكان،ط1، 2003)، ص 38.

[2]– عبد الرحمان وافي، **دور الدين في السياسة الخارجية الامريكية**، (الرياض: دار الألوكة،2015) ، ص 260.

الدعم الأمريكي غير المشروط و الثابت لإسرائيل بناءا على الأصول العقائدية للمجتمع الأمريكي و التي تحتل فيها إسرائيل مكانة جوهرية، إضافة إلى تصاعد قوة نفوذ التيار الديني المتطرف في الولايات المتحدة الأمريكية.

كما أتضحت العلاقة بين الدين و السياسة الخارجية الأمريكية منذ أحداث 11 سبتمبر، حيث تستند فكرة الحرب على الإرهاب على أساس ديني عدائي للإسلام و كل ما تمثله، كما كان لتعاظم التيار اليميني المسيحي، في السياسة الخارجية الأمريكية، و تحكمه في معظم وسائل الإعلام أو شبكاته الضخمة عالميا دور في إتجاه فكرة الحرب ضد الإرهاب، و تزكيتها و حتى شرعيتها داخل الولايات المتحدة الأمريكية و عالميا.

ج)- الرأسمال كأحد ركائز القوة الامريكية:

إن أحدى دعائم القوة الأمريكية هي مقومات الإقتصاد الأمريكي الضخم، لذلك يفضل صانع القرار عادة أن تكون الإختيارات و البدائل التي يتخذها خارجيا تخدم أصحاب رؤوس الأموال و تعزز الثروة الأمريكية و رأسمالها في الداخل و الخارج، فتوسيع الأسواق و خلق قنوات للتصدير و الإنتقال السهل للرأسمال يعتبر الهدف الأول للقرارات الخارجية الأمريكية، خاصة أن الإقتصاد الأمريكي يجد إمتدادا لرؤوس الأموال و الإستثمارات.[1]

1- الرأي العام و وسائل الإعلام:

تتفق الدراسات السياسية على الدور الكبير الذي يلعبه الرأي العام في التأثير على إتخاذ القرار الخارجي رغم إتفاقها على أن صانعي القرار يتمتعون بنفوذ كبير في صنع السياسة الخارجية، حيث أن الرأي العام هو الذي يستجيب لسلوك صاحب القرار الخارجي و يؤيده و ليس العكس لتزداد بذلك شعبية الرئيس أثناء الأزمات، مهما كانت طبيعة سياسته الخارجية فعالة في إدارة الأزمة أو غير ذلك.[2]

في الحالة الأمريكية يلعب الرأي العام دورا نشطا في السياسة الخارجية، إذا عادة ما يكون محفزا لصانعي القرار لإتخاذ قرارات تدعم سياسات الهيمنة و التفوق الأمريكية على العالم، و ينطبق ذلك على أحداث

[1]- جوزيف ناي، مرجع سابق. ص36.

[2]- سليم كاطع علي، **وسائل الإعلام و السياسة الخارجية الأمريكية**، في الموقع الإلكتروني:www.NAS.net ، أطلع عليه يوم 21 مارس 2018 على الساعة 23:00.

11 سبتمبر 2001، بالولايات المتحدة، و بشكل خاص تأييد الرأي العام لعملية الغزو الأمريكي لأفغانستان و التي أعقبت هذه الأحداث.

كما يلعب الرأي العام الأمريكي دور المناقش للقرارات الأمريكية المناسبة، حيث طالب الرأي العام مثلا في فترة التسعينيات بتقليص التدخلات الأمريكية في الخارج و الضغط قدر الإمكان على ميزانية الدفاع هذا ما يفسر قرارات الرئيس كلينتون فيما بعد بالإنسحاب من الصومال، و عدم التدخل في رواندا، و التدخل المحدود في كوسوفو.

كما تؤدي وسائل الإعلام الأمريكية وظائف متعددة في عملية تخطيط و تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية حيث تتدخل وسائل الاعلام الأمريكية في صياغة السياسة الخارجية فضلا عن إعتماد الدبلوماسية على وسائل لدرجة أن عددا كبيرا من التقارير الدبلوماسية تتكون من التقارير التي يكتبها الإعلاميون.

و يتضح تأثير وسائل الإعلام على السياسة الخارجية للولايات المتحدة من خلال ناحيتين رئيسيتين:[1]

أ)– من ناحية تؤثر وسائل الإعلام على الرأي العام الذي يؤثر بدوره على صانع القرار، حيث تمارس صحف عالمية عملية التأثير منها " واشنطن بوست" " نيويورك تايمز" كما تلعب دورا هاما في تشكيل مواقف الرأي العام من خلال توفير المعلومات و الأفكار و التصورات المختلفة.

ب)–محاولة خلق و تقديم صورة أمريكا كدولة متعاونة سلمية من خلال وسائل الإعلام، التي تروج للنموذج الأمريكي للحياة و القيم، كما تراعي هيبة الدولة الأمريكية كأكبر دولة في العالم من حيث معطيات القوة.

و تحدد العلاقة بين وسائل الإعلام و صانع القرار الخارجي في الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال إعتبار صانع القرار لوسائل الإعلام أنها الوسيلة الوحيدة لتمرير المعلومات و إقناع الرأي العام بقراراته الخارجية و من جهة أخرى يعتبر رجال الإعلام محركا رئيسيا للسياسة في الولايات المتحدة .

[1]–سليم كاطع علي، مرجع سابق.

2-الجماعات الضاغطة:

جماعات الضغط هي جماعات غير محددة الحجم تتباين في نشاطاتها مع تباين المجتمعات التي نشأت فيها أي أن جماعات الضفط هي جماعات توجد داخل مجتمع له نشاطاته لذلك فدرجة تطور و تعقد تلك الجماعات متأتية من تطور و تعقد المجتمع الذي تعيش فيه، و تكون أهداف تلك الجماعة إما مادية تسعى للربح فهي تضغط على النظم السياسية و الإقتصادية.[1]

أو هي مجموعة من الأفراد تجمعها مصالح مشتركة و تنشط في سبيل تحقيق هذه المصالح عن طريق الإتصال بمسؤولي الدولة و مؤسساتها و محاولة إسماع صوتها مستخدمة كل ما تملك من وسائل متاحة، و ممارسة الضغط من خلال أشخاص أو جماعات، فهي جماعات موجودة في كل النظم الديمقراطية في جميع أرجاء العالم.

تحاول جماعات الضغط أن تؤثر في السياسة الخارجية عن طريق اللوبيات التي غالبا ما يكون لها تأثير على الفاعلين الرسميين في السلطة التنفيذية و التشريعية، أو من خلال السيطرة غير المباشرة أو التلاعب و التأثير لا في الرأي العام، إلا كان درجة تأثير هذه الجماعات و دورها كمحدد للسياسة الخارجية يعتمد بشكل كبير على مجموعة من المعايير منها مدى إنتشارها و تعبئتها، و قدرتها على التكيف، و مواردها البشرية و المادية و من ثم إحتمالات دخولها العمل السياسي مباشرة.[2]

هذه المعايير متوفرة في جماعات المصالح الأمريكية بشكل كبير، و لهذا غالبا ما يكون لها دور محوري في صناعة السياسة الخارجية الأمريكية، فإرتباط هذه الجماعات بالنخب السياسية في الحزبين الرئيسين الجمهوري و الديمقراطي، و من ثم دعمها المادي و المعنوي للسياسيين و المرشحين في الإنتخابات يساعدها على لعب دور أكثر فاعلية في صناعة و توجيه السياسة الخارجية الأمريكية.

[1]—ماجد أحمد الزاملي، **جماعات الضغط و دورها في رسم السياسة العامة للدولة**، في الموقع الالكتروني:www.iraqicp.com، أطلع عليه يوم 22 مارس 2018 على الساعة 22:23

[2]—سليم كاطع علي، رجع سابق.

تمثل جماعات الضغط في الولايات المتحدة الأمريكية مجموعة كبيرة من الجماعات العرقية ووجهات النظر السياسية و هي مؤسسات طوعية، و في تسعينيات القرن العشرين كان هناك أكثر من 80 ألف ممارس للضغوط مسجلين في واشنطن، و يعمل ممارسو الضغط المأجورين وفقا لمجموعة من القواعد تتعلق بالضرورة بجماعات الضغط أو الجماعات ذات الإهتمامات الخاصة و يسلم ممارسو الضغوط أيضا بأن ما بين 80% و 90% من القضايا يتخذ القرار بشأنها إنطلاقا من إعتبارات سياسية.

تبذل جماعات الضغط من أفراد و جماعات جهودا كبيرة للإحتفاظ بعلاقة وثيقة مع حكومة كبيرة من المسؤولين الحكوميين، يبدأ بالرئيس و حتى أصغرهم مرتبة، و ذلك من خلال إلقاء الخطب و توحيد وسائل الدعم و التقدير، و تدشين مبان، و دعوتهم إلى مؤتمرات و ندوات، و مناسبات و حفلات إجتماعية و في ذلك كانت الأفضلية للإسرائيليين و جماعات الضغط الموالية لهم للوصول إلى صانعي القرار الأمريكيين ويعتبر اللوبي اليهودي الأكثر تأثيرا في السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي ، بل إن كل مرشح للإنتخابات يسعى لكسب رضا هذه القوة و دعمها في الإنتخابات التشريعية و الرئاسية، وغالبا ما تميل الكفة لصالح المرشح المدعوم من قبل هذا اللوبي، كما ظهر دور هذه الجماعات في قرار غزو العراق، فنائب الرئيس الأمريكي نفسه كان مديرا لأكبر شركات النفط الأمريكية و قد كان هذا الهدف الأول للحرب.[1]

1-2 دور العوامل الخارجية:

لعب العامل الخارجي دورا بارزا في تفاعل السياسة الخارجية الأمريكية مع الخارج و التخلي عن سياسة العزلة، حيث عرفت الولايات المتحدة تفاعلا واضحا مع القضايا الدولية بعد تعرضها لمؤثرات خارجية مثل إعتداء "**بيرل هاربر**" و إعلان الولايات المتحدة دخول الحرب العالمية الثانية.[2]

في الوقت الراهن تزايد دور العامل الخارجي و درجة تأثيره، حيث تعددت و تشابكت القضايا الدولية خاصة بعد إنفراد الولايات المتحدة بالزعامة العالمية، حيث تأثرت بالمتغيرات الدولية و رتبت أولوياتها وفق

[1]–ماجد أحمد الزاملي، رجع سابق.

[2]– ميلود العطري، **السياسة الخارجية الامريكية اتجاه أمريكا اللاتينية**، اطروحة ماجستير(جامعة باتنة: كلية العلوم السياسية، 2008)، ص 56.

المعطيات الجديدة، و من جهة أخرى استفادت من الهيمنة بالتأثير على القضايا الدولية، كما إستفادت من المؤسسات الدولية في التأثير على إقتصاديات بعض الدول.

و من هنا يجدر بنا تأكيد تعاظم دور العامل الخارجي في صنع السياسة الخارجية و الذي كان سببه الرئيسي التطورات التكنولوجية الضخمة التي أتاحت لمختلف المتغيرات الدولية التأثير الفعال و المباشر على صنع السياسة الخارجية الأمريكية من جهة، بإمكانية هذه الأخيرة من التأثير الكبير على الساحة الدولية من جهة أخرى.

1-3 متغير البيئة السيكولوجية لصانع القرار الخارجي الأمريكي:

إن السياسة الخارجية ليست مجرد محصلة للتأثير الآلي للعوامل الموضوعية و المادية حيث أن السياسة الخارجية يصنعها فرد أو مجموعة من الأفراد، و بالتالي فلا يخلو صنعها من تأثير الدوافع الذاتية و النفسية و خصائص الشخصية لصانع القرار.[1]

و يلعب القائد دورا أساسيا و مهما في صنع السياسة الخارجية، و ينطبق ذلك على صانع القرار الأمريكي حيث توجه عوامل الشخصية الذاتية القرار الأمريكي.

كما تواجه القادة الأمريكيين تحديات تؤثر تأثيرا مباشرا في شخصياتهم و بالتالي ستؤثر بطريقة أو بأخرى في القرارات الخارجية الصادرة عن هؤلاء القادة و هذه التحديات هي[2]:

أ)- المجد المفرط أين لا يكون هناك مجال للمعارضة.

ب)- إجهاد لقرارات حيث العراقيل و العوائق المادية تؤدي إلى الإحباطات، و مدى تعامل الرئيس معها ومدى قدرته على تحمل الفشل و الإحباط.

ج)- مدى قدرته على التوفيق مع الطاقم الإداري العامل معه.

---

[1]- أشواق عباس، **السياسة الخارجية**، مجلة السياسة الدولية، العدد 1291، 2005، ص 72.

[2]- يوسف عبد اللطيف، **التحليل النفسي للرؤساء الأمريكيين**، في الموقع الإلكتروني:www.Shoop2.com ، أطلع عليه يوم 24 مارس 2018 على الساعة 14:23 .

و للتأكيد فإن الولايات المتحدة يتمتع فيها الرئيس بصلاحيات واسعة ، إلا أن المستشارين و جهاز الإدارة لهم دور كبير في صياغة القرارات، لذلك فهذه الخيارات تتأثر بالجوانب النفسية للبيئة القرارية للمؤسسة الرئاسية.

III)- المبحث الثالث: النظريات المفسرة للسياسة الخارجية الأمريكية.

تنحصر السياسة الخارجية لأي دولة في مجموعة من العوامل أبرزها و أعمقها أثرا رؤية صانعي القرار لطبيعة العلاقات بين الدول، و التي قد تنطلق من متصور واقعي أو ليبيرالي أو حتى بنائي و هو ما سيتم التطرق اليه في هذا البحث.

1)- المطلب الأول: المدرسة الواقعية الجديدة

لقد قامت الواقعية الجديدة عن طريق روادها بتقديم مجموعة أعمال لتفسير و شرح السياسة الخارجية للدول أمثال ريمون أرون كمفكر من الواقعية الكلاسيكية أو "كينيث والتز" أب الواقعية الجديدة أو البنيوية.

يرى الواقعيون أن الدول هي الوحدات الأساسية المكونة لعالم العلاقات الدولية، كما هي كيانات عقلانية تتصرف بشكل واع لتأمين بقائها و تعظيم مصالحها القومية، إعتمدت الواقعية على مفاهيم خاصة لفهم تعقيدات السياسية الدولية و تفسير السلوك الخارجي للدول (المصلحة، القوة، هاجس الأمن و البقاء و أخلاقية السلوكيات الدولية).

و سنلقي هذه المفاهيم وفق ما يتناسب مع السياسة الخارجية الأمريكية.

أ)- المصلحة/ البراغماتية في السياسة الخارجية الأمريكية:

إن المصلحة هي الهدف الأول و الأسمى في صياغة القرار الخارجي الأمريكي، حيث يعد مبدأ ثابتا من مبادئ السلوك الخارجي، و يمثل الفكر البراغماتي المرجعية الأساسية للسياسات الأمريكية المعاصرة على الصعيد الخارجي و العلاقات الدولية، من خلال تغلغل هذا الفكر في العقيدة الأمريكية، أو ما يسمى الأطروحة الأمريكية (الدين، الإقتصاد، و السياسة)، هذه العقيدة ترتكز على المنفعة و النجاح و لتفوق و حتى الهيمنة.[1]

و ما يؤكد المصلحة في السياسة الخارجية الأمريكية التعامل الواقعي و المصلحة القومية في تعامل الإدارة الأمريكية على الصعيد الخارجي ، فأساس هذه السياسات هي المنفعة المادية المباشرة.

[1]- ميثاق مناحي العيساوي، **البراغماتية في الفكر السياسي الأمريكي**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية (جامعة بغداد: معهد العلوم السياسية 2011)،ص72.

سواء اقتصاديا أو سياسيا ، و الأولوية القصوى لدى صانع القرار الأمريكي هي ضمان الهيمنة و السيادة العالمية للولايات المتحدة.

تعتبر أطروحتا (نهاية التاريخ و صدام الحضارات) الأطروحتان الفكريتان الأبرز اللتان تحكمان السياسة الأمريكية المعاصرة في نشر الديمقراطية و الليبرالية، و هما من وجهة أخرى فكر براغماتي يمرر الخطاب السياسي الإيديولوجي الأنسب للريادة الأمريكية على العالم، و لتهميش كل ثقافة مغايرة و تضئيلها، و بالتالي ضمان إستمرار مرحلة اللاعدو في العلاقات الخارجية للولايات المتحدة الامريكية.[1]

ب)– المصلحة/ البراغماتية في السياسة الخارجية الامريكية:

إن زيادة مصادر قوة الدولة تعتبر من أساسيات السياسة الخارجية الناجحة، و تؤكد الواقعية في هذا الصدد أن القوة العسكرية هي المصدر الأهم من هذه المصادر و الأكثر فعالية في تحقيق الدولة لأهدافها.

إنتهجت لولايات المتحدة أسلوب إستخدام القوة الصلبة أو التهديد في ظل الثنائية القطبية، حيث كانت الأسلوب الأمثل لتجاوز الأزمات الدولية التي كانت تنسب في المعسكرين الغربي و الشرقي.

وفي ظل الأحادية القطبية و تفردها بالهيمنة لجأت الولايات المتحدة الأمريكية لمصادر قوتها الناعمة لتعزيز هذا التفردو الزعامة العالمية ، و ذلك بتوظيف المعطيات و الفكرية المتعلقة بأسلوب الحياة الأمريكية و كان هذا التغيير في نمطية القوة المستخدمة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، أهم سبب للتغيير في نمطية النسق الدولي و ظهور متغيرات جديدة نظرية و واقعية جعلت مفهوم القوة في الفكر الإستراتيجي الأمريكي يتحول من تمجيد القوة الصلبة إلى إستخدام أنواع أخرى من القوة.[2]

وفي ظل تصاعد قوى جديدة منافسة للزعامة الأمريكية على العالم مثل الصعود الصيني إقتصاديا و إستعادة الدور الروسي سياسيا، لجأت الولايات المتحدة الأمريكية إلى توظيف مفهوم جديد للقوة يدمج بين القوة الصلب و الناعمة يعرف بالقوة الذكية، و الذي يمكنها من تحقيق الأهداف بأحسن الطرق و أقل التكاليف فلقد إستخدمت الولايات المتحدة قوتها الذكية في مواجهة تحديات السياسة الخارجية المعاصرة، أو تلك التحديات التي تحمل طابعا عسكريا كإنقاذ الإقتصاد الأمريكي بعد الأزمة المالية العالمية 2008 و مواجهة

[1]– ميثاق مناحي العيساوي، مرجع سابق، ص72.

[2]– جوزيف ناي ، **مفارقة القوة الأمريكية**، مرجع سابق،ص35.

بروز قوى جديدة على الساحة الدولية، و محاولة الحد من إنتشار الأسلحة النووية، و أزمة الطاقة و غيرها من التحديات التي يصعب التعامل معها من خلال القوة العسكرية.[1]

ج)- الأمن و الأخلاق في السياسة الخارجية الأمريكية:

تعتمد الولايات المتحدة في تسيير شؤونها الدولية على مقاربة ذات طرفين هما(الأمن، الأخلاق) حيث تقتضي الأخلاق مجموعة من المعايير ترفعها الولايات المتحدة في تعاملاتها الدولية مثل: الحرب العادلة، التدخل الإنساني ، الحرب ضد الإرهاب...الخ و مفاهيم أخرى صاحبت الزعامة الأمريكية في العالم.

لكن الأمن الأمريكي فوق كل الإعتبارات الأخلاقية و الشعارات التي تنادي بها الولايات المتحدة، لأن الأمن الأمريكي يجعل الكيان الصهيوني المخترق الأول لكل معطيات الأخلاق الإنسانية، و حليفا إستراتيجيا للولايات المتحدة.

نفس الإعتبار الأمني منع الولايات المتحدة الأمريكية من التدخل و لدواعي إنسانية، في سوريا حيث تقتضي الحسابات الإستراتيجية في المنطقة عدم التدخل المباشر لوقف المجازر و الإبادات الجماعية ضد الشعب السوري و التي تمارسها أطراف متعددة المصالح في سوريا.[2]

ولا تسود الأخلاق في السلوك السياسي الخارجي الأمريكي عندما يتعلق الأمر بتحقيق المصالح الأمريكية، فالاستراتيجية المثالية، و حتى و إن لم تكن أخلاقية، هي التي تحافظ على صياغة العالم وفق الرؤية الأمريكية له، أي أن تسمح بإستخدام القوة بأنواعها و في كل الإمتدادات الجغرافية التي تهدد المصالح الأمريكي، و رفض أي تنوع ثقافي أو حضاري لأنه سيلغي المشروع الأمريكي بعرض الأنموذج الديمقراطي الليبيرالي بإعتباره الطرح المثالي لإعادة بناء الدولة الفاشلة.

2)- المطلب الثاني: المدرسة الليبرالية و تقييم السياسة الخارجية الأمريكية

تؤكد التجربة الليبرالية تعدد سبل التعاون الدولي، فالدول لا تشغل فقط بالصراع و المنافسة وزيادة القوة بل كذلك تحاول بناء مجتمع عالمي مبني على السلم و العدالة.

---

[1]-حيدر سامي عبد ،**دور القوة الذكية في السياسة الخارجية الأمريكية**، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية(جامعة بغداد: معهد العلوم السياسية،2016) ،ص 15.

[2]- أحمد البان ، **السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط**، في الموقع الإلكتروني:www.islamonline.net، أطلع عليه يوم 20 أفريل 2018 على ساعة 23:30.

يعتبر الرئيس الأمريكي "**ويدرو ولسون**" من أبرز المساهمين في نشأة الأفكار الليبيرالية و ذلك من خلال مبادئه الأربعة عشر و التي أهم ما جاء فيها.[1]

أ)–إزالة الحواجز أمام حرية التجارة.

ب)– تحقيق عصبة الأمم لتحقيق السلام العالمي.

ج)– التكامل و الإستقلال السياسي للدول الكبيرة و الصغيرة.

–تتجلى مضامين الفكر الليبيرالي في العديد من توجهات السياسة الخارجية الأمريكية سواء أثناء الحرب الباردة أو في إطار النظام احادي القطبية.[2]

–إعتماد مبدأ السلام الديمقراطي و ذلك بنشر الديمقراطية و إعتماد حجة نشر الحرية و حقوق الإنسان كذرائع للتدخل العسكري بدعوى الإنسانية، كما حدث في أفغانستان و العراق.

–إعتماد الدبلوماسية الإقتصادية على صيغة المساعدات المالية المشروطة للدول غير الديمقراطية، حيث ربطت المساعدات بمشروطيه سياسية تساهم في صياغة نظام دولي جديد يحقق مصالحها، و لا علاقة له بأي سلام عالمي.

3)–المطلب الثالث: المدرسة البنائية في تقييم السياسة الخارجية الأمريكية

تتصف البنائية بتركيزها على دور الهوية و الثقافة في تشكيل الفعل السياسي للدولة، كما يولي البنائيون أهمية كبيرة للطريقة التي يحقق بها الفاعلون مصالحهم، من خلال تسيير المصالح على أساس الهويات الاجتماعية للأفراد أو الدول ذات الصلة بها، حيث يقول ألكسندر وانتد Alexander Wantd الهويات هي أساس المصالح.

كما يؤكد البنائيون على دور العوامل المعيارية و القيمية و الإجتماعية في تفسير السياسة الدولية كما يهتم هؤلاء بالخصوصيات الثقافية و الهوية و المصلحة، تطبيق الأفكار البنائية على السياسة الخارجية الأمريكية يجد تفسيرا له منذ الحرب الباردة.

---

[1]– نورتون فريش ، ريتشارد ستيفتر، **الفكر السياسي الامريكي**، ترجمة هشام عبد الله، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات و النشر،1991) ص 250.

[2]–جهاد عودة، **النظام الدولي: نظريات و إشكاليات**، (القاهرة: دار الهدى للنشر و التوزيع، 2000)، ص54.

حيث كان أساس الصراع بين الولايات المتحدة ثقافيا و قيميا، و لقد وجدت الولايات المتحدة مبررا له من فرضية حماية الهوية الوطنية الأمريكية.[1]

بعد نهاية الحرب الباردة تزايد الإهتمام بالعوامل الثقافية في مقاربة العلاقات الدولية، و حصر إنتصار الولايات المتحدة و المعسكر الغربي على القطب الشيوعي في صراع إستراتيجي كان جوهره إنعكاسا لإنتصار ثقافي لقيم الليبرالية و الديمقراطية، غير أنه في الحقيقة بداية لنمطية نظام دولي جديد مبني على السيادة الأمريكية عسكريا، إقتصاديا و حتى ثقافيا.

و تصب التدخلات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية في العصر الحالي، في خانة الدفاع عن القيم الغربية و حمايتها من التطرف و الإرهاب، و خطر إنتشار أسلحة الدمار الشامل، و ما إلى ذلك من الأخطار المعيارية و القيمية التي يبدع الإستراتيجيون الأمريكيون في إيجادها في كل مرة ، و النماذج متعددة مثل: الحرب الأمريكية على العراق و أفغانستان.

[1]– محمد شلبي ، **دور الثقافة في هندسة العلاقات الدولية**،في الموقع الالكتروني:www.cmiesi.com، أطلع عليه يوم17أفريل 2018 على الساعة 22:20

خاتمة الفصل:

إن جوهر السياسة الخارجية الأمريكية هو تحقيق المصلحة القومية العليا للبلاد، و التوسع الإمبراطوري ليس وليد تداعيات انتهاء الحرب الباردة أو أحداث 11 سبتمبر، و إنما هو مرافق لمسيرة أمريكا تاريخيا فالقوة مكون أساسي من مكونات الأنموذج الأمريكي، لكن هذا التوجه أكتسب أبعادا أكثر خطورة منذ وقوع هذه الأحداث، التي مثلت فرصة ذهبية لتطبيق أفكار المحافظين الجدد الداعية إلى إستخدام كل عناصر القوة المتاحة لفرض الهيمنة الأمريكية على العالم.

لقد ظلت السياسة الخارجية الأمريكية مع مرور الزمن و عبر التحولات التي يعرفها النظام الدولي تتميز بإختلاف حول أهدافها و نوعيتها، فالأول بين دعاة الإنعزالية و بين مؤيدي التدخل في الشؤون الدولية و الثاني من طبيعة هذا الإنخراط في تغليبه للعمل الفردي و الذي يخول القوة الأمريكية الفريدة القيام به أو تفضيل العمل الجماعي الذي يقوم على مبدأ التعاون و التشاور، وثالثا علاقة كل ذلك بالمصلحة الوطنية الأمريكية التي تقتضي إما تغليب الواقعية بشكل تام أو ضرورة إعطاء الأهمية للاعتبارات الأخلاقية وفي الأخير فمهما يختلف مستقبل السياسة الخارجية الأمريكية سيظل يتحكم بها مبدآن أساسيان هما:

أ- تعتمد السياسة الخارجية الأمريكية على مبادئ براغماتية ، وفق ما تخدم مصالحها، و تتعدد وسائلها وفق ما يخدم أهدافها.

ب-تعتبر السياسة الخارجية الأمريكية ذات طبيعة مقولية وفق تأثيرات التحولات الإقليمية و التغيرات في النظام الدولي، و تتحكم فيها العوامل الذاتية أكثر من الموضوعية.

تمهيد:

تركز الدراسة في الفصل الثاني على معرفة الأسس النظرية للسياسة الخارجية الأمريكية في تعاملاتها مع الشرق الأوسط قياسا بمدى فاعليتها على أرض الواقع، فهي تعمل بصفة عامة بفعل ثوابت و أطر تحركها في اتجاه تلبية مصالحها القومية، و فيما يتعلق بالشرق الأوسط تنطلق من عدة أسس للوصول إلى أهدافها و من أهمها سياسة المصلحة القومية التي تأتي فوق كل الإعتبارات الأخرى ،وعليه تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الشرق الأوسط بين المفهوم و الأهمية.

المبحث الثاني: أهداف و وسائل تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط.

المبحث الثالث: إستراتيجيات الإدارات المتعاقبة للولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط بين الجمهوريين و الديمقراطيين.

المبحث الأول: الشرق الأوسط بين المفهوم و الأهمية.

الشرق الأوسط مصطلح جغرافي و سياسي شاع إستخدامه في أجزاء العالم المختلفة، و في الواقع هو إقليم أوسط بالنسبة لخريطة العالم بصفة عامة و العالم القديم بصفة خاصة ، و هو إقليم صعب التحديد بصورة أوضح و السبب راجع إلى أنه إقليم هلامي القوام، بمعنى أنه تمكن أن يتسع أو يضيق على خريطة العالم حسب التصنيف أو الهدف الذي يسعى إليه الباحث في مجال من مجالات العلوم الطبيعية أو الإنسانية أو التصنيف الذي تتخذه هيئة خاصة أو دولية، أو وزارة من وزارة الخارجية في العالم.[1]

المطلب الأول: مفهوم الشرق الأوسط.

يرجع مصطلح الشرق الأوسط إلى عام 1902، حيث بدأت بريطانيا في تقسيم مستعمراتها إلى ثلاثة أقسام: الشرق الأقصى، الادنى، المتوسط، و منذ ذلك التاريخ و هذا المفهوم يستخدم على مستوى الدول فإختلفت التعريفات من دول الى أخرى.[2]

عرفت الموسوعة البريطانية "الشرق الأوسط" بأنه مصطلح يعود في إستعماله الحديث إلى الحرب العالمية الثانية، و يشمل الأراضي الواقعة حول الساحلين الجنوبي و الشرقي للبحر المتوسط من المملكة المغربية إلى شبه الجزيرة العربية و إيران و أحيانا إلى ما وراء ذلك وفق الموسوعة البريطانية، و تختم الموسوعة البريطانية بأن الحدود الخارجية لهذه المنطقة الشاسعة تتغير مع الزمن و لكن قبلها يبقى متجانس التكوين و هو العالم الإسلامي العربي[3]، و ترى موسوعة السياسة أنه مصطلح غربي كثر إستخدامه إبان الحرب العالمية الثانية ويشمل منطقة جغرافية تضم سوريا، لبنان،فلسطين، الأردن، دول الخليج، العراق، مصر تركيا، إيران.

وترى موسوعة السياسة أنه مصطلح غربي إستعماري ،كثر إستخدامه إبان الحرب العالمية وهو يشمل منطقة جغرافية تضم سوريا، لبنان، فلسطين، الأردن، العراق، الخليج العربي، و مصر، تركيا وإيران و توسع

---

[1]- يحي أحمد الكعكي، **الشرق الأوسط و الصراع الدولي**(بيروت: دار النهضة العربية للطباعة و النشر،1966)، ص 41.

[2]- شوقي عرجون، **المشكلة النووية في الشرق الاوسط و إنعكاساتها على استقرار المنطقة**، رسالة الماجستير (جامعة الجزائر:معهد العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، 2006-2007) ص 11.

[3]- جمال مطر ، علي الدين هلال، **النظام الاقليمي الغربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة ط1،2001)، ص 28.

ليشمل أفغانستان و قبرص و ليبيا أحيانا- و تضيف بأن المقصود من إطلاق هذا المصطلح لإدخال دول غير عربية عليه تجنب لإستخدام مصطلح مثل المنطقة العربية و نزع صفة الوحدة العربية عنها.

ويعرف القاموس السياسي " الشرق الأوسط" بأنه إصطلاح جغرافي يطلق على الإقليم الذي يضم الدول الآسيوية والإفريقية المتجاورة و القريبة من أوروبا و يطل أكثرها على البحر المتوسط و تشمل: إيران و العراق و الجزيرة العربية و تركيا و سوريا و لبنان و فلسطين و الأردن و مصر و ليبيا و جميع هذه الدول العربية و إسلامية و كان أكثرها إلى عهد قريب ضمن مناطق النفوذ البريطاني الفرنسي.[1]

و يعرف البنك الدولي " الشرق الأوسط" و المنطقة التي تضم الدول الواقعة بين المغرب غربا و إيران شرقا بينما يرى البعض أنه عبارة عن منطقة تضم فضلا عن المشرق الغربي و وادي النيل و كلا من إيران و تركيا و آسيا الوسطى.[2]

أما معهد الشرق الأوسط في واشنطن فيحدد منطقة الشرق الأوسط بشكل يوحي بأنها تضم العالم الإسلامي من المغرب إلى إندونيسيا، و من السودان إلى أوزبكستان و يحددها المعهد الملكي البريطاني للعلاقات الدولية بأنها تضم شبه الجزيرة العربية و إيران و تركيا و الهلال الخصيب و مصر و السودان و قبرص.

أما الوكالة الدولية للطاقة الذرية، جاء تحديدها للمنطقة في دراسة فنية أعدتها بشأن تطبيق الضمانات في مجال الطاقة النووية في الشرق الأوسط سنة 1989م ، فعرفتها بأنها المنطقة الممتدة من إيران شرقا إلى ليبيا غربا و من سوريا شمالا إلى اليمن جنوبا و تضم 15 دولة وهي: ليبيا، مصر، سوريا، الأردن لبنان إسرائيل، العراق، قطر، البحرين، إيران، السعودية، الإمارات، عمان ،الكويت، واليمن.

أما منظمة الأمم المتحدة عرفته من خلال معجم الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح United Nation for disormamentresearch، يضم 23 دولة و يتعلق الأمر بالجزائر البحرين المغرب جزر القمر ،جيبوتي، مصر،إيران،العراق،إسرائيل،الأردن،الكويت، لبنان،ليبيا موريطانيا، عمان،قطر السعودية، الصومال، السودان، سوريا،تونس،الإمارات العربية المتحدة، واليمن.

[1]- عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات و النشر، ط2، 1993)، ص 456.

[2]- محمد حسين العفيفي، **مشروع الشرق الاوسط الكبير و أثره على النظام الإقليمي العربي**،رسالة ماجستير في دراسات الشرق الأوسط (جامعة الأزهر، غزة: كلية الآداب و العلوم الانسانية،2015)، ص 20.

أما جامعة الدول العربية فعرفت المنطقة على أنها الأقاليم الخاضعة لسيادة وسيطرة كل الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية إضافة إلى إسرائيل و إيران.

المطلب الثاني: مميزات إقليم الشرق الاوسط

يتميز إقليم الشرق الأوسط بجملة من الخصائص سوف نعددها فيما يلي:

أولا: اللغة و القومية العربية

إن منطقة الشرق الأوسط تتميز بأن اللغة الغالبة هي اللغة العربية ما عدا إسرائيل التي تتكلم بالعبرية و تركيا بلغتها التركية و إيران باللغة الإيرانية (الفارسية).

ثانيا: الدين

إن منطقة الشرق الأوسط تتميز بتسيد الديانة الإسلامية حيث أن كل دولة تعتبر دولا إسلامية ما عدا إسرائيل التي تدين باليهودية.[1]

ثالثا: الصحراء

الصحراء منطقة جغرافية تخلو أو يندر بها النبات ، فالصحراء تعريف نباتي لا مناخي و يقل فيها تساقط الأمطار أقل من 26 ملم سنويا، و لذلك تقل فيها الحياة و كذلك في كثير من الأحيان تكون الصحراء حارة نهارا و باردة ليلا و هذا ما يعرف بالقارية في المناخ.

يوجد في معظم التربة الصحراوية كثير من الموارد الطبيعية التي تتجدد دوما، و التربة الصحراوية و إنقل بها وجود الحياة النباتية و الحيوانية، إلا أن هناك أنواعا من الحيوانات و النباتات تتأقلم مع المناخ الصحراوي، و تتكيف على العيش معه، والشرق الأوسط يزخز بهذا الأمر بإعتباره يشمل على مساحة هائلة من الصحراء و لعل أبرزها صحراء الربع الخالي(الأحقاف) و التي تعد من أكبر الصحاري الرملية في العالم ، و تنشر على مساحة أربعة دول وهي(السعودية، اليمن،عمان،الإمارات العربية المتحدة).

رابعا: النفط

النفط أو البترول و يطلق عليه أيضا الزيت الخام و هو عبارة عن سائل كثيف، قابل للاشتعال بني غامق أو بني مخضر، يوجد في الطبقة العليا من القشرة الأرضية، و الشرق الأوسط و يحتوي على كمية هائلة من إحتياطي النفط ، حيث يعتبر المزود الرئيسي للعالم من الإحتياجات النفطية.

[1]– مجهول، **مميزات الشرق الاوسط**، في الموقع الإلكتروني:https: //sites.Google.com ، أطلع عليه يوم: 28 مارس 2018على الساعة 16:55.

خامسا: محصور بين ثلاثة قارات: إن الشرق الأوسط هو المنطقة الوحيدة في العالم التي تعتبر مفترقا بين ثلاثة قارات و هي آسيا،أفريقيا،أوروبا.[1]

المطلب الثالث: أهمية الشرق الأوسط

لقد كان الشرق الأوسط ولا يزال محط أنظار العديد من القوى العظمى إلى جانب الكثير من العلماء الدارسين المهتمين بالشؤون الدولية، و سنحاول فيمايلي أن نلقي بعض الضوء على ما لمنطقة الشرق الأوسط من أهمية على الساحة الدولية.

1: الأهمية الجيوسياسة:

و يقصد بها أهمية الموقع الجغرافي لتلك المنطقة بالنسبة للمناطق الأخرى من العالم، و إن الشرق الأوسط يقع في أقرب مكان إلى قلب الأرض و أنه يشكل جزءا من محيط الأرض، الذي يحيط بقلب الأرض بل إن إيران نفسها هي جزء من قلب الأرض.[2]

و تكمن الخصائص الطبيعية لمنطقة الشرق الأوسط فيمايلي:

– تقع منطقة الشرق الأوسط عند ملتقى القارات الكبرى للعالم القديم (آسيا،أوروبا،إفريقيا).

– يشرف الشرق الأوسط على أكبر مجموعة مائية من البحار و المحيطات: بحر قزوين،البحر الأسود، البحر الأبيض المتوسط، البحر الأحمر، الخليج العربي، المحيط الهادي.

– يحتوي الشرق الأوسط على العديد من الأنهار الهامة مثل: نهر النيل، نهر الأردن، نهر دجلة و الفرات).

– يتحكم في مجموعة من أهم مواقع المرور الدولية وهي: قناة السويس، مضايق البوسفور، الدردنيل، باب المندب، هرمز.

– يمتد الشرق الأوسط على مساحة تتمتع بالإتساع و العمق، و يتسم مناخ هذه المنطقة بالإعتدال على مدار العام، حيث يقع في مكان وسط بين المنطقة المدارية جنوبا و المنطقة المعتدلة و الباردة شمالا، مما يعني صلاحية أراضي المنطقة للزراعة على مدار العام.

---

[1]–مجهول، **مميزات الشرق الاوسط**، مرجع سابق.

[2]– منصور ممدوح محمود، **الصراع الأمريكي السوفياتي في الشرق الأوسط** (القاهرة: مكتبة مدبولي،1995)، ص ص49 –52.

و من خلال هذا فإن المنطقة بصفة عامة تمتاز بالوفرة للموارد الطبيعية و الثروات المعدنية و مصادر الطاقة و هو ما يعني وفرة عوامل الانتاج الأساسية.

2 - الأهمية الاستراتيجية:

يمكن أن نوجز أهم العناصر التي تشكل الأهمية الإستراتيجية للشرق الأوسط فيمايلي:[1]

– صلاحية أجواء و مياه منطقة الشرق الأوسط للملاحة طوال العام.

– القوة البشرية الهائلة التي يمكن تجنيدها و إستخدامها في العمليات العسكرية.

– الإتساع المكاني لمنطقة الشرق الأوسط الذي يمكن من نشر القواعد العسكرية لتأمينها ضد أخطار العدوان، و تنوع طبيعة التربة مما يوفر الظروف المختلفة لتدريب القوات على القتال في الأنواع المختلفة من ميادين القتال.

–الإكتفاء الذاتي من مصادر الطاقة و الوقود اللازمة للعمليات الحربية.

–تحكم دول المنطقة في العديد من الممرات البحرية ذات الأهمية الإستراتيجية الفائقة مثل مضيقا البوسفور و الدردنيل،اللذان يعدان المنفذ الوحيد للأسطول السوفييتي الموجود في البحر المتوسط، بالإضافةإلى كل من قناة السويس و البحر الأحمر و باب المندب التي تعتبر همزة الوصل بين البحر المتوسط و المحيط الهندي.

–إمتداد السواحل المطلة على البحار و المحيطات مع وجود موانئ ضخمة صالحة للملاحة لكي تكون بمثابة قواعد بحرية، بالإضافةإلى وجود العديد من المطارات و القواعد الجوية.

3–الأهمية الإقتصادية:

مما لا شك فيه أن منطقة الشرق الأوسط تعد ذات أهمية حيوية من الناحية الإقتصادية و ترجع تلك الأهمية العوامل التالية:

أ)– **البترول:** كانت الأهمية الاقتصادية لمنطقة الشرق الاوسط تقاس حتى بداية ق20 بمدى أهمية موقعه المتوسط و تحكمه في الطرق و المواصلات التجارية الدولية، غير انه في عام 1908م، تم اكتشاف البترول في إيران و مع تزايد اعتماد الدول الكبرى الصناعية على البترول، وأصبح بمثابة عصب الحياة الإقتصادية و التقدم في تلك البلاد، ثم بدأ الصراع بينها حول السيطرة على آبار البترول في الشرق الأوسط خاصة

[1]– منصور ممدوح محمود، المرجع السابق، ص ص52–55.

في فترة الحرب العالمية الثانية، و إزدياد الطلب العالمي على البترول بعد الحرب العالمية الثانية لا سيما نتيجة لمشروع مارشال و إنتعاش الإقتصاد في أوروبا، فازداد إنتاج البترول في الشرق الأوسط أكثر.[1]

ب)–الغاز الطبيعي: يعد أيضا من أهم مصادر الطاقة و قد بلغ إحتياطي من الغاز الطبيعي الموجود في الشرق الأوسط عام 1983م حوالي 22 تريليون متر مكعب، أي حوالي 24.2% من الإحتياطي العالمي و يقدر لهذه الكمية أن تعيش لمدة 567عاما، أما إنتاج الشرق الاوسط السنوي من الغاز الطبيعي فقد بلغ عام 1985م حوالي 38.5 مليون طن معادل البترول أي بنسبة 2.8%من الإنتاج العالمي.

4– الأهمية الثقافية:

لابد من الإشارة إلى الأهمية الثقافية لمنطقة الشرق الأوسط لا سيما أن العوامل الثقافية و الإيديولوجية تعد من أبرز العوامل المحركة للصراع السياسي، كما تزايدت أهميتها في العلاقات الدولية منذ إنتهاء الحرب العالمية الثانية و إنقسام العالم بين إيديولوجيتين متعارضتين هما الرأسمالية و الإشتراكية(الشيوعية): بحيث يتسم الشرق الأوسط بالتنوع و التعدد الثقافي و اللغوي و العرقي، فمن الناحية العرقية (السلالة) يسكن هذه المنطقة ثلاثة أجناسالشعوب الهندية الأوروبية: في ايران و العراق و بعض مناطق الأناضول و هؤلاء يتكلمون الفارسية و بعض اللغات القريبة منها.[2]

الشعوب التركية: و يتحدثون اللغة التركية.

الشعوب السامية: و هؤلاء لا يمثلون أمة واحدة فمنهم العرب و الإسرائيليين الذين يتحدثون العبرية ونفس الشيء من الناحية الدينية فعلى الرغم من أن أكثر الأديان انتشارا في المنطقة هي الإسلام و بينما أبنائها لا يمثلون كتلة متجانسة بل ينقسمون إلى "سنة و شيعة" و الشيعة ينقسمون بدورهمإلى"علوية" "زيدية" "جعفرية" إلى جانب "البهائيين" "القروز" و أما المسيحيين فينقسمون بدورهم إلى حوالي 12 كنيسة مثل الكنيسة الشرقية الإرثدوكسية و الروم و الكاثوليك و الإنجيلكان و البروتستاتو هناك أخيرا الديانة اليهودية بطوائفها المتعددة.

هذا و قد أدى ذلك التنوع العرقي و الديني و الثقافي إلى نشوب العديد من الصراعات المحلية و التي أستعمل بعضها من جانب القوى الخارجية الكبرى كذريعة للتدخل في شؤون المنطقة، و لعل أبرزها الولايات المتحدة الأمريكية.

---

[1]– الصمد رياض، **الأصول العامة في الجغرافيا السياسة و الجيوبوليتيكا**(القاهرة: هنداوي للتعليم و الثقافة،1949)، ص 230.

[2]– منصور ممدوح محمود، المرجع السابق، ص ص 60-61.

المبحث الثاني: أهداف و وسائل تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط .

تأسست السياسة الخارجية الأمريكية على تجاذب الجدل بين المصالح و الأخلاق، أو بين البراغماتية و الإيديولوجية، و هي نفس العناصر التي عملتبها حتى ما بعد الحرب الباردة لتحقيق ملموسات النخب الحاكمة في الهيمنة على العالم، و يعني الاتساع و التنوع في مضمون الأهداف، و التركيز على عدم ثبات هذه الأهداف و تغيرها بتغير الظروف الداخلية للولايات المتحدة و بطبيعة الحال بتغير الظروف العالمية المتداخلة مع المصالح الأمريكية.

المطلب الأول: أهداف السياسة الخارجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط .

تعمل السياسة الخارجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، داخل ثوابت محددة تتلخص في النقاط الآتية:

أ)– حماية منابع النفط في الشرق الأوسط و ضمان تدفقه للغرب بأسعار مناسبة.

ب)– فتح أسواق أمام السلع و الخدمات الأمريكية لا سيما الأسلحة منها.

ج)– المحافظة على حلفاء إسرائيل في المنطقة و حماية أمن اسرائيل و تفوقها العسكري إلى جانب رعاية الأنظمة الموالية للولايات المتحدة.[1]

– حيث تمسكت السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط لتحقيق الاهداف التالية:

– ضمان أمن إسرائيل و الحفاظ على تفوقها العسكري.

– ردع و إحتواء النظم الراديكالية في المنطقة.

– إستمرار تدفق واردات النفط.

– الحفاظ على حرية الملاحة بين المنطقة و العالم.

– المحافظة على أمن الخليج.[2]

– وبعد أحداث 11 من سبتمبر تغيرت أهداف السياسة الخارجية الأمريكية.

[1]– هيثم مزاحم، **السياسة الخارجية الأمريكية بعد 11سبتمبر**، مجلة شؤون الأوسط، العدد 107،2002، ص 176.

[2]– حسين الشريف، **الولايات المتحدة من الاستقلال و العزلة الى سيادة العالم**(القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب،2001)، ص 25.

لتشمل متطلبات جديدة هي على النحو التالي:

1-التصدي للإرهاب:

مواجهة ما يعرف بالإرهاب بعد أحداث 11 سبتمبر أخذت المرتبة الأولى ضمن الإهتمامات الأمريكية في الشرق الأوسط، حيث إعتمدت التنظيمات الإسلامية و خاصة تنظيم القاعدة بصورة كبيرة على العالم الإسلامي في تمويل نشاطهم وتطوير قدراتهم، إضافة إلى أن أحد الأهداف الرئيسية لهذه التنظيمات هو تهديد الأنظمة الشرق أوسطية المتحالفة مع الولايات المتحدة، لذا يجب على الولايات المتحدة مواجهة تهديدات المنظمات الإسلامية التي تستهدف أصدقائها و تقديم المساعدات اللازمة لحفظ الاستقرار بالمنطقة.[1]

2-منع إنتشار أسلحة الدمار الشامل:

تعد منطقة الشرق الأوسط من أكثر المناطق التي تثار فيها المسألة النووية بين الحين و الآخر، وذلك لأهميتها سياسيا و اقتصاديا و جغرافيا في المدرك الإستراتيجي للقوى الكبرى، فقد تعددت المحاولات و الجهود الرامية لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الاوسط، ورغم ذلك فإن المنطقة لم ترى النور حتى الآن ومن بين المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط، منع انتشار أسلحة الدمار الشامل بجميع أنواعها حيث أن إنتشارها يهدد أصدقاء أمريكا في الخليج العربي و إسرائيل، و تحت هذه الذريعة قامت بإحتلال العراق و فرض عقوبات على إيران.

3-تدفق النفط بأسعار مناسبة:

يوجد في منطقة الشرق الأوسط أكبر مخزون نفطي في العالم يفي بحاجة الولايات المتحدة من الطاقة اللازمة لتفوقها الإقتصادي و السياسي و العسكري، لهذا تحرص واشنطن على تدفق النفط من الشرق الأوسط و بأسعار مناسبة لها.[2]

[1]- حسين الشريف، مرجع سابق، ص 25.

[2]- سمير صارم، **الابعاد النفطية في الحرب الامريكية على العراق**(دمشق: دار الفكر،2003)، ص 72.

4-إستقرار النظم الصديقة:

حرصت الولايات المتحدة على إبقاء علاقات الصداقة مع الأنظمة السياسية في الخليج و مصر و الأردن و المغرب، الأنظمة تحرص غالبا على إرضاء مطالب السياسة الأمريكية بالمنطقة فتقابلها واشنطن بالمساندة و التأييد و المحاباة.[1]

5-أمن إسرائيل:

اهتمت الولايات المتحدة طويلا بأمن دولة إسرائيل، لأنها الدولة الوحيدة التي تمارس الديمقراطية الغربية و منحازة للمصالح الغربية في الشرق الأوسط، لهذا تعمل الولايات المتحدة على تثبيت هده الدولة و تهيئة الظروف مع العرب و المسلمين لإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي و إقامة سلام دائم. [2]

6-تعزيز الديمقراطية و حقوق الانسان:

بالرغم من أن الديمقراطية و حقوق الإنسان مسألة عامة في السياسة الأمريكية، إلا أنها تشكل أحد وسائلها في الشرق الأوسط لخدمة مصالحها، حيث تهتم واشنطن بالديمقراطية و حقوق الانسان، في هده المنطقة تحديدا، بمقدار ما تخدم أهدافها و رأت السياسة الأمريكية أن تدعيم الديمقراطية قد يضر بمصالحها عندما تصل إحدى التيارات الإسلامية الحكم عن طريق الإنتخابات.

7-مواجهة المنافسين:

من الملاحظ أن السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط كانت ترمي إلى حفظ التوازن الإستراتيجي بين القوى المتنافسة، حيث أن السياسة الخارجية الأمريكية تسعى لبناء نظام سياسي إقتصادي عالمي تحصل منه على ميزة التفرد بالقيادة العالمية، و العمل بداخل تكتل عالمي تستغله عند الحاجة.[3]

8- تنفيذ مشروع الشرق الأوسط الكبير:

مشروع الشرق الأوسط الكبير تبانه حلف الناتو في 28-06-2004، حيث إنتقدت قمته في إسطنبول بتركيا ، وتقرر فيها تعزيز الحلف مع دول حوض المتوسط للتعاون بعنوان "مباراة إسطنبول للتعاون بإتجاه دول الشرق الأوسط " تبدأ من دول مجلس التعاون الخليجي ، ويستطيع الناتو بهذا دعم

---

[1]- أحمد ثابت،خليل العناني، **الحرب و النزعة الإمبراطورية الأمريكية**(القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2005)، ص 23.

[2]- أحمد لطفي عبد الله، **الإنحياز الأمريكي لإسرائيل، دوافعه التاريخية، و الإجتماعية، و السياسية** (القاهرة: مكتبة النافدة، 2005) ص 136.

[3]- ممدوح محمود منصور، مرجع سابق، ص 78.

شراكته و تعزيز قواعده العسكرية في المنطقة ، و قد أكدت القمة في النهاية تعميق النانو للحوار مع دول حوض المتوسط(الجزائر ،المغرب ، تونس ،مصر ، ليبيا ، الأردن ، موريتانيا ، إسرائيل[1]).

الولايات المتحدة قصدت من المشروع بلدان المغرب العربي بالإضافة إلى باكستان و أفغانستان و إيران و تركيا و بشكل خاص إسرائيل لدمجها بالمنطقة ، هذه الدول تجمع بينها صفات مختلفة و أعراق و ثقافات و لغات ، و لا تجمع بينها عادات مشتركة سوى الدين الإسلامي و الموقع الجغرافي من حيث وقوعها على المحيط الأطلسي. الهندي ، و تشرف على أربعة بحور (البحر المتوسط و الأسود و الأحمر و بحر قزوين) ، و أيضا لها حدود مشتركة ، و تتحكم بأهم الطرق الجوية والبحرية والبرية ، و في مجمل الأمر تربط بقاع العالم بعضها ببعض.

تلك الصفات جعلت منطقة الشرق الأوسط تحتل أهمية خاصة في النظام الدولي ، لاسيما الدور الذي تلعبه أمريكا فيه من حيث أنها القوة العظمى و القطب الأوحد الذي يسعى إلى بسط الهيمنة و النفوذ و ما المشروع سوى مبرر للتدخل في المنطقة ، سواء إن كانت دبلوماسية سياسية أو عسكرية.

تنطلق حقيقة المشروع من أن الدول العربية تعاني من تدهور في كافة المجالات السياسية والإقتصادية و الإجتماعية ، مما أستدعى ضرورة أن تبدأ هذه الدول بعملية الإصلاح في كافة المجالات المذكورة لأن تلك الأوضاع ساهمت في خلق بؤر الإرهاب ، و ستتعزز أكثر إذا لم يتم القضاء عليها[2].

المشروع شبيه بمشروع الوصايا الإستعماري البريطاني و الفرنسي الذي فرض على المنطقة في الحرب العالمية الأولى ، لكن هذه المرة تغيرت البيئة الدولية و تفردت الولايات المتحدة بالنظام الدولي ، فهي تريد فرض الوصاية على شعوب الشرق الأوسط.

[1] – نعيم الأشهب ،**مشروع إصلاح أم تعميق :قراءة في مشروع الشرق الأوسط الأمريكي الكبير** (القاهرة:دار التنوير للنشر و التوزيع 2005،ص10.

[2] – محمد جمال الدين مظلوم،**الشرق الأوسط في الإستراتيجية الأمريكية** ،مجلة الدفاع ، العدد238 ،2006 ،ص 63.

المطلب الثاني: وسائل تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط .

تعتمد السياسة الخارجية الأمريكية على جملة من الوسائل من أجل تنفيد أهدافها في منطقة الشرق الأوسط و هي تتوزع على الشكل التالي:

أ)-الوسيلة العسكرية (القوة الصلبة).

ب)- الوسيلة الاستخباراتية(الدعم الاستخباراتي و اللوجيستي)،(القوة الناعمة).

ج)- الوسيلة الإقتصادية(القوة الناعمة).

د)- الوسيلة السياسية(القوة الناعمة).

ر)- الوسيلة الاعلامية(القوة الناعمة).

أ)- القوة العسكرية (القوة الصلبة):

و يقصد بها توظيف القوة العسكرية سبيل لتحقيق الأهداف الإستراتيجية، و تعتمد الولايات المتحدة بشكل كبير على هذه الوسيلة و هو ما جعل سياستها وسلوكها يتسم بطابع عسكري ، و ما يدل على ذلك كثافة اللجوء إلى الأداة العسكرية و تكرار توظيفها في تنفيذ سياساتها، حيث نلحظ شكلين من الإستخدامات لهذه القوة [1]:

أولا: التهديد بإستخدام القوة في اطار نمط الردع.

ثانيا: الإستخدام الفعلي للقوة العسكرية (أفغانستان، العراق، وسوريا مؤخرا).

ب)- الوسيلة الإستخباراتية(الدعم الإستخباراتي و اللوجيستي)،(القوة الناعمة).

يتضمن هذا الأسلوب القيام بمجموعة من العمليات و الإجراءات الإستخباراتية التي تتصف بالسرية الهادفة إلى دعم الجماعات الإرهابية في مختلف أنحاء العالم [2]، و ممارسة الإرهاب الدولي لتحقيق أهداف أساسية، (أحداث 11 من سبتمبر) تعتبر النموذج الأفضل لمدىتأثير هذا الجهاز في تحقيق الاهداف فالتفسير الأقرب لتلك الأحداث هو أن الإستخبارات المركزية الأمريكية توقعت الخطط الإرهابية التي رسمت بتاريخ 11 أيلول لكنها إستمرت في تسهيل تعاظم تطبيق هذه الخطط و دعمها من وراء الستار عبر حلفاء إقليميين، فيما سدت النقص الكافي في التدابير الوقائية في الداخل قبل إعتداءات 11 سبتمبر ولدى

[1]- محمد عبد السلام، **إحتمالات و محاذير استخدام السلاح النووي في الشرق الأوسط** (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،2001) ص 274.

[2]- يفجيني بريماكوف، **العالم بعد أحداث 11 سبتمبر و غزو العراق** (الرياض : مكتبة العنكبان، 2004)،ص 116.

حدوثها، و يبدو أن مرد ذلك هو أن الإعتداءات كانت ستحدث في وقت ملائم لإدارة (بوش) التي كانت تواجه أزمة شرعية دولية و داخلية مصحوبة بالتصدعات المتزايدة في النظام العالمي تحت السيطرة الأمريكية و بالتالي كانت البوابة الرئيسية للشرق الأوسط.

ج)- الوسيلة الإقتصادية :

يعد المتغير الإقتصادي أهم العوامل المؤثرة في بناء الإستراتيجية، و الولايات المتحدة الأمريكية لم تشذ عن هذا المنطلق، بل هي أفضل مستخدميها، فالوسيلة الإقتصادية من الوسائل المهمة في تنفيذ إستراتيجيتها و تحقيق أهدافها، فكما يقول (دكستربركتس): " إن قوتنا الإقتصادية قد تستخدم بشكل فعال لتعضيد نفوذنا" حيث لا أحد يشك في الدور الذي لعبه مشروع مارشال في إنعاش إقتصاديات أوروبا الغربية (التبعية الاقتصادية) وكذلك إستخدام الأموال الأمريكية كمساعدات في منطقة الشرق الأوسط لتحسين أحوال المعيشة (الديون الخارجية كورقة ضغط)، و كذلك توظيف المؤسسات الدولية كمنظمة التجارة العالمية و صندوق النقد الدولي (IBRD).[1]

إضافة إلى لجوء الولايات المتحدة إلى العقوبات الإقتصادية أو وسيلة الإكراه الإقتصادي من خلال الحصار الإقتصادي الذي شمل العراق، و العقوبات الإقتصادية على إيران من أجل تخليها عن ملفها النووي.

د)- الوسيلة السياسية:

تعد الوسيلة السياسية واحدة من الوسائل المهمة لتنفيذ الإستراتيجية الأمريكية و تأتي المنظمات والمؤسسات الدولية لا سيما منظمة الأمم المتحدة من بين تلك الوسائل، كما يشير إلى ذلك وزير الخارجية الأسبق (جيمس بيكر) حيث يقول:" إن إستخدام الأمم المتحدة لم يكن نتيجة لإلتزام قوي بفكرة التعددية الدولية، بل كان ناتجا عن إدراك عميق لفائدة الأمم المتحدة كوسيلة للقيادة الأمريكية. [2]

و)- الوسيلة الإعلامية (الدعائية):

تحتل الوسيلة الإعلامية و الدعائية شانها شأن الوسائل الأخرى مكانا مهما في تنفيذ الإستراتيجية الأمريكية و تحقيق أهدافها، فعلى صعيد الوسيلة الإعلامية نجد أن المؤسسات الإعلامية الأمريكية تمارس

[1]- فاضل الربيعي، **إستراتيجية التدمير** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1،2006)، ص 24.

[2]- المرجع نفسه، ص ص 26-29.

دورا في تحقيق أهداف و مصالح الولايات المتحدة، كونها الآداة المسؤولة عن نشر المفاهيم و القيم الأمريكية فضلا عن كونها الآداة التي تستعمل لترويج المعلومات و تغطية الأحداث.

بعد أحداث الحادي عشر من أيلول سبتمبر جاءت موجة جديدة من الأفلام تم إعدادها بشكل محكم قصد تحسين صورة الديمقراطية الأمريكية و أن تبدو للمتلقي بأنها مواقف ناقدة للسياسة الأمريكية كما هو الحال بالنسبة لفيلم (باسيفاير) من إنتاج (والت ديزني) عام 2005 الذي جاء على إثر فضيحة التعذيب في سجن أبوغريب في العراق.

المبحث الثالث: التوجهات الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط بين الجمهوريين و الديمقراطيين.

على الرغم من تعدد رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية الا أنه هناك حقيقة ثابتة ألا وهي الأهداف التي بنى عليها السياسة الخارجية، سواء تعلق الأمر بالجمهوريين أو الديمقراطيين و هذا ما سوف نتطرق له في هذا المبحث.

1)المطلب الأول: توجهات السياسة الخارجية الأمريكية تحت إدارة "جورج بوش الإبن" (2000-2008)

في الوقت الذي كانت فيه سياسة الإدارة الأمريكية عقب إنتخابها سنة 2000 تتجه إلى الداخل جاءت مفاجئة الحادي عشر من سبتمبر لتعيد النظر في جميع سياسات هذه الإدارة لاسيما السياسة الخارجية فأصبح المرجع الأساسي لإعداد السياسات هو الهجمات التي مست برجي التجارة العالميين و البنتاغون.

أ – السياسة الخارجية الأمريكية قبل أحداث سبتمبر:

إبتدأ جورج دبليو بوش ولايته على أساس برنامج سياسي يركز على الداخل و ينتقد سياسة كلينتون الخارجية ، و يعتبرها إهدار للوقت و المال ، حيث يعود ذلك إلى سيطرة الجناح الواقعي و القومي على دواليب الإدارة خاصة في الشؤون الخارجية ، فإعتبرت التدخلات الأمريكية ذات الصبغة الإنسانية من طرف إدارة سلفه سياسات خاطئة و لا تتلائم و أهداف الولايات المتحدة ، كما إنتقدت الإدارة الجديدة المساعدات المالية التي إلتزمت بها إدارة كلينتون تجاه عديد الدول التي تعاني صعوبات اقتصادية وإعتبرتها عديمة الجدوى ، و تحولت الصين في نظرها من شريك إلى منافس إستراتيجي و تبدلت رؤيتها للشرق الأوسط في إتجاه رؤيا تشاؤمية تدفع إلى سياسة تنأى بها الولايات المتحدة بنفسها عن التدخل فيه وهو ما يدل على أن على الإدارة الجديدة ترغب في التغيير مع الإدارة التي سبقتها لاسيما في سياستها الخارجية[1].

[1]- محمد مصطفى كمال، **أحداث 11 سبتمبر و الأمن القومي الأمريكي**، مجلة السياسة الدولية ،العدد145،سنة 2002، ص54.

وفي المحصلة فإن السياسة الخارجية للولايات المتحدة لإدارة بوش قبل أحداث سبتمبر كانت متواضعة إلى درجة أن أغلب المحللين السياسيين وصفوها بأنها سقطت في إغراء الإنعزالية القديمة التي تسود ثقافة السياسيين الأمريكيين منذ عهد الآباء المؤسسين ، لكن الصدمة التي أعقبت أحداث سبتمبر كان لها الأثر الكبير في تغيير بوصلتها في إتجاهات مخالفة لما وعد به الرئيس إبان حملته الإنتخابية و إفتتح به مدته الرئاسية

ب- أثر الأحداث على إدارة بوش :

ما حدث في يوم الحادي عشر من سبتمبر 2001 كان أهم حدث بعد سقوط الإتحاد السوفياتي ومثل نقطة كبرى في السياسات المنتهجة من قبل الإدارة الجديدة ، فقد مثل الحدث مفاجئة إستراتيجية لم تقدر الولايات المتحدة و هي القوة الأعظم و المتفوقة في جميع الميادين أن تتجنبها ، و من المتعارف عليه أن جميع الدول مهما كان حجمها و قوتها تعمل دائما و بإستمرار إلى تجنب المفاجآت لما لها من تأثيرات سلبية على الدولة التي تتطلب منها إيجاد استراتيجيات متخصصة و وطويلة المدى للخروج من تداعياتها وآثارها فهذه المفاجآت عادة ما تبقى كذاكرة جماعية للشعوب و الأمم و تظل محتفظة مهما مرت عليها السنين فتصاب الأمة بالذعر و تعم الفوضى و التخبط حتى على السياسيين أصحاب القرار ، وكردة فعل على المفاجأة عادة ما تلجأ الأمم أو الدول إلى إجراء تعديلات جذرية على جميع استراتيجياتها وإعادة تعريف توجهاتها وسياساتها ومفاهيمها للأمن القومي، كما تعيد تقييم الأخطار التي تهددها و لم تمثل هذه الأحداث المفاجئة الأولى التي صدمت الولايات المتحدة الأميركية فقد سبق لها و أن تفاجئت في بيرل هاربر(1941/12/8) عندما هوجمت من قبل القوات اليابانية ، و لأنها لا تتوفر على جميع مقومات المفاجأة الإستراتيجية كان لها فعل الصدمة و ترتبت عليها تغيرات و مراجعات عدة لسياساتها الخارجية [1].

ج-السياسة الخارجية بعد الأحداث:.

عقب أحداث سبتمبر تحول إهتمام إدارة بوش من الداخل إلى الخارج و هيمنت على سياساتها الأجندة الخارجية التي إستأثرت بها و ضيقت من مجال المشاركة في صياغتها و صياغة قراراتها ، خاصة بعد التفويض المطلق الذي تلقاه من الكونجرس بمجلسيه و المساندة الشعبية الكبيرة التي حظيت بها ، و أصبح الإرهاب في صدارة أولويات السياسة الخارجية ، و منطقة الشرق الأوسط المنطلق لتنفيذها ، و القوات

[1]- أحمد عبد الحليم، **الإستراتيجية العالمية للولايات المتحدة**، مجلة السياسة الدولية العدد147، 2002، ص200.

المسلحة آداتها المثلى، و وزارة الدفاع المحدد الرئيسي لأتجاهاتها وخياراتها و المشرف على تطبيقها و تداخلت السياسة الأمنية والسياسة الخارجية ليتمحور جوهر الأمن القومي الأمريكي في التدخل والتشابك بين المصالح و المخاوف في تفوق واضح للأولوية الأمنية الأمريكية على ما سواها من الأولويات و أصبحت التهديدات ذات بعد داخلي بعد أن ترسخت في العقيدة الأمنية الأمريكية على أساس أن مصادرها عادة ما تكون خارجية ، و قد تجسمت هذه الرؤية الأمنية من نافذة أحداث سبتمبر من خلال إعطاء الصلاحيات الكبيرة للأجهزة الأمنية التي تمس حقوق الأفراد و تحد من حرياتهم في إتجاه مزيد من التضييق مبررا المخاوف الأمنية المتزايدة ، و ما عبرت عنه وثيقة الإستراتيجية القومية للأمن الداخلي (5 جويلية 2002) و تحديث وزارة الأمن الداخلي في نوفمبر من نفس السنة ، فالمطلوب إعادة الأمن للجبهة الداخلية عبر إعادة هيكلة الجوانب الداخلية.

أما بالنسبة للسياسات الدفاعية للولايات المتحدة فقد بدأت تتأسس على عقيدة جديدة تتمثل في الحربا الوقائية و الإستباقية و التي حلت محل العقيدة القديمة القائمة على الردع ، و تم على أساسها تكليف قواتها المسلحة بمهام جديدة تتجسد في مقدرتها على الإنتشارالإستراتيجي و تفعيل دور حلف شمال الأطلسي ، مع إحتفاظ الولايات المتحدة بحقها في التدخل منفردة كلما دعت متطلبات أمنها القومي ذلك.

بالإستناد إلى وثيقة إستراتيجية الأمن القومي الصادرة في سبتمبر 2002 فإن السياسة الخارجية للولايات المتحدة أصبحت تقوم على أساس أن القوة العسكرية هي الفيصل في العلاقات الدولية ، و الهدف الرئيسي للولايات المتحدة الأمريكية هو محاربة الإرهاب الدولي و نشر الديمقراطية في جميع أنحاء العالم لأنها الضامن الوحيد لتراجع و أفول نجم الإرهابيين ، ولأن الإستبداد هو الذي يصنع الإرهاب و الدول الفاشلة هي محتضنته الرئيسية ، و بما أن الإرهاب تهديد لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية و لأمنها القومي فهي تحتفظ بحقها و لو بدون تفويض دولي أن تغير هذه الأنظمة ولو بالقوة العسكرية، و على أساس الحرب والوقائية و الإستباقية التي تفترض التدخل قبل أن يصبح الخطر فعلي.

وأكدت الولايات المتحدة على مبدأ الإنفرادية في علاقاتها مع بقية العالم و لا تعول على العمل الجماعي حتى يكون ذلك ممكنا و حتى ولو تعذر فإنه لن يقف حاجزا أمام تحركها ، و هو ما يبن عدم إكتراثها للقانون الدولي الهيئات الدولية لا سيما الأمم المتحدة ، و قد كان قرار الحرب على العراق خير مترجم السياسات الخارجية الأمريكية الإنفرادية و الهجومية التي يمثل فيها الشرق الأوسط نقطة الإنطلاق

و التي ساهمت العوامل الإيديولوجية و هجمات الحادي عشر من سبتمبر في تشكيليها على الوجه الذي إتخذته.

جاء التغيير الأبرز في السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط في عهد الرئيس جورج بوش الإبن حيث تحولت سياسته لمحاربة الأصولية الإسلامية كبديل للشيوعية، فأصبحت المعادلة الجديدة تفرض عليها السعي لتامين النفط و حماية إسرائيل و محاربة الأصولية الإسلامية بحجة مكافحة الارهاب، إضافة إلى العمل على توسيع نطاق التغلغل الإقتصادي و فتح أسواق جديدة.[1]

كما جاء التعامل الأمريكي مع بعض الدول المنطقة من منطق القوة التي تتمتع بها الولايات المتحدة الأمريكية و التي وفرت لها غطاء مناسبا جعل بعض الدول في هذه المنطقة عرضة للتدخل الأمريكيفأوصل حال تلك الدول إلى التشتت و الانهيار بعد التعرض لأنظمة الحكم فيها فاعتبرت من الدول المنهارة على إثر دخول القوات العسكرية الامريكية أراضيها، ومن هذه الدول تأتي أفغانستان على رأس القائمة هذا البلد الذي عصفت به الحرب بعد إنهيار نظام حكم الرئيس نجيب الله عام 1992 م، على إثر رحيل القوات السوفياتية منذ عام 1989م إذ أرجعت الولايات المتحدة " أمراء الحرب"، اليه ليكونوا مصدرا لجميع الكوارث التي ألمت بأفغانستان عقب الإحتلال السوفياتي.[2]

غير أن حالة الإلتفاف الجماهيري حول حركة طالبان، ساعدها على السيطرة بسهولة شديدة على البلاد سنة 1996م، و ذلك بعد تنامي مشاعر الكراهية لدى غالبية الشعب الافغاني ضد أمراء الحرب في التحالف الشمالي، حيث وفرت حركة طالبان للشعب حالة من الإستقرار التي كانوا يفتقدون اليها جراء ما أصاب البلاد لفترة زمنية ليست بالقصيرة إمتدت من التدخل السوفياتي في حقبة الثمانينيات من القرن المنصرم حتى منتصف التسعينيات.[3]

و ما إن جاءت أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م حتى دخل التاريخ الأمريكي خلال دقائق قليلة منعطفا جديدا، على إثر تعرض رموز الدولة السياسية و العسكرية و الاقتصادية لهجوم خاطف إنتحاري

---

[1]- طه مجذوب، **السياسة الامريكية في الشرق الاوسط خلال القرن العشرين في : الامبراطورية الأمريكية**(القاهرة، مكتبة الشروق،2001) ص 387.

[2]- خلود محمد خميس، **الأبعاد الاقليمية لحرب الصومال**، مجلة السياسة الدولية ، العدد 168، أبريل 2007،ص 180.

[3]-نعوم تشومسكي، **السلطان الخطير للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط**، ترجمة: ربيع وهبة (بيروت: دار الساقي،2004) ص 130.

بطائرات مدنية، اختطفت بركابها من داخل الولايات المتحدة لتستهدف برجي التجارة العالميين فاتجه الإتهام إلى أسامة "بن لادن" السعودي الجنسية و زعيم تنظيم القاعدة و المقيم في أفغانستان منذ مدة طويلة، عندها أعلن الرئيس الامريكي "جورج بوش الابن" شن الحرب على ما يسمى بالإرهاب في كل مكان من دول العالم، و دعا إلى تكوين تحالف دولي للقيام بتلك الحملة تحت قيادة الولايات المتحدة الإمريكية، التي طالبت حركة طالبان الحاكمة في أفغانستان بتسليم اسامة بن لادن لمحاكمته في أمريكا أو التعرض لحملة عسكرية للقبض عليه و تدمير تنظيمه و القضاء على الحركة و إقامة دولة ديمقراطية في أفغانستان.[1]

إلا أن رفض حركة طالبان لتلك المطالب الإمريكية أدخل أفغانستان ضمن قائمة الدول المنهارة على يد الولايات المتحدة الأمريكية،حيث بدأت العمليات العسكرية في 07 أكتوبر 2001م. و ذلك بضرب معسكرات التدريب التابعة للقاعدة بالصواريخ، مع قصف كاسح لمواقع عسكرية. حول "كابل" و استمرت الحملة بضرب اهداف أخرى حتى 19 أكتوبر، حيث بدأ الهجوم البري بعملية محدودة ضد هدف معين بالقرب من مدينة قندهار معقل حركة طالبان.

لم يتوقف صوت الرصاص في المدن الأفغانية حتى مطلع عام 2002م، بعد فشل كل من القوات الأفغانية و القوات الخاصة الأمريكية الوصول الى أسامة بن لادن زعيم تنظيم القاعدة و الملا عمر زعيم حركة طالبان.[2]

كما تعد العراق ثاني بلد من الدول المنهارة الذي شهد تدخل أمريكا، و ذلك في "مارس 2003" حيث تمكنت الولايات المتحدة من إسقاط حكم الرئيس العراقي "صدام حسين" بالإستناد إلى كذبة وجود أسلحة دمار شامل في هذا البلد، حيث صرح " تايلور دارملر" أحد المسؤولين السابقين في المخابرات الأمريكية في عام 2006م، بأن وكالة المخابرات الأمريكية قد أكدت للرئيس بوش الإبن بحصول إخفاق في توفير المعلومات الصحيحة لإدارته قبل غزو العراق، الأمر الذي دفعه إلى الإعتذار للشعب الأمريكي عن هذا الخطأ، و ذلك في معرض خطاب له مطلع شهر ديسمبر من عام 2008، إلا أن النجاح اللافت للنظر الذي حققته إدارة بوش الإبن قبل نهاية ولايته الرئاسية في 20 يناير 2009 تمثل في التوصل

[1]-محمد قدري سعيد، **الحروب الأمريكية في القرن العشرين: في الإمبراطورية الأمريكية** (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2002) ص 35.

[2]-محمد قدري سعيد، مرجع سابق، ص 36.

إلى توقيع الإتفاقية الأمنية التي يتم بموجبها سحب القوات الأمريكية من العراق في فترة لا تتجاوز عام 2011م بحيث أن الإتفاقية تأتي على إعتبار أن الغرض منها هو تحديد الأحكام و المتطلبات الرئيسية التي تنظم الوجود المؤقت للقوات الأمريكية في العراق، وقد كان من أهم الأسباب التي دفعت الرئيس جورج بوش الإبن لإتباع ذلك النهج هو وجود عوامل في السياسة الخارجية الأمريكية و توجهاتها في هذه المنطقة الحيوية. و التي أسهمت في خلق سخط شعبي كبير ضد سياسات الحزب الجمهوري طيلة فترة حكمه التي دامت ثماني سنوات، ما أفشل وصول مرشح الحزب جون مكين للفوز بمقعد الرئاسيات لاحقا، و نجاح مرشح الحزب الديمقراطي باراك" أوباما "بالفوز بالإنتخابات الرئاسية التي جرت مطلع نوفمبر 2008م و لعل أبرز العوامل:

أ)– هيمنة تيار المحافظين الجدد على الإدارة الأمريكية:

في يناير 2001م تولى الرئيس" جورج بوش الإبن" مقاليد الأمور على رأس الإدارة الأمريكية و كانت تحيط به مجموعة من تيار المحافظين الجدد، الذي هو تيار فكري نخبوي برز بشكل ملحوظ في أربعينيات القرن العشرين و جاء تبلوره الحقيقي في عقد الستينات ، حيث شهد أوج حركة الحقوق المدنية و الحركة المناهضة للحرب ضد الفيتنام.[1]

إن أفكار المحافظين الجدد كانت هي المسيطرة على إدارة جورج بوش التي قامت بترتيب أولويات سياستها في منطقة الشرق الأوسط بالإضافةلتأييد هذا التيار المواقف التي تتخذها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، غير إن تأييدها المطلق كان لمواقف الليكود الإسرائيلي أكثر من بقية القوى السياسية، فكانت الفكرة الأساسية التي تقوم عليها مدرسة المحافظين الجدد هي أولوية النظام السياسي على المؤسسات و التشريعات الدولية، فالخطر الأكبر الذي يتهدد المصالح الحيوية الأمريكية يأتي من الأنظمة التي تقاسم الولايات المتحدة قيمها السياسية و المدنية ، و لهذا فان أفضل وسيلة لتوطيد أمن أمريكا هي تغيير الأنظمة الإستبدادية و فرض المسلك الديمقراطي.[2]

[1]–منار الشوربجي، **صنع قرار الحرب ضد العراق** (القاهرة: مركز البحوث و الدراسات السياسية، 2003)،ص 268.

[2]–السيد ولد أباه، **عالم ما بعد 11 سبتمبر الإشكالية الفكرية و الاستراتيجية** (بيروت: الدار العربية للعلوم،2004)،ص 42.

ب)- تأثير اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة على الإدارة الأمريكية:

لقد تضافرت مجموعة من العوامل و الظروف ساعدت الحركة الصهيونية للإعلان عن نفسها إذ كان للنشاطات التي قامت بها الأثر الفاعل في العديد من التغييرات و الأحداث التي شهدتها العلاقات الدولية في العصر الحديث.

إن نشاط الحركة الصهيونية في الولايات المتحدة الأمريكية إستطاع كسب المزيد من الاعضاء خاصة بعد اصدار "وعد بلفور 1917" إذ انضم إلى الحركة العديد من الشخصيات البارزة في الولايات المتحدة، لعل أبرزهم كان "لويس وان آيس" الذي تمكن من تغيير موقف الإدارة الأمريكية من الدعوة الصهيونية لإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، كما كان لأداء الرئيس الأمريكي "ترومان" من خلال ممارسته ضغوطا كبيرة على أعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة من أجل تمرير قرار تقسيم فلسطين المرقم 181 بتاريخ: 29 نوفمبر 1947م، و من ثم الإستجابة للضغوط الصهيونية بإعلان إعترافه بدولة إسرائيل بعد دقائق من إعلان انشائها عام 1948م.

بعد إنشاء دولة إسرائيل سعى اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة نحو توجيه السياسة الخارجية الأمريكية من أجل دعم إسرائيل ومساندة مواقفها، و بالفعل تحقق ذلك و أصبح اللوبي من أقوى جماعات الضغط في الولايات المتحدة.[1]

2)المطلب الثاني: توجهات السياسة الخارجية الأمريكية تحت ادارة "باراك أوباما" (2008-2016)

عمل الرئيس باراك أوباما على إعادة ترتيب أولويات سياسته الخارجية في الشرق الأوسط من خلال عدم الإستمرار في جعل العراق هي القضية الرئيسية، كما في الأعوام السابقة لحكم إدارته لهذا عمد بصورة تدريجية إلى تخفيف الوجود العسكري الامريكي في العراق ونقل المسؤولية الأمنيةإلى العراقيين و لكن في الوقت نفسه أخذ في الحسبان إن الوضع هناك ما يزال هشا للغاية ، لذا ركز أوباما منذ بداية إدارته في البيت الأبيض على أربع قضايا رئيسية تتعلق بالجانب السياسي، و هي النزاع الفلسطيني- الإسرائيلي و في الجانب الأمني تشمل العراق و افغانستان و الملف النووي الإيراني إلى جانب أربع اشكاليات و هي العلاقات بين بلاده و العالم الإسلامي و عمليات التنمية السياسية في الشرق الأوسط.

[1]- حسن أوريد، **ملامح السياسة الخارجية الأمريكية**، في ظل ولاية أوباما الثانية، مجلة آفاق المستقبل، العدد17 مارس 2013، ص19.

ومن أهم ما جاء في إستراتيجية الرئيس أوباما في الشرق الأوسط هو تقليص من الوجود الأمريكي في المنطقة ، و تطلبت أيضا ممارسة ضبط النفس من الناحية الدبلوماسية و التراجع إلى الوراء و ترك الحلف أنفسهم يتحملون مسؤولية أكبر اتجاه التحديات التي تواجه أمنهم.

كما أن إدارة "أوباما" حاولت التكيف مع الحال في الشرق الأوسط، و ذلك بعد فشل السياسات الأمريكية في الشرق الأوسط أمام الأحداث الجسام ، كرفض إسرائيل تجميد الإستيطان، أو الإنقلاب العسكري في مصر، او تقهقر الجيش العراقي أمام تنظيم الدولة الاسلامية الذي اعلن عن نفسه بنفسه.[1]

و تقوم إستراتيجية أوباما على إن الولايات المتحدة لعبت دورا حاسما في تعزيز السلام و الإزدهار في شرق آسيا، من خلال المحافظة على التوازن الدقيق بين الصين و جيرانها، كما لعبت دورا ايضا في الحفاظ على التوازن في الشرق الأوسط بين ايران و جيرانها، و بين إسرائيل و جيرانها، و أنه بدون دور أمريكي في تحقيق التوازن في الشرق الأوسط فإن المنطقة سوف تسعى لتحقيق التوازن في الشرق الأوسط فإن المنطقة سوف تسعى لتحقيق التوازن الخاص بها، و إن ذلك سوف يكون عملية عنيفة و مزعزعة للإستقرار من دون القيادة الأمريكية في الشرق الأوسط، سوف يترك مستقبل المنطقة، كي تقرره الصين وروسيا أو لتتصارع عليه دول مثل تركيا، السعودية و إيران و لن يكون ذلك مدعاة للأمليمكن القول بأن سياسة الرئيس باراك أوباما تجاه العالم و منطقة الشرق الأوسط على وجه الخصوص شهدت في السنوات الأربع الأولى من فترة حكمه إنخراطا أقل للولايات المتحدة في العالم و المنطقة ، و نتيجة لذلك فإن لها تأثيرأقل وأن الولايات المتحدة تبنت مناورات تكتيكية لكنها لم تمتلك إستراتيجية متماسكة أو رؤية القيادة العالمية و أن صورة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية أصبحت صورة قوة عظمى تعبت من تحمل مسؤولية قيادة العالم، و في حالة تراجع، و إن ذلك يظهر بشكل أكثر وضوحافي منطقة الشرق الأوسط التي شهدت حضورا أمريكيا مكثفا في الماضي.

[1]–مجهول، **إستراتيجية أوباما في الشرق الاوسط**، في الموقع الإلكتروني(www.aljazeera.net)، أطلع عليه 21 مارس 2018 على الساعة 19:15.

المطلب الثالث: توجهات السياسة الخارجية الأمريكية تحت ادارة "دونالد ترامب"(2016-2018)

إنتهت فترة الرئيس الأمريكي باراك أوباما ، و فوجئ العالم بتقدم الجمهوري" دونالـــد ترامب " على منافسته الديمقراطية " هيلاري كلينتون" و إستطاع "ترامب" أن يصل إلى البيت الأبيض بالرغم التغالي في التطرف ومواقفه العنصرية شديدة الإستعلاء، و بذلك وصل إلى سدة الحكم في دولة من دول الديـــمقراطية الراسخة في العالم، بالرغم مـــن خطابه المعادي لقيم الديمقراطية كالحرية و المساواة و العدل و غيرها.[1]

وأصبح من الملائم طرح سؤال حول حدود التغيير و الإستمرارية في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد أوباما، حيث شهدت السياسة الخارجية الإمريكية اتجاه الشرق الأوسط خلال السنوات الماضية متغيرات جديدة شكلت إطارا حاكما لتلك السياسة في التعامل مع قضايا و أزمات المنطقة، وبدأ هذا الاطار الجديد خلال الفترة الثانية لباراك أوباما، و تحديدا بعد ثورات الربيع العربي ومن المتوقع أن يشكل هذا الاطار الجديد مرتكزا لحدود التغيير أو لطبيعة السياسة الأمريكية و مضمونها لأي رئيس أمريكي جديد.

يمكن الجزم أن التنوع في البنية السياسية و الإجتماعية و الثقافية في الولايات المتحدة الأمريكية سيمثل قيدا على الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب"، و ما هو واضح أن السياسات الخارجية الأمريكية ستتجه إلى الإعتماد على القوة الصلبة كإستخدام القوة العسكرية و الغارات الجوية و فرض العقوبات بدلا من الإعتماد على القوة الناعمة التي إستخدمها سلفه أوباما بالإتجاه إلى التفاوض و الدبلوماسية و دعم قيم الحرية و الديمقراطية و دعم التنمية.

كما أن إدارة "ترامب" تتجه نحو تقليل نفوذها في الشرق الأوسط و الإتجاه إلى القارة الآسيوية للإستفادة من الفرص الإقتصادية في القارة الآسيوية، كما أنه سيتبنى منظورا واقعيا في سياساته الخارجية و بالتالي سيتراجع الإهتمام بقضايا الديمقراطية و الحريات و حقوق الانسان تجاه منطقة الشرق الأوسط التي

[1]-حيدر الأجودي، **رؤساء أمريكا و لعبة السياسة تجاه الشرق الأوسط**، في موقع الإلكتروني :
https://www.annabaa.org/arabic/reports ، أطلع عليه يوم 02 أفريل2018 على الساعة 17:40.

يرى أنها لا تزال غير مؤهلة لإستقبال الديمقراطية الغربية طالما أن الحروب الأهلية والتعصب الديني و الفراغ السياسي يمثلون بيئة خصبة لنمو الارهاب.[1]

و نخلص إلى أنه سواء كان ترامب يمتلك أجندة واضحة بشأن ادارته لملفات الشرق الأوسط أم لا فإن وجوده في البيت الأبيض منذ يناير 2017م، و إحتكاكه بواقع المنطقة ، قد يجعله يغير الكثير من رؤيته و يتراجع عن الكثير من تصريحاته، فجورج بوش الإبن وعد في بداية عهده بممارسة سياسة خارجية متواضعة، و لكن سرعان ما وجد نفسه يحاول تغيير الشرق الأوسط بالقوة، و كذلك باراك أوباما الذي وعد بالخروج من العراق، و إعادة تنظيم العلاقات مع العالم الإسلامي، فإذا بتنظيم داعش يجره ثانية إلى العراق و كذلك إلى سوريا، ومن هذا يمكن فهم بعض مواقف" ترامب" من قضايا الشرق الأوسط والتي نوجزها فيمايلي:

أ)– موقف ترامب من الملف النووي الإيراني:

أعلن" ترامب" أكثر من مرة رفضه إتفاق البرنامج النووي و عده تهديدا لأمن الولايات المتحدة و أمن إسرائيل ، ووعد بإلغاء هذه الصفقة و البحث عن صفقة جديدة بشروط أفضل للولايات المتحدة حيث رأى أن الشركات الأمريكية لم تستفد منها كما الشركات الأوروبية الروسية ، كما إتهم إيران بدعم ورعاية التنظيمات الإرهابية في المنطقة،وأكد على ضرورة تشديد العقوبات الإقتصادية على طهران ولذلك فإن تلك المواقف ستؤدي إلى زيادة العلاقات الأمريكية الإيرانية توترا، بعد أن شهدت حالة من التقارب الحذر في عهد أوباما ، لذلك يحدد "ترامب" ثلاث نقاط للتعامل مع الملف النووي الإيراني و هي :

1–لابد من الوقوف أمام المحاولات الإيرانية لدفع المنطقة لحالة عدم الإستقرار والسيطرة عليها ،لأن إيران تمثل خطرا على المنطقة و تهديد إستقرار العديد من دول المنطقة كالعراق و سوريا و لبنان و اليمن و ليبيا و المملكة العربية السعودية.و تدعم تنظيمات إرهابية كحزب الله في لبنان و حماس في غزة .

2–يجب إعادة النظر في الإتفاق النووي مع إيران لأنه إتفاق كارثي على حد وصفه ،فلابد من إلغاء الإتفاق أو إعادة النظر فيه مرة آخرى لتعديله لأنه لايمثل المصالح الأمريكية و يضر بأمن إسرائيل و مصالحها

[1]–حيدر الأجودي، مرجع سابق.،في موقع الإلكتروني:
Https:// www.annabaa.org/arabic/reports ، أطلع عليه يوم 2018/04/20 على الساعة14:50

بشكل مباشر ،فلابد من وضع محددات بخصوص اللإتفاق تضمن وضاع إيران تحت المساءلة بشكل تام و يعزز من عدول إيران عن محاولة إختيار أسلحتها و الذي لم ينص الإتفاق على منعه.

3-تفكيك شبكات إيران الإرهابية العالمية ،فإذا كانت إيران تملك شبكة قوية بالولايات المتحدة تستطيع بقوتها السيطرة على إيران.

ب- موقف ترامب من الأزمة السورية و مشكلة الآجئين:

إن الموقف الأمريكي اتجاه ما يحدث في سوريا يهدف إلى تطبيق نظرية الفوضى البناءة بهدف إعادة رسم الخارطة الجغرافية و السياسية ليس فقط في سوريا و إنما الشرق الأوسط ككل ، و تقوم هذه النظرية حسب المنظور الأمريكي إلى تفكيك الوضع القائم في بلد ما و لو أدى ذلك إلى حدوث فوضى مؤقتة تمهيدا لأعادة تركيب هذا البلد على أسس جديدة ملائمة أكثر لمصالح الولايات المتحدة و مخططاتها في المنطقة.

وأوصى "ترامب" بإستخدام قوة هائلة ضد الأسد ، و أعرب في الوقت ذاته تشاؤمه لمرحلة ما بعد سقوط النظام، وقد أعرب فالكثير من المرات عن تشكيكه في موضوع تدريب الولايات المتحدة للمعتدليين السوريين و ما إذا أمكن الوثوق بهم أم لا، كما عرض فرض مناطق حظر جوي في شمال سوريا .

و أكد ترامب بأنه لن يسمح للآجئين بدخول السوريين بدخول بلاده ، و في هذه المسألة يقترح ترامب إقامة مناطق آمنة في الداخل السوري يعيش فيها السوريون ، بحيث يعودون لتعمير بلادهم عند إنتهاء الحرب ، و بالنسبة لما يمكن أن يقدمه من دعم لهذا يعلن ترامب أنه يمكن أن يدعم هذا إقتصاديا لكن لم يتعرض للحديث عن الدعم العسكري لتأمين تلك المناطق ، أما فيما يتعلق بمصير الأسد أشار أن الإبقاء على رجال أقوياء في منطقة الشرق الأوسط أفضلمن الفوضى ، و ربط ترامب هذا التوجه بسباق العراق و الوضع في مصر و ليبيا و كأنه يؤيد أن يقول أن الإبقاء على القذافي و صدام حسين على سبيل المثال ربما كان أفضل مما وصلت إليه المنطقة من فقدان السيطرة و عدم الإستقرار[1].

[1]- مجهول، **رؤية ترامب لقضايا الشرق الأوسط**، في الموقع الإكتروني:www.aljazeera.net، أطلع عليه يوم 2018/04/13 على الساعة 14:00

كما تقوم الإستراتيجية الأمريكية بالأساس على تقسيم سوريا بعد تدميرها إلى مناطق تتحكم فيها الإثنيات القومية و الطائفية و تبعا لذلك تنهار المنطقة و يتولد مناخ سياسي و أمني ملائم تماما لفرض وقائع جديدة على الجغرافيا الفلسطينية بما يحقق أمن إسرائيل الإستراتيجي و إستمرار طموح الكيان الصهيوني و مشروعه في إقامة دولة إسرئيل الكبرى.

ج- موقف ترامب من الأزمة الخليجية :

منذ بدأ الحصار على قطر في الخامس من حزيران /يونيو الماضي ،حث تيلرسون و وزير الدفاع جيمس ماتيس الأطراف المختلفة على إيجاد حل سلمي للأزمة ، و عرض المساعدة في تحقيق ذلك ، غير أن ترامب و عبر سلسلة من التغريدات أطلقها في اليوم التالي أعلن تأييده الضمني لإجراءات دول الحصار ضد قطر ، حيث زعم أن قمته في الرياض مع زعماء مسلمين هي ما قاد إليها ، و على الرغم من محاولات البيت الأبيض نفي أي خلاف بين" ترامب" و "تيلرسون".

و قد تجلى التعبير الأبرز عن الفوضى في الموقف الأمريكي من الأزمة في التاسع من حزيران الماضي عندما قام "تيلرسون "بإلقاء كلمة مقتضبة في مقر وزارة الخارجية الامريكية ، دعا فيها الأطراف إلى حل خلافاتهم من خلال المفاوضات ، و لكن لم تكد تمضي بضع ساعات حتى كان خلال مؤتمر صحفي مشترك مع رئيس الوزراء الروماني يميل الإتهامات لقطر من جديد ، معتبرا أن إستمرار عزلها يعد إنتصارا لكل الجهود الداعية الى وقف جميع أشكال الدعم لمن وصفهم بالمتطرفين.

كما أن جملة العوامل الدولية الأخرى أدت أيضا دورا مهما في منع دول الحصار من التصعيد و في مقدمتها تنامي التوتر في شبه الجزيرة الكورية ، و هو ما جعل ترامب يطلب من حلفائه العرب تجميد الصراع مع قطر مؤقتا خلال الإتصال الهاتفي الذي أجراه مع السيسي رئيس جمهورية مصر العربية إذ لم يتمكن من إحتمال التعاطي مع أزمات عدة في إجتماع العشرين الذي كان متجهة إليه.

موقف ترامب من القضية الفلسطينية :

تعهد ترامب بالعمل من أجل سلام عادل و دائم بين إسرائيل و الفلسطينين، و ذلك في أول رسالة له حول هذه المسألة منذ فوزه بالرئاسة نشرتها صحيفة إسرائيلية ، و كتب ترامب في هذه الرسالة "أعتقد أنه بإمكاني إرادتي أن تلعب دورا مهما في مساعدة الطرفين على تحقيق السلام"، كما جاء في ترجمة خاصة

بصحيفة القدس ، و في الوقت نفسه ذكرت صحيفة (يديعوت أحرنوت) الإسرائيلية أن تقريرا سريا أعده مركز الأبحاث السياسية في وزارة الخارجية الإسرائيلية أكد أن ترامب لا يرى في الشرق الأوسط إستثمارا معقولا و من المرجح أن يتجه لتقليص تدخله في الشرق الأوسط ، ولن تقف التسوية السياسية على رأس أولويات الإدارة الأمريكية ، و من جهة آخرى صرح بأنه سوف يتخذ موقف محايد من الصراع .

و بالتالي فإن موقف ترامب من القضية الفلسطينية يبدو أنه موقف متناقض و متعارض، و ذلك راجع لقلة خبرة الرجل في قضايا المنطقة ، رغم ذلك يمكن أن يسعى" ترامب" لدوري محوري في القضية الفلسطينية بهدف تحقيق مجد شخصي يسجل له عبر التاريخ ،فهو مولع فهذه القضايا.

خاتمة الفصل:

إرتبطت السياسة الخارجية الأمريكية بمنطقة الشرق الاوسط بالاعتماد على استراتيجيات معينة هي تأمين النفط من المنطقة للحرب و دعم إسرائيل و مواجهة منافسيها في المنطقة ، و بالنسبة للسياسة الخارجية الأمريكية تأثرت إيجابيا نظرا لنجاح سياستها في تلك الجوانب ، و لكن و كما هو معروف يعتبر الثبات في السياسة الخارجية عامل استثنائي و التغيير عامل أساسي فلا يوجد عدو دائم و لا صديق دائم في السياسة بل هناك مصالح دائمة، بالرغم من أن ذلك تغير بتغير واقع السياسة الدولية في نهاية الحرب الباردة و تفكك الاتحاد السوفياتي.

كما تسببت السياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط في نمو التطرف الإسلامي و تكون الرأي العام المعادي لها في المنطقة، حيث يعتقد غالبية الناس في المنطقة بأن دعمهم للسياسة الأمريكية لم يكن مجدي و أنها تغاضت عن حقوقهم بإنحيازها لإسرائيل و الأنظمة الغير ديمقراطية و التي تقوم بخدمة تلك السياسة على حساب مصالح شعوبها.

فالهيمنة الأمريكية على المنطقة و الإنطلاق إلى جوارها هو محصلة الأهداف السياسية و الإقتصادية للسياسة الأمريكية، إذ أثرت أحداث 11 سبتمبر 2001، على السياسة الأمريكية بأن فتحت لها المجال أمام تحقيق أهداف الهيمنة الأمريكية و الإقتراب من قيادة العالم، فربما لولا تلك الأحداث لكان من الصعب على السياسة الأمريكية أن تنشط دوليا و تتحصل على أحلاف دولية و تأييد دولي لضرب الإرهاب و هذه السياسة جاءت أيضا في غير مصلحة الشرق الأوسط، لأن الخطوة الهامة فيها هي قيام الشرق الأوسط الكبير و الذي يعني تغيير المنطقة سياسيا، و ثقافيا، و إجتماعيا، و إقتصاديا، بتقسيمها و تجزئتها و منحها هوية جديدة بقيادة إسرائيلية.

تمهيد:

تركز الدراسات المعاصرة في العلاقات الدولية على نظام وتوازن القوى في القرن الحادي والعشرون وما آلت إليه الحسابات العسكرية للقوة ودوره في ترسيخ فكرة الصراع على الريادة العالمية لدى القوى الدولية العظمى، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية ومن خلال دورها النشط في مختلف بؤر التوتر العالمي عبر أداة الدبلوماسية والقوة العسكرية، وهي تضع في حساباتها المخاطرة الجديدة التي تمكن أن تعترضها والتي تهدد الأمة الأمريكية، من الطبيعي أن تنفق الدراسات البحثية لكبار المفكرين الأمريكيين وفي مقدمتهم جوزيف ناي، "فرانسيس فوكوياما" و "زبيغنير بريجنسكي" على حتمية استمرار القيادة الأمريكية للعالم لضمان استقرار السلام العالمي، خاصة في منطقة الشرق الأوسط باعتباره يمتلك أهمية كبيرة ضمن الأجندات السياسية الخارجية الأمريكية، إلا أن هذا الأمر ليس بالسهل نظرا لجملة من المتغيرات سوف نتطرق إليها في هذا الفصل وعلى ذلك قمنا بتقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: التحديات الداخلية التي تواجه السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط.

المبحث الثاني: التحديات الخارجية التي تواجه السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط.

المبحث الثالث: السيناريوهات المحتملة للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط.

المبحث الأول: التحديات الداخلية التي تواجه السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط.

تعمل الولايات المتحدة الأمريكية منذ ظهورها كقوة مهيمنة على العالم ككل وعلى منطقة الشرق الأوسط خاصة، على تحقيق مصالحها الإستراتيجية إلا أنه مع السمعة السيئة التي يكتسبها بفضل إدارتها المتلاحقة منذ 2001 (إدارة بوش الابن) مرورا بباراك أوباما وصولا إلى "دونالد ترامب" حيث أن توجهاتها لم تتغير بتغير الرؤساء بل بالعكس بقيت الأهداف نفسها، وهذا ما خلف لها العديد من المنافسة والتمرد سواء من الداخل الأمريكي أو خارجه.

المطلب الأول: التحدي السياسي

لم يقع المشرعون الأمريكيون الذين كتبوا دستور في شرك احتمال إستئثار السلطة من أحد فروعها الثلاثة الرئيسية (السلطة التنفيذية –السلطة التشريعية – السلطة القضائية) ، فالحكومة في الولايات المتحدة الأمريكية تؤلفها مجموعة من المؤسسات و الكونغرس و المحكمة العليا الدستورية و الهيئات و الوكالات.

بالسلطة التنفيذية هي مجموعة من الوزارات و المؤسسات التي تمارس وظائفها وفق توجهات السلطة المنتخبة (الرئيس و نائبه) ، و على أساس ما يتيح الدستور لها ، أي السلطة المنتخبة ليست مطلقة الصلاحيات و خاصة في القضايا الكبرى التي تتعلق بالأمن القومي للبلاد ، فهي مسؤولة أمام الكونغرس بمجلسيه (النواب و الشيوخ) ، و الكونغرس هو من يوافق على خطط الحكومة المالية و التجارية و الحربية و التعيينات في وظائف المفاصل الرئيسية لمؤسسات الدولة و وكالاتها ، و كلا السلطتين التنفيذية و التشريعية لاتستطيع أن تتدخل في شؤون القضاء ، فالمؤسسة القضائية مستقلة تمارس سلطتها بموجب تفويض الدستور لها (حادثة رفض محكمة أمريكية لقرارات ترامب ضد الآجئيين).

ويعكس واقع السلطات الثلاثة الرئيسية حقيقة الوضع السياسي العام في الولايات المتحدة الأمريكية و التي تنوء ما بين سياسات الحزبين الرئيسين (الجمهوري و الديمقراطي)، هذه المعادلة الدستورية هي تمنع احتكار قرار الحكم لمصلحة فئة صغيرة ، فإذا كان للبيت الأبيض رئيس جمهوري فليس بالضرورة أن يكون الحزب الجمهوري هو من يسيطر على مجلس الكونغرس و بالتالي لصناعة القرار الأمريكي لا تخضع لإرادة فرد أو جماعة صغيرة من الشاغلين المناصب في مفاصل الدولة بل إن هذا القرار سيمر بالضرورة أمام ممثلي

الأمريكيين (دافعي الضرائب) ،و هم من يسمح بمروره أو رفضه لذلك يمكن تسمية الكونغرس بأنه الصانع الفعلي السياسات الوطنية الأمريكية، و عليه فإن التحدي السياسي يكمن في الصراع بين الكونغرس الأمريكي و البيت الأبيض ، حيث يعكس صراع المؤسسات الأمريكية الحاكمة و قوة سلطات الكونغرس التي يمنحها الدستور سلطة فرض الضرائب و الرسوم و العوائد و جبايتها لدفع الديون و توفير سبل الدفاع المشترك ، إضافة إلى أنه السلطة المسؤولة عن إستدانة الأموال و تنظيم التجارة بين الولايات المتحدة و الدول الأجنبية و غيرها من المهام و عادة يكون الكونغرس بمجلسيه انعكاسا لإرادة الناخب الأمريكي في تقرير السياسات الكبرى للدولة الأمريكية.

عند وصول" ترامب" إلى سدة الحكم في البيت الأبيض إستند إلى وعود انتخابية طرحها "ترامب" و فريقه الإنتخابي و التي تمثلت في رغبته في إلغاء الإتفاقيات مع دول المحيط الهادي و إتفاقية (نافتا) للتجارة بين دول شمال القارة الأمريكية و كندا و المكسيك ، إضافة إلى إعتزامه خفض الضرائب على الشركات و القيام بإجراءات الحماية الأمريكية من خلال دفع ضرائب عقابية على الشركات الأمريكية و الأجنبية حتى تنتج داخل أمريكا و توفر فرص العمل ، إضافة إلى عزمه إلغاء الإتفاق النووي مع إيران بشأن برنامجها النووي و الذي تم توقيعه من خلال إتفاق 5 +1 (الدول الكبرى و إيران) ، فهي يرى أن هذا الإتفاق يمثل تهديدا للأمن القومي الأمريكي لأنه لا يحقق رقابة تامة على برنامجها النووي ، مما يجعلها تقترب من تصنيع و إمتلاك القنبلة النووية ، و كذلك يرى أن لإيران دور كبير في نشر الفوضى و عدم الإستقرار في الشرق الأوسط.

هذه الإجراءات لابد أن تصطدم مع مصالح سياسية و إقتصادية داخل البيت الأبيض مما يجعل تنفيذها أمرا ليس سهلا و يحتاج بالضرورة إلي فريق عمل متماسك يتوحد حول رؤية شاملة لإدارة الملفات الداخلية الخارجية على صعيد الإقتصاد و التجارة و الأمن القومي[1].

وازدادت حدة التوتر بين الكونغرس و ترامب بعد ظهور دلائل على تدخل روسي في الإنتخابات التي فاز بها الأخير على حساب هيلاري كلينتون ، و لهذا يمكن قراءة و فهم عزل وزير الخارجية "ريكس تيلرسون

[1]- مجهول ، **الصراعات الداخلية في الإدارة الأمريكية و إنعكاساتها على الشرق الأوسط**، في الموقع الإلكتروني : http://barq-rs .com أطلع عليه في يوم 29أفريل 2018 على الساعة 17:00

و "مكماستر" مستشار الأمن القومي ، إضافة إلى تعيين رئيس جديد لوكالة المخابرات الأمريكية ، فهذه الخطوات أتت بشخصيات ملائمة مع رؤية "ترامب" لإدارة القضايا الكبرى و تحديدا المتعلقة بسياسة واشنطن اتجاه روسيا والصين و حيال الموقف من البرنامج النووي الكوري الشمالي و كذا رؤية "ترامب" لضرورة إعادة إيران إلى حجمها الطبيعي و إخراجها من الإقليم الشرق أوسطي.

و كذلك يمكن فهم طبيعة الإختلاف داخل الحزب الجمهوري أو الديمقراطي في تقرير السياسات وفقا للتيار المهيمن على السلطة في البيت الأبيض و قربه أو بعده عن مجموعات الضغط الداخلية ، لترامب أقرب إلى الصقور أكثر من الشركات النفطية ، و هذا ما دفعه إلى تعيين "جون بولتون" في منصب مستشار الأمن القومي الأمريكي و المجئ "بمايك بومبيو" وزيرا للخارجية و هو من الصقور و كذا تعيين "جينا هاسبل" في منصب مدير وكالة الإستخبارات المركزي(CIA).

المطلب الثاني: التحدي الاقتصادي

الإقتصاد الأمريكي يشهد حاليا حالة من الترقب و القلق لكنه أبدا لاينتظر كسادا كبيرا إلا بالقدر الذي يتحرك به العقل الجماعي للمواطن الأمريكي نحو ردود أفعال شديدة التطرف أسوة بأفعال و تصريحات الإدارة الأمريكية ، فالتحسن في بيانات التوظيف ليس وليد الحكمة الرئاسية في التعامل مع الملف الضريبي وسياسات الإصلاح المالي و مشروع التأمين الصحي ، بل إستمراره بإتجاه تعافي العديد من المؤشرات الإقتصادية بداية من عام 2010 (أي في عهد الرئيس أوباما).

معدلات النمو الإقتصادي أيضا تبدو أفضل نسبيا حيث بلغت 2,5% مقارنة بما بعد الأزمة العالمية و التي لا تتعدى 2%, لكنها أبدا لا تعكس إقتصاديا أمريكيا جديدا على حد تعبير "ترامب" ، ولا تعوض الإقتصاد الأمريكي إلا قليلا فرصه الضائعة و لو استمرت وتيرة النمو في مسارها الطبيعي من بعد عام 2017 ، وهو المسار الذي قطعته لحظة أزمة الرهن العقاري 2008.

لكن إصطدام التفاؤل الرئاسي الساذج بواقع تراجع إنتاجية العامل الأمريكي و تزايد البطالة الهيكلية (على الرغم من تراجع معدلات البطالة من 4,7% ديسمبر2016إلى 4,1 ديسمبر2017) فوضع سقف لما يمكن أن تؤدي إليه السياسات الإقتصادية المالية والنقدية و التجارية مـــن تحفيز للصناعة و زيادة في الإنتاج عندئذ يبرز الخالص لتلك السياسات متمثلة في زيادة عجز الموازنة إلى ما يزيد عن 25%

و تراجع قيمة الدولار الأمريكي في ظل تزايد معدل التضخم و إرتفاع أسعار الفائدة بصورة مقيدة للتوسع و لحركة الأموال و تعاملات بورصات الأوراق المالية.

البعض يشبه ما يحدث اليوم في الولايات المتحدة بدورة اقتصادية قاسية بدأت في عام 1987 يوم ظن الأمريكيون أن أزمة كساد السبعينات قد ولت بإنقضاء العقد ، و راحت حركة الأسهم و أسعار الفائدة و معدلات التضخم و مؤشرات التوظيف تتحرك بصورة مشابهة لما يحدث اليوم ، و بعد مرور عقد أيضا على مرور الأزمة الإقتصادية التي سماها العض "فقاعة الفقاعات " تجسدت في ملايير الدولارات التي تدفقت عبر عملات رقمية في سلوك يعزز من خلق فقاعات جديدة .

حالة التراخي تجاه إحتمالات إرتداد الأزمة تشبه إلا حد كبير ما حدث في الثمانينيات ، لكن إدارة "ريغان" ليست كإدارة "ترامب" لتوقعات الناس اتجاه إدارة الأزمة و مديريها الجدد سوف تكون حاسمة في تقدير السياسات الإقتصادية الأمريكية الحالية ، و على الرغم من تحرك الفيدرالي الأمريكي بروية عند تحريك أسعار الفائدة إلا أن التقلبات السريعة و العنيفة في الأسواق ربما تتطلب ردود أفعال أكثر حدة من قبل صانعي السياسة النقدية في المستقبل القريب.

وول ستريت التي فشلت في تصدير صورة ناجحة لسياسات "ترامب" نجحت في لعب الدور الأصيل المنوط بها ، فقد نجحت عبر العديد من الجلسات الأنفة التي شهدت هبوطا كبيرا في مؤشرات أسعار الأسهم الصناعية و التكنولوجية أن تعكس رؤية واضحة لتوقعات المتعاملين في أسواق المال و حول مستقبل الإقتصاد الأمريكي في عهد" ترامب"[1].

وعلى الرغم من تهوين البيت الأبيض و بعض مسؤولي السياسة النقدية في الولايات المتحدة من تراجعات وول ستريت ، فإن البعض لم يعد يرى الحكمة في سياسات الإدارة الأمريكية الجديدة خاصة بعد فقدانها المؤشر الأهم الذي إتخذه الرئيس الأمريكي دليلا على نجاح رؤيته و مشروعية قوانينه.

التوقعات السلبية تجاه الإقتصاد الأمريكي تلقي بضلالها على إدارة ترامب ، حيث يعتبر تحديا هاما إذا ما أراد صنع مجد شخصي له ، خصوصا وسط السخط الشعبي من تصرفاته ، ولهذا نجد يقوم بالعديد

[1]–نادية فوزي، **هكذا كانت سياسية ترامب الإقتصادية سلاحا ذو حدين**، في الموقع الإلكتروني:http:// www. Shorouknews.com أطلع عليه يوم 15 ماي 2018 على الساعة 15:10

من الصفقات لكي يظهر بثوب المنقذ و لعل أبرزها حجم المبادلات التجارية مع المملكة العربية السعودية (الأسلحة +الطائرات...و غيرها).

المطلب الثالث: التحدي الأمني

لاشك أن الجهود الأمريكية في مكافحة الإرهاب و التطرف هي عملية تراكمية ، إلا أته في ضوء إستراتيجية "ترامب" للأمن القومي هناك إجراءات عدة لتعزيز الأمن الداخلي و مكافحة الإرهاب و التطرف و نوجزها فيما يلي :

أ –دعم أمن الحدود عبر العمل على بناء جدار عازل مع الحدود المكسيكية و إستخدام التكنولوجيا المتقدمة و الدفاعات متعددة الإستخدامات و إتساع تعاون الولايات المتحدة لتعقب المشتبهين قبل دخولهم.

ب– تعزيز القدرة على التدقيق و التحقق من اللآجئين و المهاجرين و الزائرين الأجانب ، و ذلك من أجل التمكن من عدم تشكيلهم خطرا على الأمن القومي الأمريكي أو السلامة العامة ، ووضع إجراءات أمنية عالية للعمل على ضمان بقاء الأفراد الخطرين خارج حدود الولايات المتحدة ، إلى جانب تعزيز القدرة على جمع المعلومات و التحليل لتحديد هؤلاء الذين تمكنوا بالفعل من دخول الولايات المتحدة[1].

ج– تفعيل قوانين الهجرة سواء على الحدود أو في الداخل و ذلك للعمل على تحقيق ردع فعال ضد الهجرة غير الشرعية و تعظيم الجهود لتحديد و إحتواء الإحتيال في عملية الهجرة ضمن إطار تكامل الأطر المنظمة للهجرة.

د– دعم أمن وسائل النقل و الإتصال من خلال العمل على تحسين القدرة على جمع المعلومات و تشاركها بين أجهزة الحكومة الأمريكية ، و مع الشركاء الأجانب لتعزيز الأمن في الطرق العامة ، والتي هي القناة الأساسية لعبور الأفراد و البضائع ، و أن يتم العمل على الإستثمار في التكنولوجيا لإحتواء الأخطار المتصاعدة في الملاحة الجوية و الطائرات و الطرق و قطاعات المواصلات البحرية.

[1]– عادل عبد الصادق ،**السياسة الأمريكية لمكافحة الارهاب و التطرف : تحديات و فرص ضائعة**، على الموقع الإلكتروني : www.acpss.ahram.org.eg، أطلع عليه يوم 01ماي 2018 على الساعة 10:00.

و- تعزيز الأمن السيبراني من خلال الإستفادة من المجتمع المفتوح ، و التقدم في تشفير الإتصالات و الإنترنت بهدف مواجهة إستخدام الإرهابيين للإنترنت في التجنيد و التعبئة و التمويل للقيام بعملياتها الإرهابية داخل الولايات المتحدة ، و محاربة داعش و الجماعات الإرهابية حتى بعد هزيمتهم الميدانية في سوريا و العراق.

ه- تعطيل مؤامرات الإرهاب عبر دعم الجهود الاستخباراتية و تشاركها محليا ، و بالتعاون مع الشركاء الأجانب للعمل على تعزيز الجبهة الداخلية بما فيها الأمن الداخلي ، و تعزيز القانون الداخلي للعمل على وقف و إبطال الأنشطة الإرهابية قبل حدوثها.

س- أخذ رد فعل مباشر من خلال قيام الجيش الأمريكي بالتعاون مع الوكالات الأمنية الرديفة بالقيام بعمل مباشر ضد الشبكات الإرهابية ، و تعقب الإرهابيين الذين يشكلون خطرا على الأمن الداخلي و أمن الشعب الأمريكي.

ش- مكافحة الراديكالية و التجنيد من خلال العمل على نشر قيم المجتمع الأمريكي الواحد ، و مكافحة الإيديولوجيات و العنف عبر تجسيد الثقة في تنفيذ القانون و القطاع الخاص و المواطنيين الأمريكيين وعمل الأجهزة الأمنية الأمريكية و خبراء الأمن الداخلي على دعم الأنظمة الأمنية الأخرى ، وتقديم معلومات واضحة و فعالة حول الراديكالية.

إلا أنه هنالك ثغرات كبيرة في الأمن الداخلي و لعل أبرزها[1]:

أ – لا يتم وصف الأعمال الإرهابية المحلية من قبل الإدعاء الفيدرالي على أنها أعمال إرهابية ، بل يتم معالجتها وفق القوانين الجبائية التقليدية مثل قوانين مكافحة جرائم الكراهية ، و هو ما يجعل هناك إزدواجية في التعامل مع الأحداث الإرهابية المتشابهة والتي تصنف وفق جنسية أو دين مرتكبيها ، فحوادث إطلاق النار يتم تضمينها في إطار الجرائم الداخلية الأمريكية و ليس ضمن استراتيجيات مكافحة الإرهاب والتطرف.

[1]- إينا أسالخانوفا، **ترامب يعلن الإستراتيجية الجديدة للأمن القومي**، في الموقع الإلكتروني: https:// www.arabic.rt.com أطلع عليه يوم 15 ماي 2018 على الساعة 10:16

ب- تتسم الولايات المتحدة بوجود قوانين لتنظيم حرية التعبير تتمتع بقدر كبير من الليبرالية ، والتي يتم توظيفها لإعطاء الحق العنصريين الأمريكيين أن يروجوا لفكرهم ، وهذا ندما إتخذه الإتحاد الأمريكي للحريات المدنية للدفاع عن حق أنصار فكرة تفوق العنصر الأبيض ، و ليست هناك ثمة أغلبية داخل الولايات المتحدة قادرة على فرض قيود على حرية التعبير حتى و إن كانت بإسم محاربة النازية أو مواجهة تصاعد اليمين و اليسار المتطرف ، والذي أصبح بدوره يتزايد في تهديد الأمن الداخلي مقارنة بألمانيا.

ج- إن سياسة بناء الجدار العازل غير فعالة ، وذلك لتكلفتها الباهضة و لكونها حلا غير عملي في مواجهة الهجرة التي تتطلب الدعم الإقتصادي البلدان المصدرة للهجرة ، و كذلك إلى جانب قيادة حرب أفكار مقابلة لنشر الخطاب المتطرف، و من ثم فإن عملية بناء الجسور هي الأفضل عن بناء الأسوار العالية.

د- على الرغم من كون عودة المقاتلين إلى الأراضي الأمريكية ما تزال تمثل خطرا ، إلا أن الخطر الأكبر يتمثل في نمو المتشددين المحليين الذين إعتنقوا الفكر المتطرف ، و ظهر دورهم في القيام بعمليات مرتجلة داخل الولايات المتحدة ، و لا يوجد بينهم و بين تنظيم رابط سوى مشاهدة أشرطة الفيديو الدعائية وأن أيا من الهجمات القاتلة التي وقعت في الولايات المتحدة منذ 2014 لم تكن مرتبطة عملياتيا بتنظيم داعش و شبكاته.

و- على الرغم من فاعلية مراقبة قوانين الهجرة إلا أن المشكلة الأكبر قد تأتي من قبل الموجودين بشكل قانوني داخل الولايات المتحدة ، و ربما يحملون كذلك الجنسية الأمريكية ، وتشير التقديرات أن 85% من 415 شخصا متهما بجرائم متعلقة بالإرهاب في الولايات المتحدة بعد 11سبتمبر كانوا إما مواطنين أمريكيين أو مقيمين بصورة قانونية ، وقد ولد 207 منهم داخل الأراضي الأمريكية.

هـ- صعوبة السيطرة على الأسلحة الفردية ، فعلى الرغم من أن الذين يموتون نتيجة السلاح الفردي أكبر من الذين يموتون بسبب الهجمات الإرهابية ، إلا أن عملية إعادة فتح النقاش حول إنتشار السلاح و سهولة إمتلاكه ، حيث أن وضع ضوابط حول إنتشار السلاح الفردي تواجه عقبتين ، إحداهما تتعلق بتعارض ذلك مع المطمح مع التعديل الثاني من الدستور الأمريكي ، وأما الثاني يتعلق بقوة اللوبي المساند لتجارة الأسلحة و سيطرته على عملية صنع القرار.

س- التحدي المعلوماتي الذي يتحلى في قدرة القضاء الأمريكي على الحصول على المعلومات الشخصية للمشتبه فيهم من شركات التواصل الإجتماعي من أجل إجراء مراقبة إلكترونية معتمدة قانونيا و قضائيا لكن ذلك يمثل إعاقة لإنفاذ القانون و جمع الإستخبارات و تغول السلطة التنفيذية عبر قيامها بالتجسس على المواطنين خارج نطاق القانون.

و أخيرا و على الرغم أن معظم الأمريكيون يظنون أن تهديد داعش و الإرهاب الدولي داخل الولايات المتحدة أكبر بكثير من الإرهاب العنصري المحلي ، إلا أن الواقع و الأرقام تقول عكس ذلك حيث يوجد داخل الولايات المتحدة 41 منظمة و 22 ميليشيا، وهي منظمات متطرفة فيما بينها من حيث درجة نضج خطابها السياسي.

المبحث الثاني: التحديات الخارجية التي تواجه السياسات الخارجية الأمريكية اتجاه المنطقة

تواجه الولايات المتحدة ثلاثة تحديات مهمة التي ما من شأنها أن تؤثر على نفوذها في منطقة الشرق الأوسط، مما تمثله من أهمية إستراتيجية لإقتصاد هذه الاخيرة ، و الذي يؤدي بها في نهاية المطاف إلى تراجع دورها في حسم القضايا المتعسرة في المنطقة.

المطلب الأول: التهديد الإيراني

تعد إيران قوة إقليمية رئيسية في منطقة الشرق الأوسط ، بفضل قدراتها الإقتصادية و العسكرية و البشرية الكبيرة إلى جانب إرثها الحضاري ، و لذا نجحت في أن تمارس أدوار متباينة في صياغة الترتيبات الإقليمية وفي الحقيقة شهد دورها الإقليمي صعودا منذ نجاح ثورتها الإسلامية سنة 1979م وما تبعه من تطورات أوضحت أن ثمة تغيرا جذريا طال سياستها الإقليمية و أدواتها ، و لكنها إستفادت أكثر من سقوط نظام صدام حسين الذي كان يمثل محورا استراتيجيا في النظام الإقليمي العربي ، و يشكل عائقا أمام صعود قوى إقليمية غير عربية[1]، و من حينها سعت إيران إلى إمتلاك دور ريادي في العالم الإسلامي و النظام الإقليمي في الشرب الأوسط ، و تتركز جهودها على إعادة صياغة هذا النظام من أجل جعله أكثر إنسجاما مع مصالحها و هذا الهدف يعني ضمنيا تضاؤل دور الولايات المتحدة و دول الغرب اللتان تعتبرهما إيران منافستان تملكون رؤى مختلفة للنظام الإقليمي ، إلى جانب الظروف النبوية في المنطقة أكثر من العداء للغرب ، فإيران دولة فارسية شيعية مقابل القومية السنية في المنطقة التي تمثل منافس محتمل لها و عقبة أكيدة في وجه طموحاتها بالقيادة[2].

ولهذا إستندت إيران في إستراتيجيتها الأمنية سواء كانت تلك المتعلقة بالسياسة أو الإقتصاد أوفي الجوانب الإجتماعية على وسائل متعددة أهمها الإعتماد على مبدأ تصدير الثورة و خصوصا لدول الجوار الجغرافي و الإستفادة من التيارات الدينية الناشئة ، أو التي تحاول إنشائها في المنطقة و دعمها بكل الوسائل المتاحة المالية منها و العسكرية و خاصة التي تعتنق المذهب الشيعي ، كما سعت القيادة الإيرانية إلى إستخدام استراتيجيات الإعلانات و التصريحات التكتيكية التي كانت تهدف من خلالها لكسب

[1]- محمد عباس ناجي ،**مستقبل الدور الإقليمي لإيران بعد الثورات العربية** ،مجلة السياسة الدولية ،العدد 185،جويلية 2011،ص3.

[2]- شهر أم تشوبين،**طموحات إيران النووية** ،ترجمة:بسام شيحا (لبنان : الدار العربية للعلوم ناشرون ،ط2 ،2007) ص ص 179- 180

ود الشرائح الإجتماعية العربية المناهضة للوجود الأجنبي في المنطقة ، و لقد إتضحت تلك الإستراتيجية من خلال دعمها للشعب الفلسطيني و فتح سفارة فلسطينية في العاصمة طهران و رفضها للوجود الأمريكي في المنطقة العربية.

و أيضا تدعم إيران حلفاؤها في المنطقة و على رأسهم سوريا الحليف العربي الأكبر ، كما دعمت حكومة "البشير" في السودان بالمال و السلاح لتضمن لها مكانا و نفوذا في إفريقيا ، و نجحت في دعم حركات شعبية و إسلامية في بلدان عربية آخرى لتعزيز نفوذها في الشرق الأوسط ، و على رأسها حزب الله في لبنان و حركتي حماس و الجهاد الإسلامي اللتان تدعمهما دعما سياسيا و ماليا ولوجستيا كبيرا بالإضافة بالطبع لدعمها للحوثيين في اليمن ، كما لا يخفى للعيان الدور الذي تلعبه إيران في العراق بعد دعمها للولايات المتحدة الأمريكية لضرب نظام صدام حسين ، و زعمها بدعم المقاومة ضد الإحتلال بينما تهادن المرجعية الشيعية الموالية لهذا الإحتلال و ترفض وجود سلطة عراقية قوية تحكم بمعزل عن سلطتها و نفوذها ، بحيث لا تكف عن دعم و مساندة الشيعة عالى حساب السنة ، و قد مارست ذات الدور في أفغانستان من قبل بعد سقوط حركة طالبان السنية بمساعدة أمريكية[1].

إن إيران تعد الخاسر الأكبر بعد مشاهد الثروات العربية نتيجة لإزدواجية موقفها من الثورات فالبرغم من دعمها للثورة المصرية و إنتقادها الشديد لقمع حكومة البحرين المظاهرات الإحتجاجية فيها نجدها تقف ضد الحركة الشعبية للمطالبة بالديمقراطية في سوريا و تدعم نظام الأسد مؤكدة أنها لن تسمح بسقوطه و تغض النظر عن سياساته القمعية ، غير أن النظام غير مرهون بقاؤه خاصة في ظل التغيرات و التطورات الإقليمية و الدولية ، لذلك دعمت إيران الإنقلاب الحوثي في اليمن على الشرعية الدستورية و لم تتوقع التحالف العربي ضده خاصة و أن قيادته هي دول الخليج العربي فسارعت إلى إيجاد إتفاق نووي غربي أمريكي يضمن لها عدم دعم هذه الدول لعملية "عاصفة الحزم " في ظل تصريح الولايات المتحدة الأميركية بتقديم الدعم اللوجستي و الإستخباراتي لهذه العملية و هكذا تحاول إيران المحافظة على ما تبقى لها من حلفاء في المنطقة ، والذين تضمن من خلالها توسيع و تحقيق طموحها[2].

---

[1]- رجاني سلامة الجرابعة ،**الإستراتيجية الإيرانية تجاه الأمن القومي العربي في الشرق الأوسط 1997 –2011** ، مذكرة ماجستير (الأردن: كلية الأداب والعلوم ،2012) ص ص100- 101

[2]- سنية الحسيني، **طبيعة الدور الإيراني في الشرق الأوسط**، في الموقع الإلكتروني : http : //www. 3anzah.com، أطلع عليه يوم 15 ماي 2018 على الساعة 11:39

إذا ما تذكرنا أن أكثر الأطراف معاداة للبرنامج النووي هما كل من الولايات المتحدة و إسرائيل ، فإن هذين الطرفين هما الأكثر إمساكا بخيوط اللعبة في حالة عدم التوصل إلى تسوية سلمية للملف النووي الإيراني ، فإسرائيل لا يمكن أن تسمح لدولة عربية أو إسلامية من دول المنطقة من أن تستعديها بإمتلاك السلاح النووي ، و لذلك ربما تكون هي الطرف المبادئ لإستخدام القوة ضد المواقع الإيرانية أو البنى التحتية الإيرانية بإيعاز من الولايات المتحدة الأمريكية ، وفي هذه الحالة ستحظى إيران بالدعم و التعاطف معها من قبل الجماهير العربية في المنطقة ، و ربما يضع عديدة من الأنظمة السياسية فيها بموقف حرج أمام شعوبها.

إذا ما عدنا إلى طرحنا الأولي عن إيران فإن غرضها المتعلق بالهيمنة إقليميا سوف يصطدم بمرتكزات الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة ، إذ أن نجاح إيران في تحقيق هذا الدور يعني أنها أصبحت تمتلك السيطرة على خطوط الملاحة الدولية في منطقة الخليج العربي ، كما أنها ستفرض سياستها على دول المنطقة لاسيما دول الخليج العربي الصغيرة كقطر والبحرين ، و أنها ستجد نفسها لاعبا رئيسيا في أي ترتيبات أمنية في منطقة الشرق الأوسط ، فضلا عن تدخلها على أساس الوصف نفسه في أجهزة تهدف إلى وضع نهاية للصراع العربي –الإسرائيلي ، وكل ما تقدم يتعارض مع توجهات الإدارة الأميركية و مصالحها في هذا الجزء الحيوي من العالم[1].

كما أن قيام الولايات المتحدة الأمريكية بالمبادرة بالهجوم فإن ذلك سيمنح إيران مبررا ممتازا لضرب مواقع تجمع القوات الأمريكية التي تطالها أسلحتها التقليدية لاسيما الصواريخ الباليستية ، و هذه الأهداف تشمل العراق و الكويت و قطر والبحرين و عمان و المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة و ربما تركيا و أفغانستان و باكستان ، فضلا عن عدد من دول آسيا الوسطى ، و هو الأمر ذاته الذي سيستنفر الولايات المتحدة إلى تعزيز وجودها في المنطقة ، وربما ينتهي بها المطاف إلى توجيه الضربة الإستباقية لإيران مما يضمن لها زوال تهديد رئيسي و تكريس هيمنتها على المنطقة.

المطلب الثاني: ظهور تركيا كقوة إقليمية

لقد عادت تركيا بقوة إلى معادلات الشرق الأوسط بعد طولي غياب ، عبر سياسة إقليمية متوازنة و صاعدة وضعتها في بؤرة الأحداث ، بحيث أضحت تتمتع بقدرات كبيرة على الصعيد الجغرافي والبشري

[1]– رياض الراوي، **البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط**(سوريا :دار الأوائل للنشر و التوزيع،ط2 ،2008 ص ص 309- 310.

و الإقتصادي و العسكري ، مما يؤهلها للعب دوري إقليمي و تحقيق مصالحها تبعا لذلك و تنطلق هذه الرؤيا من أن الحرب على العراق عام 2003 قد جاءت بمتغيرات أمنية و سياسية و إستراتيجية و ثقافية دفعت نحو إعادة تشكيل المنطقة من جديد ، و وذلك على أنقاض النظام العربي و أن دخولها كطرف فاعل و مؤثر في الجغرافيا السياسية و الأمنية لن يحدث إلا عبر نظام الشرق الأوسط و لأساليب تقوم على تبادل المصالح وتوازنها و إمكانية بناء جسور من الثقة المتبادلة ، و ليس عبر اللغة الدينية على النمط الإيراني ولا بإستعراض مظاهر القوة و الهيمنة.[1]

حقيقة الأمر أن التحولات في السياسة الخارجية التركية لم تكن الأحداث وحدها هي الدافع وراءها بل ترتبط ببرنامج حزب العدالة و التنمية و تخطيطه للسياسة التركية الجديدة ، و نظرة "أحمد داوود أوغلو" الذي يحدد خمسة أسس للسياسة الخارجية الجديدة و التي تعمل أنقرة على تطبيقها وهي [2]:

أ – التوفيق بين الحريات و الأمن.

ب – محاولة حل المشكلات العالقة بين تركيا و جيرانها وفق سياسة تصغير المشكلات.

ج – توسيع أبعاد السياسة الخارجية و إيجاد مسالك جديدة لنشاطاتها.

د – إعادة التعريف بالدور التركي في الساحة الدولية عبر تطوير الأسلوب الدبلوماسي.

و – الإنتقال من السياسة الخارجية الجامدة و العمل الدبلوماسي الثابت إلى الحركة الدائمة.

لم تبقى هذه الأسس حبيسة الأطر النظرية ، بل وجدت فرصتها للتطبيق و التفعيل و أحرزت نجاحات بارزة و ملموسة ، و هو ما عكسته علاقاتها مع الدول العربية التي باتت ترتكز على أرضية تضامنية ذات محور تعاوني بعد أن كانت تخيم عليها أجواء العداء و النزاع ، كما أصبحت تركيا تتبوأ و على نحو غير مسبوق موقفا مركزيا على مسرح الحراك الدبلوماسي قي منطقة الشرق الأوسط و من خلال التخلي عن سياسة الحياد والسعي إلا التدخل الإيجابي ، و طرح حلول للعديد من المشاكل و الملفات العالقة

[1]– أحمد سليمان سالم الرحاحلة ،**الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط** ،مذكرة ماجستير (الأردن: كلية الآداب و العلوم 2014) ص 47.

[2]– محمد بوبوس، **الدوري التركي الإقليم: إلى أين؟**، في الموقع الإلكتروني: http : //www. Maroc droit. Com، أطلع عليه يوم 24 ماي 2018 على الساعة 16:00

كالملف العراقي و الملف السوري و الملف اللبناني و قضية الصراع العربي –الإسرائيلي و تسوية الخلاف الفلسطيني – الفلسطيني.

رغم فاعلية الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط بعد الثورات العربية نتيجة لتراجع قوة إقليمية نصبت نفسها قائدة السياسية الخارجية العربية و هي مصر ، و تقليص أدوار دول تعتاش على سياستها الخارجية مثل إيران ، إلا أن بعض الثورات شملت إحراجا لتركيا في دورها الإقليمي كالثورة الليبية التي إستطاعت حسم الموقف لجهة بقاء الإستثمارات التركية في ليبيا على الرغم من زوال نظام "القذافي" الذي أدخلها بقوة في شمال إفريقيا ، و كذلك الثورة السورية التي حاولت تركيا من خلالها التوسط بين المطالب الشعبية و بقـــاء نظام الأسد و ذلك لعلاقتها الجيدة معه ، وبعد فشلها في ذلك قامت بإحتواء المعارضة و تبني الدعوة لرحيل الأسد.

لقد إكتشف الأمريكيون أن إستعجالهم بوضع عراقيل أمام النهضة الإقتصادية التركية من خلال تشجيعهم لإنقلاب 15 تموز سبب لهم إرباكا جديدا ، لالأمريكيون بنو تدخلهم في الصراع السوري من خلال الإعتماد على حزب(PYD) في صراعهم مع داعش و لم يعتمدوا على حليفهم التاريخي الأتراك رغم أن مصلحة تركيا تقتضي ، بجعل الإقليم خاليا من التوترات و الحروب مما يساعد في النهضة الإقتصادية التركية.

لم يجري الأمريكيون مقارنة دقيقة بين إحتواء التطور الإقتصادي التركي و إعتبارها حلقة من حلقات القوة لحلف شمال الأطلسي بل إعتبروه قوة مهددة و هذا ما دفعهم الى وضع عراقيل أمام هذا التطور من خلال دعم قوة معادية للدولة التركية ، و يبدو أن الأمريكيين تناسوا أنهم صنفوا حزب العمال الكردستاني (PKK) بأنه تنظيم إرهابي و تغافلوا عن قصد بين (PYD)و (PKK)، والتي ظهرت علانية عبر نشر صورة" أوجلان" الكردي من أصل تركي في ساحة الرقة بعد طرد داعش منها[1].

تمكن الأمريكيون أن يتعاملوا مع التحالف المؤقت (روسي ،إيراني،تركي) بصورة براغماتية فلتفكيك هذا التحالف لا تكفي الوعود و التصريحات على الأقل من الجانب التركي ، و من هذه الإستحقاقات وقف دعم (PYD) بالسلاح و إبعاده إلى ما وراء شرق الفرات ، و تصحيح العلاقات التركية الأمريكية

[1]– مجهول، **صراعات الداخلية في الإدارة الأمريكية و انعكاساتها على الشرق الأوسط** ، في موقع الإلكتروني :www.bbc.com أطلع عليه يوم 13 ماي 2018 على الساعة 11:08

سواء تعلق الأمر بإجراءات اقتصادية أو سياسية ، و منها ملف الداعية "فتح الله غولن"الذي اتهمه أنقرة بالوقوف خلف المحاولة الانقلابية التي حدثت في تموز 2016 اذا لم يفعل الأمريكيون ذلك فهم سيزيدون عمليا من تصلب التحالف المؤقت، وهذا أمر سيعقد مهمتهم في الشرق الأوسط و في الصراعات الدولية الإستراتيجية ، فكيف يمكن أن يتجنب الأمريكيون أخطاء في سياستهم في المنطقة؟

أ–السيناريو الأول:

إذا اعتبر الأمريكيون أن صراعهم هو محور روسي صيني إيراني فهذا يرتب عليهم أن يعيدوا الإعتبار للتعاون مع تركيا و مع القوى المناهضة للمشروع الإيراني في سوريا و الذي قد يصبح ذات يوم حلقة من حلقات طرد النفوذ الأمريكي بحثا عن عالم متعدد الأقطاب ، و يتطلب هذا السيناريو من الأمريكيين إجراءات عسكرية ملموسة ضد النظام السوري و حلفاؤه في الساحة السورية و اللبنانية و بالتالي كسر مشروع الهلال الشيعي الذي تقاتل إيران و حلفاؤها لتحقيقه إنطلاقا من طهران مرورا ببغداد و دمشق ثم الوصول إلى البحر الأبيض المتوسط ، و المقصود بالإجراءات العسكرية الملموسة هو ضرب و سحق النظام السوري و حلفائهم و منعهم من بسط سيطرتهم بمساعدة الروس على مناطق المعارضة السورية و إجبار النظام تحت وقع الضربات العسكرية بالذهاب إلى جنيف لتحقيق تنفيذ القرار الدولي رقم (2254) تحت طائلة التهديد بمحاسبة النظام على إنتهاكاته التي تمثلت في إستخدام السلاح الكيماوي و عمليات الإبادة و التهجير و القتل و التدمير.

ب – السيناريو الثاني:

إذا كان الأمريكيون جادين في إخراج الإيرانيين من الساحتين السورية و اللبنانية ثم العراقية فعليهم اعتماد سياسة جديدة حيال قوى فاعلة في المنطقة و هي الدولة التركية ، و هذا يتطلب إجراءات ثقة مادية ملموسة مع الأتراك تسمح بتطوير علاقات التعاون بينهما من جهة و بين دول الإقليم المتضررة من النفوذ الإيراني و الروسي من جهة أخرى ، فلا يمكن قبول إملاء سياسيات محددة على الجانب التركي بل إستبدال ذلك بإجراءات ثقة اقتصادية و سياسية و عسكرية ، و هذا ما يسمح بتعاون عسكري أمريكي تركي.

المطلب الثالث: المد الروسي و الصيني

تعتبر منطقة الشرق من المناطق ذات الأهمية البالغة في السياسات الروسية منذ عهد القياصرة و إزدادت الأهمية في ظل مبادئ البراغماتية التي تبنتها روسيا في إستريجيتها الجديدة ، حيث أنها تركز على إيلاء أهمية للقيمة الإستراتيجية و الجغرافية لمنطقة الشرق الأوسط ، بإعتبارها تمثل مكان الصدارة في سلم الإهتمامات العالمية ، وأنه لا يمكن لأي نظام عالمي أن يتشكل بعيدا عن هذه المنطقة لما تمثله من قلب العالم ، حيث تتقرر فيها مراكز التوازنات و القوى الدولية ، وتمثل منصة إرتكاز و رافعة سياسية لأي دور محتمل لأي قوة أمريكية كانت أو روسية.

و الشرق الأوسط يمثل حزاما غير محكم الأطراف يحيط بجمهوريات آسيا الوسطى القوقاز اللتين تعتبرهما روسيا مجالا حيويا لها و تسخر كل إمكانياتها لمنع أي تعد يهدد تلك المناطق ، لذا كان إهتمام موسكو منذ إنهيار الإتحاد السوفياتي يتجسد في كل من تركيا و إيران محاولتا إختراقهما و السيطرة عليهما و هذا لوجود نوع من الإرتباط الديني أو العرقي أو اللغوي الذي بين هاتين الدولتين و بين الشعوب القوقازية و في آسيا الوسطى ، ناهيك عن أن توثيق العلاقات مع إيران يفيد بقدر ما في إزعاج الولايات المتحدة ، و بالتالي فإن محاولة التقارب التي سعت إليها موسكو مع طهران تفيد في كبح إيران عن إستخدام الورقة الإسلامية بين مسلمي روسيا خاصة في منطقة القوقاز [1]، علاوة عن ذلك فإن منطقة آسيا الوسطى التي تعتبر مجالا حيويا ، كذلك كذلك مثلت مسألة الإسلام السياسي العابر للحدود و الذي إقترن لدى غالبية. دول الشرق و الغرب بفكرة الإرهاب بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر أحد الأسباب الرئيسية التي جعلت روسيا "بوتين" تزيد إهتمامها بمنطقة الشرق الأوسط ، والعمل على توسيع قاعدتها مع بلدان المنطقة ، خاصة بعد أحداث الربيع العربي ، تخوفا من وصول شعلة تلك الأحداث إلى المحيط الجنوبي لروسيا و الذي شهدته من قبل بما أسمي آنذاك "الثورات الملونة".

كما تكمن المصالح المشتركة بين روسيا و الشرق الأوسط فيما يلي :

[1]– السيد أمين شلبي ، **بوتين و سياسية روسيا الخارجية** (القاهرة :مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية ، العدد ،175، 2009 ص35.

أ – زيادة مداخيل الصادرات النفطية بما يؤمن الإستقرار الإجتماعي في روسيا و الدول النفطية في المنطقة.

ب – السيطرة على أسعار النفط إلى أن يتسنى للإقتصاد العالمي الإستعداد لمرحلة ما بعد النفط.

ج – تأمين سيطرة إستراتيجية على مصادر الثروات الطبيعية في الأزمات.

د – إبتكار آليات للأمن البيئي.

و – منافسة الولايات المتحدة بطريقة غير مباشرة من أجل الريادة في المنطقة.

و لتحقيق هذا لجأت روسيا إلى العديد من الوسائل لعل أبرزها :

أ – **الوسيلة الدبلوماسية:** و المتمثلة في توطيد علاقاتها مع دول المنطقة ، حيث توالت الزيارات سواء من الجانب الروسي أو من طرف مسؤولي دول المنطقة لموسكو، و ذلك لأسباب عديدة لعل منها إزدياد الثقة لدى شعوب المنطقة بالدبلوماسية المتمسكة بقواعد القانون الدولي و التي أكدت على توجهها السياسي على عكس الولايات المتحدة التي تنتهك علانية قواعد و أعراف القانون الدولي[1].

ب – **الوسيلة العسكرية:** و ذلك من خلا مبيعات السلاح ، حيث عملت روسيا على تنشيط علاقاتها مع دول المنطقة في مجال التعاون العسكري ، فأصبحت المنطقة تكتسب أهمية بالغة كسوق للسلاح الروسي و من أمثلة ذلك صفقة إمداد سوريا ب 36 وحدة من نظام "بانتسرس1" و الذي يعتبرأحدث أنظمة الدفاع الروسية ، فضلا عن صفقة توريد منظومة الصواريخ "بانتسرس " إلى الإمارات العربية المتحدة كما تم التوقيع على إتفاقية في المجالين العسكري والتقني ، حيث تم توريد منظومات دفاعية من طراز "س – 400" و أنتاب 2500" و ثلاثون مروحية من طراز "مي– 171" للسعودية بقيمة تتجاوز 350 مليون دولار أمريكي.

ج – **الوسيلة الإقتصادية:** حيث تسعى روسيا إلى شراكة إستراتيجية مع دول منطقة الشرق الأوسط بالمعنى الإقتصادي و التقني ، يكون ذا عائد إقتصادي مباشر لروسيا و عائد تنموي حقيقي لدول المنطقة

[1]– نورمان الشيخ، **مصالح ثابتة و معطيات جديدة**، مجلة السياسة الدولية ،العدد 168 ،2011 ،ص 115.

و في هذا الإطار ترتبط الأهداف الروسية بثلاث قطاعات رئيسية وهي : الطاقة(النفط و الغاز) و التعاون التقني في المجالات الصناعية و التنموية و التعاون العسكري.

و يحتل التعاون و التنسيق في مجال الطاقة قمة أولويات السياسة الروسية في المنطقة و حوله تتمحور دبلوماسية التقارب و التحاور مع هذه الدول خاصة دول الخليج العربي ، و يلي ذلك أوجه التعاون الأخرى سواء في المجال التقني أو في المجال الإستراتيجي العسكري ، لقطاع الطاقة هو جوهر الشراكة الروسية العربية في المستقبل و دعامتها.

و تبقى من أولويات السياسة الخارجية الروسية إيجاد ظروف دولية مؤاتية لإقتصادها ، فقد شدد الرئيس "بوتين" على ضرورة تركيز الدبلوماسية طبقا لمصالح روسيا بإعتبارها دولة من الدول الكبرى و التي تتوزع في كل أنحاء العالم و خاصة الشرق أوسطية منها ، فالمهم لها هو جلب الإستثمارات و خاصة الخليجية منها و تنشيط العلاقات التجارية معها كصفقات السلاح و غيرها ، حيث تعتبر البلدان العربية سوقا مهمة لنقل هذه التجارة.

وعليه فإن الأمر الجدير بالذكر هو إزدياد نفوذ موسكو في الخليج العربي و محاولتها التدخل في الصراع العربي الفلسطيني – الإسرائيلي ، فصحيح أن هذا أو غيره من المخططات الإقليمية قد لا تؤول إلى النجاح ، و لكن في غياب إستراتيجية غربية متماسكة إتجاه روسيا أو إعادة إحياء القيادة الأمريكية في المنطقة ، فإنه لا يوجد ما يحد من جهود " بوتين" و يوقف إنعدام الإستقرار الذي سيترتب عنها على المدى الطويل ، و من المرجح أن تتعامل موسكو مع الشرق الأوسط بشكل أكبر كساحة نفوذ مفضلة على غرار ما كان عليه الحال بعد الحقبة السوفياتية.

و لعل أبرز مثال للتحدي الروسي للولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط يتجلى بوضوح تام في الأزمة السورية ، ففي الوقت الذي تضغط فيه أمريكا على الرئيس السوري " بشار الأسد " للتنحي عن السلطة و إعادة تشكيل النظام السوري وفق مطالب الشعب ، و في المقابل نجد السياسة الخارجية

الروسية تذهب النقيض من ذلك ، فهي تدعم الرئيس السوري للبقاء على رأس السلطة رغم الضغوطات الدولية عليها[1].

بالمقارنة بين السياستين نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن قادرة على التدخل بشكل منفرد و مباشر في الحرب السورية ، وعجزها على الحصول على قرار أممي يقضي بضرورة التدخل وفقا لأحكام الفصل السابع من الميثاق الأممي على غرار الأزمة الليبية و التدخل العسكري ، أو من خلال تطبيق ما يعرف بالمسؤولية عن الحماية وفقا للقرار رقم 1973 ، و بالنسبة لإستخدام القوة و التدخل العسكري في العالم يقول "ترامب " على الولايات المتحدة الأمريكية التدخل في الصراعات العالمية ، فقط عندما يكون تهديدا مباشرا لأمريكا ، وليس لأغراض إنسانية فحسب ، ما يعني أن التدخل العسكري في الأزمة السورية مستبعد ما دامت مصالح أمريكا محفوظة ".

و على النقيض من ذلك روسيا بالتدخل العسكري المباشر في الحرب السورية ، ورفضت أي قرار داخل مجلس الأمن الدولي يسمح بالتدخل في سوريا ، أو حتى إتخاذ إجراءات للحد من صلاحيات الرئيس السوري بشكل مطلق ، وذلك بالإتفاق مع الصين لرفض أي مشروع أممي يمهد للتدخل في سوريا ما يستدعي إتخاذ تدابير جماعية خارج الأمم المتحدة و الذي ينظر إليه غالبا على أنه خارج الشرعية الدولية

أما فيما يخص الصين الحليف الأول لروسيا فقد نما دورها الدبلوماسي و الإقتصادي و العسكري، و مع أن الإنخراط المتزايد لها في منطقة الشرق الأوسط لا يخرج عن المجال الإقتصادي ، إلا أنها يمكن أن تشكل تحدٍ كبير للولايات المتحدة[2].

من الضروري الإشارة ألا أن المصالح الأمريكية و الصينية في الشرق الأوسط لا تتضارب مباشرة مع بعضها البعض بل على العكس ، بالولايات المتحدة والصين مصلحة مشتركة في التدفق المتواصل لنفط الشرق الأوسط ، و في التصدي لنزعة التطرف العنيف.إلا أن الصين أظهرت القليل من الدلائل التي توحي بتحدي الهيمنة العسكرية للولايات المتحدة على المنطقة حيث أنها تستفيد من الدور الأمريكي كضامن

[1]– آنا بورشفسكايا ، **موسكو و الشرق الأوسط بعد الإنتخابات الروسية** ،في الموقع الإلكتروني: www.washington institute. Org أطلع عليه يوم 19 ماي 2018 على الساعة 20:08

[2]– جون سالابريس ،**دور الصين في الشرق الأوسط بعد الهيمنة الامريكية** ،ترجمة: عبد الرحمن الحسيني في الموقع الإلكتروني: www.alghad.com، أطلع عليه يوم 20 ماي 2018 على الساعة 16:42.

للأمن من دون تحمل تكلفة مالية أو سياسية محتملة ، و بالإضافة إلى ذلك يحول الحفاظ على تواجد عسكري ضخم في الخليج و المنطقة المحيطة بدرجة ما إهتمام الولايات المتحدة بعيدا عن شرق آسيا المنطقة ذات الأولوية الجيوإستراتيجية للصين، زد على ذلك رغبة الدول الشرق أوسطية في أن تلعب الصين دورا أكبر ليس إقتصاديا فقط و إنما حتى سياسيا و عسكري ، وتجلى ذلك في تدخلها فالأزمات الشرق أوسطية كالملف النووي الإيراني و الصراع العربي الإسرائيلي ، و كذلك رغبتا في إستبدال الهيمنة الأمريكية بالصينية ، إلا أن أصدقاء أمريكا العرب التقليديون مهما كان حجم إعتراضهم على سياسات واشنطن أو فقدانهم الثقة في عزيمتها و ديمومة إلتزاماتها ، إلا أنهم سيستمرون مع ذلك في إعتبار الولايات المتحدة شريكا أمنيا ضروريا ، و يشكل تواصلهم مع الصين جهدا لتنويع تعاونهم الأمني فقط ، وليس للتقليل من أهمية الولايات المتحدة أوقطع علاقاتهم معها.

إن إحتمالات تفجر منافسة إستراتيجية محتدمة بين الصين و الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط آنيا يعد بعيدا أكثر من ما يبدو عليه الأمر ، إلا أن المنطق لا يثبت ذلك على المدى البعيد فالقدرات العسكرية الصينية المتزايدة و التوترات الواقعة بينها وبين الولايات المتحدة في غرب الباسيكفي يمكن أن تتحول إلى الشرق الأوسط. مشعلة فتيل المنافسة.

وكمحصلة لما قلناه فالبرغم من الخلافات و التباينات بين روسيا و الصين ، إلا أنهما إستطاعتا تنحية خلافاتهما التاريخية جانبا ، و تحقيق درجة عالية من التقارب الذي لم يصل إلى حد التحالف ، لكنه يتسق مع إستحقاقات المرحلة ، لتدشين إطار عمل مشترك ينهض على ما تمليه حاجة كلا الطرفين للآخر، لإقامة نظام دولي متعدد الأقطاب بما يخدم المصالح الحيوية المشتركة البلدين ، و مواجهة التهديدات الأمريكية و الغربية بشكل عام.

و قد إستثمرت روسيا تعاونها مع الصين في دعم رؤيتها الإستراتيجية في أزمات الشرق الأوسط و خاصة الأزمة السورية ، فقد نجح التوافق الروسي – الصيني عبر ممارسة النفوذ السياسي و الجهود الدبلوماسية في إستبعاد تدخل عسكري خارجي من قبل حلف شمال الأطلسي (الناتو) في سوريا ، و من ثم الحفاظ على نظام الأسد الحليف الإستراتيجي لروسيا في المنطقة ، و كذلك كبح جماح القوى الغربية المناوئة لإيران على خلفية ملفها النووي المثير للجدل ، و الجنوح به نحو المسار التفاوضي بعيدا عن إستمرار مسار العقوبات و إستراتيجية الحصار الإقتصادي.

و من ثم فقد تمكنت موسكو عبر توافق الضرورة مع بكين من خلخلة الإنفراد الأمريكي الغربي بمسار قوي الأزمات الصراعي في منطقة الشرق الأوسط ، و أضحت الدولتان تمتلكان من الأوراق المهمة الكثير المناورة في تلك الأوضاع بما يدعم إستراتيجيتهما الكلية و مصالحها الحيوية في المنطقة.

المبحث الثالث: السيناريوهات المحتملة للسياسات الخارجية الأمريكية إتجاه الشرق الأوسط

أجمع العديد من الخبراء على أن مستقبل السياسات الخارجية الأمريكية اتجاه منطقة الشرق الأوسط قائم على ثلاثة سيناريوهات و هي سيناريو (تشاؤمي) وسيناريو خطي (استمراري) و سيناريو إصلاحي (تفاؤلي) لمعالجة جميع القضايا التي تمس الشرق الأوسط.

المطلب الأول: السيناريو التحولي (التشاؤمي)

و المتمثل في تحول توجهات السياسية الخارجية الأمريكية اتجاه قضايا الشرق الأوسط، و في مقدمها رفض إتفاقيات (5+1) حول الملف النووي الإيراني ، و بناء تحالفات جديدة يأتي في مقدمتها العلاقات المصرية و المقاطعة الخليجية و تعقد القضية الفلسطينية.

أ–الملف النووي الايراني:

فقد أفضت مفاوضات جرت في جنيف (سويسرا)2013م، إلى اتفاق لمدة 6 أشهر تحد من أنشطة إيران النووية و تواصلت المفاوضات بين مجموعة (5+1) إلى غاية المدة سنة 2015 أين مثلت إتفاقية "لوزان" مرحلة أخيرة للمفاوضات بين القوى الكبرى و إيران ، توصلت بموجبه الدول على إتفاق بشأن الملف النووي بعد مفاوضات في مدينة لوزان السويسرية ،تخفض بموجبه طهران قدرتها على تخصيب اليورانيوم مقابل رفع العقوبات تدريجيا .[1]

لكن السيناريو التحولي يتمثل في موقف الرئيس الأمريكي دونالد ترامب من الملف حيث صرح في عديد من المرات" أغبى صفقة على الإطلاق" ،حيث يرى أن هذه الصفقة جعلت الولايات المتحدة تتخلى عن كل شيء دون أن تحصل على شيء في المقابل ، رغم أنه لم تحدد البنود التي فيها خلل للمصالح الأمريكية، وبالتالي سوف يتحقق هذا السيناريو إذا ما أصر دونالد ترامب على الإنسحاب من الإتفاق و ضرب عرض الحائط جميع المساعي الدبلوماسية التي حققتها سلطة أوباما.

[1]–أبركان نجاة ، **الملف النووي الايراني بين ديبلوماسية التفاوض الاربية و السياسات المواجهة الامريكية**، مجلة الفكر، العدد 12 ى ص289

ب–التحول في أولويات السياسة الخارجية الأمريكية من العلاقات الأمريكية الخليجية إلى العلاقات الأمريكية – المصرية:

يذهب هذا الطرح إلى التأكيد على تراجع أهمية إستراتيجية المملكة السعودية في الأجندة الأمريكية تجعله قابل للتأكيد خاصة بعد إدلاء بعض التصريحات العدائية من قبل الرئيس الحالي دونالد ترامب حول السعودية أثناء حملته الإنتخابية بعدها، و قد تمحورت غالبية العظمى من هذه التصريحات حول فكرة الإستفادة القصوى من الموارد السعودية و ربط التحالف السياسي و العسكري بين الولايات المتحدة و المملكة العربية السعودية بحجم المكاسب الإقتصادية والمادية المباشرة العائدة على الولايات المتحدة على أن يتم ربطها بأولويات تخدم السعودية، وعليه فقد اتجهت السياسة الخارجية الأمريكية إلى توطيد علاقاتها مع الجمهورية المصرية خاصة أن مصر تقوم على بناء علاقاتها السلمية مع إسرائيل منذ اتفاقية " كامب ديفيد" ومن جهة أخرى يتصرف أن تكون لتوجيهات الرئيس الأمريكي المعادية للحركات الإسلامية وخاصة جماعات الإخوان المسلمين التي تعتبر الخصم السياسي للرئيس "السيسي"[1]، غير أن هذا الأمر يحمل في طياته آثارا سلبية على القضية الفلسطينية، حيث أن السياسة الخارجية الأمريكية وجدتها فرصة لزيادة دعمها لإسرائيل عبر رئيسها "ترامب"، مما دفعه إلى إعلان أنه مازال ملتزم بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس.

المطلب الثاني: السيناريو الخطي (الإستمراري):

و الذي يعني بالبقاء و استمرار السياسات الخارجية الأمريكية ما سبقتها اتجاه القضايا الرئيسية في الشرق الأوسط على غرار التعاون الأمريكي والسعودي هو الاتفاق حول الملف النووي الإيراني ومحاربة تنظيم الدولة الإسلامية على اعتبار أن هذه القضايا تمثل أساسيات السياسة الخارجية الأمريكية و لا تتحول بتحول الشخصيات الحاكمة.

[1]– عصام عبد الشافي، **السياسيات السعودية و القضايا الإقليمية، نشاه أو تأسيسي العلاقات الأمريكية و السعودية**، المعهد المصري للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2016، ص06.

أ- الحفاظ على اتفاقيات لوزان ما بين مجموعة (5+1):

تبدو احتمالية ببقاء الملف النووي الإيراني من أولويات السياسات الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس دونالد ترامب قائمة و لا يمكن استشراف مستقبل الشرق الأوسط بمغزى عنها ، و لكن على غير فرضية التراجع عن الإتفاق النووي بين إيران و القوى الكبرى و في مقدمتها الولايات المتحدة ، حيث تذهب فرضية هذا السيناريو بالتأكيد على استمرارية اتفاقية لوزان النووية بخصوص الملف النووي الإيراني سنة 2015م و ذلك وفقا لعدة اعتبارات تأتي في مقدمتها أن الإتفاق النووي لا يزال يحظى بمؤيدين في واشنطن، و هناك من يشدد على أن هذا الإتفاق أتاح" إزالة تهديد وجودي الولايات المتحدة و حلفاءها" و فق ما أعلنت عنه مجموعة الضغط (الديبلوماسية تؤتي بثمارها).[1]

كما أن خيارات "ترامب" المحدودة بالنسبة لمعالجة العلاقة مع إيران لاسيما فيما يتعلق بالملف النووي ستدفع النظام السياسي في إيران إلى إتباع سياسة أكثر عدائية، و ربما ستنعكس في رفض أي مقترحات أمريكية بخصوص إعادة التفاوض.

ب- ثبات الأهداف و المصالح في العلاقات الأمريكية السعودية:

على مستوى التعاون السعودي الأمريكي فإنه تم توقيع اتفاقيات بلغت أكثر من 380 مليار دولار حيث تعد صفقة الأسلحة هي الأكبر بمقدار 10 مليار دولار ،و ذلك لتدعيم أمن المملكة و الخليج في مواجه إيران.[2]

مما لا شك فيه أن مستقبل العلاقات الأمريكية السعودية يبقى رهن التحولات الأمنية التي تعرفها منطقة الشرق الأوسط، وفي مستوى أخر توجهات وأولويات السياسات الخارجية الأمريكية، كما سيكون موقف "ترامب" من إيران والقضية الفلسطينية أحد أهم العوامل التي سوف تؤثر سلبا أو إيجابا على العلاقة مع المملكة ،خاصة وأن أغلب تصريحات "ترامب" حول إيران كانت هي الأخرى عدائية بشكل قد يصب

[1]-مجهول، **عامان على اتفاق النووي الإيراني** ، مصيره رهن إشارة ترامب، في الموقع الإلكتروني: wwww.aparaby.com، أطلع عليه يوم 27 ماي 2018 على الساعة 23:49

[2]-سيغور دنيوباور، **لماذا سيبدد ترامب آمال السعوديين**، ترجمة: نون بوست ، 2017، في الموقع الإلكتروني:.www.noonpost.org أطلع عليه يوم 28 ماي 2018 على الساعة 01:02.

في مصلحة المملكة في النهاية، وتصريحاته إتجاه مسألة السلام الفلسطينية الإسرائيلية والتي تصب في صالح هذه الأخيرة تشكل تحدين لمسار العلاقات الأمريكية السعودية.

المطلب الثالث: السيناريو الإصلاحي

والمتمثل في محدودية دور السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط والتوجه إلى مناطق إستراتيجية أخرى على غرار منطقة جنوب شرق آسيا خاصة في ظل الصعود الصيني، وكذلك التوجه لبعض الدول الإفريقية بعد عودة روسيا من جديد إلى الشرق الأوسط، وذلك في ظل التنافس الدولي والإقليمي على منطقة الشرق الأوسط ولعل أبرز خطة معقولة في ظل عجز الولايات المتحدة الأمريكية عن حسم مختلف قضايا الشرق الأوسط الهامة، هي التوجيه نحو إفريقيا، حيث أن منطقة وسط وشمال إفريقيا تتمتع بمجال حيوي يخدم مصالح أمريكا، ويغري ذلك أن معظم الدول الإفريقية تعرف بأنها أهم المناطق الحيوية التي تزخر بالثروات الطبيعية على غرار النفط والذهب، كما أن دول المنطقة تشهد أعلى معدلات الفشل في تسيير الأوضاع الداخلية والإقليمية بما يهدد الدول المجاورة، هذه المتغيرات تسمح للولايات المتحدة الأمريكية من فرض نفسها في حالة ما تم تقديم سياسات بديلة للتي تقدمها الدول الأوروبية بشكل خاص.[1]

الواضح أن الإهتمام الأمريكي بالقارة السمراء يأتي في سياق خلق مجال حيوي قد يلبي الإجتياحات الأمريكية نظرا لحدة الأزمات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط ، وكتوجه لمحاصرة نفوذ قوى كبرى أصبحت ترى في القارة الإفريقية مجالا خصب للإستثمار وسوقا مهمة من الموارد الأولية، لكنها بالتأكيد لن تكون البديل في سياسات دونالد "ترامب" لمنطقة الشرق الأوسط. حيث تسعى الولايات المتحدة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف في القارة الإفريقية ، منها محاولة السيطرة على الموارد الهيدروكربونية و المعدنية و الباطنية الموجودة في إفريقيا ، باعتبارها تمثل المستقبل لمختلف الدراسات تثبت أن إفريقيا في القرن القادم لن تصبح إفريقيا التخلف في ظل عدة دول تحقق نسب عالية من النمو كأثيوبيا[2].

[1]– حسين بوقارة، **الإستشراف في العلاقات الدولية: مقارنة منهجية**، مجلة العلوم السياسية ، العدد 21،2018.

[2]– عائد عميرة ، **هل تتدارك أمريكا إهمال ترامب القارة السمراء؟** في الموقع الإلكتروني: https : //www.noonpost. Org أطلع عليه يوم 29 ماي 2018 على الساعة 01:20.

توجه الولايات المتحدة الأمريكية لعقد علاقات تجارية مع إفريقيا يعكس نظرتها إلى القارة باعتبارها سوقا ضخمة للمنتجات و البضائع الأمريكية ، حيث يتوقع أن تمثل إفريقيا بحلول العام 2030 حوالي ربع القوى العاملة و المستهلكين في العالم ، ويبلغ عدد سكانها حاليا أكثر من 7،1 مليار نسمة وبحلول العام 2050 من المتوقع أن يتضاعف عدد سكان القارة إلى أكثر من 2,5 مليار شخص ، وتقل أعمار 70٪ من هؤلاء السكان عن 30 عاما، فقد ارتفعت الصادرات الأمريكية إلى إفريقيا جنوب الصحراء من 17 مليار دولار في العام 2010 إلى أكثر من 25 مليار دولار، إلى جانب المصالح الإقتصادية فإن القارة الإفريقية تمثل أهمية أمنية و سياسية كبرى بالنسبة للولايات المتحدة لاسيما في ظل تنامي خطر التنظيمات الإرهابية و الجماعات المسلحة ، وفي ضوء التنافس المحموم بين القوى الدولية الكبرى على النفوذ و الثروات في إفريقيا، فضلا عن ذلك تسعى الإدارة الأمريكية إلى تثبيت التوجه الأمريكي لاسيما في حوض النيل و القرن الإفريقي لتضييق الخناق على السودان و مصر و حماية الأمن القومي الإسرائيلي ونشر القيم والأفكار الغربية و مواجهة مد الأفكار و الدعاية الشيوعية و الصينية.

إفريقيا ليست وحدها المعنية بهذا السيناريو ، لأن آسيا هي الأخرى تعتبر ملاذا لإستراتيجية الولايات المتحدة نحو بسط هيمنتها على العالم ، في ظل الأهمية الكبيرة التي تتمتع بها المنطقة ، فالسيطرة عليها قد يمكنها من تقويض حجم الصين التي ينظر إليها الآن على أنها تسعى لتشكيل بيئة دولية وفقا لتصورها و منافستها في منطقتها [1]، وذلك من خلال تكثيف تعاونها مع الدول الحليفة كاليابان و كوريا الجنوبية و غيرها...في المجالات السياسية و الإقتصادية و الأمنية.

[1]–صباح بالا. **إستراتيجية والولايات المتحدة تجاه منطقة آسيا الوسطى** ،في الموقع الإلكتروني: https:// www. Plitics – dz.com أطلع عليه يوم 31 ماي 2018 على الساعة 15:40

خاتمة الفصل:

واقع الأمر يبدو أن تحليلنا لمستقبل السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه منطقة الشرق الأوسط قد يطول ويصعب تفسير وتحليل مختلف المتغيرات التي تحكم الظاهرة، إلا أننا حاولنا التطرق لأهم القضايا الرئيسية التي تثير السياسة الخارجية الأمريكية، لكن يبقى الحديث عن مستقبل توجهات بحجم الولايات المتحدة الأمريكية رغم التحديات الداخلية والخارجية تحتاج للبحث المستمر والإحاطة بمختلف التغيرات وأيضا لابد من الإشارة أن فرضية السياسة الخارجية الأمريكية القائمة على تراجعها في منطقة الشرق الأوسط في ظل إدارة "دونالد ترامب" تمكن نفيها ولو جزئيا، فلو رجعنا إلى الخلفية التاريخية للعلاقات الأمريكية بدول المنطقة، وجدنا أن دول الشرق الأوسط لم تسعى ولن تسعى في أي شكل من الأشكال أن تخسر علاقاتها الثنائية مع الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها الشريك الإستراتيجي الأول في المجال العسكري والإقتصادي بالأخص لدول الخليج الغربي وفي مستوى آخر لا تزال الولايات المتحدة الأمريكية متمسكة بمركز نفوذها الشرق الأوسط خاصة بوجود ثلاثية: النفط، أمن إسرائيل، و إحتواء أي نفوذ أو توسع في المنطقة في مقدمتها روسيا.

الخاتمة:

إن الولايات المتحدة الأمريكية حسمت تعاملها مع منطقة الشرق الأوسط وفقا لرؤية إستراتيجية إتضحت معالمها بعد أحداث 2001 ،ثم 2003م، و إسقاط نظام صدام حسين ، ثم تبلورت قبل أحداث ما يسمى بالربيع العربي و مازالت هذه الإستراتيجية مستمرة حتى لآن، بل و سوف تتبعها في المستقبل وكلما إقتضت الحاجة الأمريكية ذلك ، هذه الإستراتيجية لا تضع في إعتبارها مصالح شعوب و دول منطقة الشرق الأوسط ، و ترتكز فقط على تحقيق المصالح الأمريكية و الإسرائيلية بغض النظر عن مصالح الآخرين بما في ذلك الدول صاحبة الشأن.

و الإستراتيجية الأمريكية اتـــجاه الشرق الأوسط تنطلق مـــن مرتكزين إثنين، الأول يتمثل في إتخاذ القرار السليم بعد تجربة جميع الخيارات و البدائل ، أو كما قال الزعيم البريطاني ونستون تشرشل "إن الأمريكيين يفعلون الشئ الصحيح بعد تجريب كل البدائل الآخرى"، و المراكز الثاني يعتمد على دور المؤسسات الأمنية و الإستخباراتية و مراكز الفكر و ليس الدور العسكري المباشر ، و هذه المؤسسات تعمل إنطلاقا من ثوابت هدفها الرئيس هو خدمة المصالح الأمريكية بغض النظر عن مصالح دول المنطقة و أيضا بغض النظر عن تحكم و مدى علاقته بواشنطن.

و عليه فإن ثوابت السياسة الخارجية الأمريكية لا تتغير بتغير الرؤساء فهي تبقى ثابتة ،أما المتغير فيها هو طريقتها في التعامل مع المستجدات و الدليل على ذلك أن واشنطن تحاول دائما أن تمسك بكافة خيوط اللعبة مع كل الأطراف المتناقضة ، و تعمل في الخفاء أكثر مما تعمل في العلن (أي السياسة الباطنة) ففي الوقت الذي تتعامل فيه مع الحكومات و الأنظمة الشرعية الصديقة ، تتعامل سرا مع جماعات الإسلام السياسي التي يمارس بعضها الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط و كذلك الجماعات الطامحة للوصول إلى السلطة عبر القوة و هي لا ترى غضاضة في ذلك ، بل تعتبره إحدى أدوات السياسة الأمريكية التقليدية التي تجيد إدارة المتناقضات و تتعامل مع الشيء و ضده ، و هذا هو واقع و حقيقة السياسة الأمريكية التي يعتقد البعض أنها تتعامل وفق ماهو ظاهر.

و في الأخير فإن الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط لا تكترث ، و لاتعطي أهمية لأحتياجات دول المنطقة ، و لا تهتم بشعوبها و قضاياها أو حتى النخب الحاكمة ، التي تتعامل معها تكتيكيا وفقا

لمتطلبات كل مرحلة و ظرف سياسي أو تاريخي و طبقا لما تمليه مصالح و واشنطن و إسرائيل ، و بذلك فإن السياسة الأمريكية متغيرة و متلونة مع كل دول الشرق الأوسط ، فيما تظل ثابتة اتجاه ما يحقق أهداف واشنطن و تل أبيب ، و على دول المنطقة أن تبني استراتيجياتها و تحالفها وفقا لظروفها ، و مصالحها و احتياجاتها ، و المخاطر و التحديات القائمة و المحتملة دون التعويل على الدور الأمريكي.

وخلصت الدراسة لجملة من الإستنتاجات وهي.

1)– تعتمد السياسة الخارجية الأمريكية على برغماتية وفق ما تخم مصالحها وتعد وسائلها ما تخدم أهدافها.

2)– تعتبر السياسة الخارجية الأمريكية ذات طبيعة تحولية وقف تأثيرات التحولات الإقليمية والتغيرات في النظام الدولي وتتحكم فيها العوامل الذاتية أكثر منها الموضوعية.

3)– تسببت السياسة الخارجية الأمريكية في نمو التطرف الإسلامي وتكون الرأي العام المعادي لها في المنطقة حيث يعتقد غالبية الناس في المنطقة بأن دعمهم للسياسة الأمريكية لم يكن مجدي أنها تغاضت عن حقوقهم بانحيازها لإسرائيل والأنظمة السياسية الغير ديموقراطية والتي تقوم بخدمة تلك السياسة على حساب مصالح شعوبها.

4)–الهيمنة الامريكية على المنظمة والانطلاق إلى جوارها هو محصلة الأهداف السياسية والاقتصادية للسياسة الأمريكية إذ أثرت أحداث 11سبتمبر على السياسة الأمريكية بأن فتحت لها المجال أما تحقيق الهيمنة الأمريكية وقيادة العالم فلازما لولا تلك الأحداث لكان من على السياسة الأمريكية أن تنشط دوليا وتحصل على أحلاف دولية وتأييد دولي لضرب الإرهاب.

5)–محاولة الولايات المتحدة تغيير خريطة الشرق الأوسط عبر مشروع الشرق الأوسط الكبير والذي يعني تعيير المنطقة، سياسيا وثقافيا، واجتماعيا، واقتصاديا، بتقسيميها وتجزئتها ومنحها هوية جديدة بقيادة إسرائيل .

6)–تراجع مكانة وتأثير أمريكا على منطقة الشرق الأوسط في ظل التحديات التي تراجعها سواءا كانت داخلية أم خارجية، وسط تأثير هائل للصين وروسيا.

التوصيات:

1)- يجب على الولايات المتحدة الأمريكية أن تغير سياستها باتجاه منطقة الشرق الأوسط، لأن وعي الشعوب وميولهم واتجاههم وظروفهم تغيرت، حسب ما يفرض عليهم من سياسات وأفكار من الخارج.

2)-على قادة الدول العربية والإسلامية الانتباه إلى المخاطر والتحديات التي تواجه شعوبهم وضرورة التصدي لها بروح المسؤولية بعيدا عن النظرة الضيقة للمصلحة الشخصية من سلطة ومال.

3)- يجب على الشعوب العربية والإسلامية سد الذرائع والثغرات التي من خلالها يتدخل العالم الخارجي في شؤونها الداخلية، وعلى الشعوب أن تحافظ على هويتها ومعتقداتها الدينية وقيمها الروحية.

4)-ضرورة الاستفادة وأخذ العبر من سلبيات التدخلات الخارجية خاصة في دول الشرق الأوسط حيث أججت الصراعات السياسية والعرقية والمذهبية وطمس الهوية.

5)-اهمية وضع استراتيجية عربية إسلامية تشمل الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية وتفعيل دور وسائل الإعلام في عكس قضاياها والأحداث فيها إلى العام الخارجي حتى يكون لها دورا مؤثرا وفاعل ومواقف واضحة في المجال الدولي.

6)-التشجيع على الحوار بين أصحاب التوجهات الدينية والقومية وإزالة الخلافات بين الشعوب العربية والإسلامية وتفويت الفرصة على الدول الغربية وفي مقدمتهم الولايات المتحدة الأمريكية التي تحاول استغلال تلك التوجهات لإثارة الفتن والتفرقة.

7)-ضرورة استغلال رابطة الدين لناء علاقات متميزة بين الشعوب العربية والأنظمة القائمة في الشرق الأوسط وعدم السير في ركب الأنظمة القائمة التسلطية.

8)-يجب على الدول العربية على الخروج بموقف موحد تجاه الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين.

9)-يجب على الدول العربية العمل على المبادرة بإجراء اصلاحات في أنظمة الحكم القائمة بإطلاق حرية الشعوب في التعبير عن أراءها وتجنب ما حدث في مرحلة الحراك الغربي وما انجد عليه من سلبيات.

قائمة المصار و المراجع:

الكتب باللغة العربية:

1. ثابت أحمد ، خليل العناني، الحرب و النزعة الإمبراطورية الأمريكية (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب 2005).
2. الأشهب نعيم ،مشروع إصلاح أم تعميق :قراءة في مشروع الشرق الأوسط الأمريكي الكبير (القاهرة:دار التنوير للنشر و التوزيع 2005.
3. إلويتز لاري ، نظام الحكم في الولايات المتحدة ،ترجمة: جابر عوض(القاهرة : الجامعة المصرية للنشر و المعرفة والثقافة العالمية ،1996).
4. أم تشوبين شهر، طموحات إيران النووية ،ترجمة: بسام شيحا (لبنان : الدار العربية للعلوم ناشرون ط2، 2007).
5. بريماكوف يفجيني ، العالم بعد احداث 11 سبتمبر و غزو العراق (الرياض : مكتبة العنكبان 2004).
6. تشومسكي نعوم ، السلطان الخطير للسياسة الخارجية الامريكية في الشرق الاوسط، ترجمة: ربيع وهبة (بيروت: دار السافي،2004).
7. الراوي رياض ، البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط(سوريا: دارا لأوائل للنشر و التوزيع، ط2 ،2008)
8. الربيعي فاضل، إستراتيجية التدمير (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2006)
9. سعيد مُحَمَّد قدري ، الحروب الامريكية في القرن العشرين في الامبراطورية الامريكية (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية،2002).
10. سليم مُحَمَّد السيد، تطور السياسة الدولية في القرن 19 و 20 (مصر: دار الأمين للطباعة و النشر ، ط2، 2002).
11. الشريف حسين ، السياسة الخارجية الأمريكية، اتجاهاتها و تطبيقاتها من الحرب العالمية الثانية الى النظام الدولي الجديد، (القاهرة: مطابع الهيمنة المصرية العامة للكتاب ، 1994) .

12. الشريف حسين ، الولايات المتحدة من الاستقلال و العزلة الى سيادة العالم (القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب،2001).

13. الشوربجي منار ، صنع قرار الحرب ضد العراق (القاهرة: مركز البحوث و الدراسات السياسية 2003).

14. صارم سمير ، الابعاد النفطية في الحرب الامريكية على العراق(دمشق: دار الفكر،2003)

15. الصمد رياض ، الأصول العامة في الجغرافيا السياسة و الجيوبوليتيكا (القاهرة: هنداوي للتعليم و الثقافة،1949)

16. عبد السلام أحمد ، إحتمالات و محاذير استخدام السلاح النووي في الشرق الأوسط (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،2001).

17. عودة جهاد ، النظام الدولي نظريات و إشكاليات، (القاهرة: دار الهدى للنشر و التوزيع 2000).

18. فريش نورتون و ستيفنز ريتشارد ، الفكر السياسي الامريكي، ترجمة هشام عبد الله، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات و النشر،1991).

19. الكعكي يحي أحمد ، الشرق الأوسط و الصراع الدولي(بيروت: دار النهضة العربية للطباعة و النشر،1966)

20. الكيالي عبد الوهاب، موسوعة السياسة (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات و النشر، ط2 1993).

21. لطفي عبد الله أحمد ، الانحياز الأمريكي لإسرائيل، دوافعه التاريخية، و الإجتماعية، و السياسية (القاهرة: مكتبة النافذة، 2005).

22. مجذوب طه ، السياسة الامريكية في الشرق الاوسط خلال القرن العشرين في : الامبراطورية الأمريكية (القاهرة، مكتبة الشروق،2001).

23. محمود منصور ممدوح ، الصراع الأمريكي السوفياتي في الشرق الأوسط (القاهرة: مكتبة مدبولي،1995).

24. مطر جمال ، علي الدين هلال، النظام الاقليمي الغربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة ط1،2001).

25. ناي جوزيف ، مفارقة القوة الامريكية، ترجمة مُحَّد توفيق البيجرمي، (الرياض: مكتبة العبيكان،ط1 2003).

26. وافي عبد الرحمان ، دور الدين في السياسة الخارجية الامريكية، (الرياض: دار الألوكة،2015).

27. ولد أباه السيد ، عالم ما بعد 11 سبتمبر الإشكالية الفكرية و الاستراتيجية (بيروت: الدار العربية للعلوم،2004).

الكتب باللغة الأجنبية:

28. Alescander wendt, **social theory of international politics** (combridge university près, 1999) p1 .

29. Beard errol, the United states governement manual 2009-2010(Washington :government priting office 2009) .

30. Best Richard, the national security council :an organinz national assessment (Washington :congressional research service, 2011)

31. Borne David, the intelligence community, how crucial, forgein (tomba :council of foreign relations, vol 7,Nu 3,1992)

32. Frederik brian, congressional representation and constitutions :the case for increasing the US house of representation, controversies in electoral democracy and representation (new York :routledge. 2009)

33. Gonenc levent, **prodpects for constitutionalism in post communist** (Massachusetts :martinus nijhaff publishers, 2002

34. Ibp. US central intelligence agency CIA handbook-strategic information -activites and régulations (Washington : in business publications USA. 213).

35. Marks Edward, US government con terre reprise, a guide to who does what (new York : crc pression, 2016)

36. Patterson bradley hawkes, the white house staff :inside the west wing and beyond(Washington :brokings institution près, 2000)

37. Polmar norman, naval institute guide to the ships and aircraft of the US fleet 18th (ammapolis :edition naval institut pression, 18 edition, 2005.

38. Schmidt steffen, American gouvernement and politics today(Boston :Barbara a bardes, 2009)

39. schultz david, emcycloppedia of the United states constitutions (new York. Routledge, 2009)

40. schultz david, **emcycloppedia of the United states constitutions** (new York. Routledge, 2009) p 158.

41. utter glem, Ruth anr strickland, campaign and edition reforme :a referance band book(California :abc-clio, 2 edition, 2008)

42. vadmir sojack, international relations in our rimes, praha : statni pedagojicke. P 43

43. Walston Dunham beth , **introduction to Law** (New York: Cengage Learning, 6 edition, 2001) p 59

المذكرات والرسائل الجامعية:

44. الرحاحلة أحمد سليمان سالم ،الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط ،مذكرة ماجستير (الأردن: كلية الآداب و العلوم ،2014).

45. الجرابعة رجاني سلامة ،الإستراتبجية الإيرانية تجاه الأمن القومي العربي في الشرق الأوسط 1997 -2011 ، مذكرة ماجستير (الأردن: كلية الأداب والعلوم ،2012).

46. صافي مصطفى، السياسة الأمريكية تجاه الحركات الإسلامية، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية (جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية، 2007.

47. عبدالله حيدر سامي ،دور القوة الذكية في السياسة الخارجية الأمريكية، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية (جامعة بغداد: معهد العلوم السياسية،2016).

48. عرجون شوقي ، المشكلة النووية في الشرق الاوسط و إنعكاساتها على استقرار المنطقة، رسالة الماجستير (جامعة الجزائر: معهد العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، 2006-2007).

49. العطري ميلود ، السياسة الخارجية الامريكية اتجاه أمريكا اللاتينية، اطروحة ماجستير(جامعة باتنة: كلية العلوم السياسية، 2008).

50. العفيفي مُحَمَّد حسين ، مشروع الشرق الاوسط الكبير و أثره على النظام الإقليمي العربي، رسالة ماجستير في دراسات الشرق الأوسط (جامعة الأزهر، غزة: كلية الآداب و العلوم الانسانية 2015.

51. العيساوي ميثاق مناحي ، البراغماتية في الفكر السياسي الامريكي، رسالة ماجستير في العلوم السياسية (جامعة بغداد: معهد العلوم السياسية 2011).

المجلات العلمية:

52. أبركان نجاة ، الملف النووي الايراني بين ديبلوماسية التفاوض الاربية و السياسات المواجهة الأمريكية مجلة الفكر، العدد 12 .

53. بوقارة حسين ، الاستشراف في العلاقات الدولية: مقارنة منهجية، مجلة العلوم السياسية ، العدد 212018.

54. خليل نانسي مصطفى ، الرئاسة كمؤسسة لصنع القرار السياسي في السياسة الخارجية الأمريكية مجلة السياسة الدولية، جانفي 1997.

55. خميس خلود مُحَمَّد ، الابعاد الاقليمية لحرب الصومال، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية بالأهرام، العدد 168، أبريل 2007.

56. سعودي هالة ، الكونجرس و الصراع العربي الإسرائيلي ،القاهرة: مجلة السياسة الدولية ،العدد 1984

57. شلبي السيد أمين ،بوتين و سياسية روسيا الخارجية (القاهرة :مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية العدد ،175، 2009.

58. الشيخ نورمان ، مصلح ثابتة و معطيات جديدة، مجلة السياسة الدولية ،العدد 168 ،2011 .

59. عباس أشواق، السياسة الخارجية، مجلة السياسة الدولية، العدد 1291، 2005.

60. عبد الحليم أحمد، الإستراتيجية العالمية للولايات المتحدة، مجلة السياسة الدولية العدد147،

61. عبد الشافي عصام ، السياسيات السعودية و القضايا الاقليمية ، نشاه او تأسيسي العلاقات الأمريكية و السعودية، المعهد المصري للدراسات السياسية و الاستراتيجية، 2016.

62. كمال أحمد مصطفى، أحداث 11 سبتمبر و الأمن القومي الأمريكي، مجلة السياسة الدولية العدد145، سنة2002.

63. مزاحم هيثم ، السياسة الخارجية الأمريكية بعد سبتمبر، مجلة شؤون الأوسط، العدد 107،2002.

64. مظلوم مُحَمَّد جمال الدين ،الشرق الأوسط في الإستراتيجية الأمريكية ،مجلة الدفاع ، العدد238 2006.

65. ناجي مُحَمَّد عباس ،مستقبل الدور الإقليمي لإيران بعد الثورات العربية ،مجلة السياسة الدولية ،العدد 185،جويلية 2011.

المواقع الإلكترونية:

66. إسماعيل مداح الدين، تطور نظرية الإمبراطورية الأمريكية، في الموقع الالكتروني :

https://www.today.Almasrya /article2.aspx ?article/id/27070 lyoum.com

يوم 15مارس 2018.

67. مجهول، السياسة الخارجية للولايات الأمريكية، في الموقع الالكتروني:

www.marefa.crg/inder/php يوم 14 مارس 2018

68. جونسون لويد ، "الرأي العام و تاثيره على عملية صنع القرار"، ترجمة مُحَمَّد السيد سليم في الموقع الالكتروني:

www.Alwkah.net/culturel/0/69407

يوم 21 مارس 2018

69. كاطع سليم علي، وسائل الاعلام و السياسة الخارجية الأمريكية، في الموقع الالكتروني:

www.MASR.net/news/229

21 مارس 2018.

70. الزاملي ماجد أحمد ، جماعات الضغط و دورها في رسم السياسة العامة للدولة، في الموقع الالكتروني:

يوم 22 مارس2018 www.iraqicp.com/index/php

71. عبد اللطيف يوسف، التحليل النفسي للرؤساء الأمريكيين، في الموقع الالكتروني:

www.Shoop2.com/vb/showshred.php ?l2m6

يوم 24 مارس 2018 .

72. البان أحمد ، السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، في الموقع الالكتروني:

يوم 20 أفريل 2018 www.islamonline.net

73. شلبي أحمد ، دور الثقافة في هندسة العلاقات الدولية، في الموقع الالكتروني:

يوم 14 أفريل 2018 www.cmiesi.com

74. مجهول، مميزات الشرق الاوسط، في الموقع الإلكتروني:

يوم 28 مارس 2018 https: //sites.Google.com/midaakamirat

75. مجهول، إستراتيجية أوباما في الشرق الاوسط، في الموقع الإلكتروني:

يوم 21 مارس 2018 (www.aljazeera.net news/presstour/2015/9/4)

76. الأجودي حيدر ، رؤساء أمريكا و لعبة السياسة تجاه الشرق الأوسط ،في الموقع الإلكتروني:

يوم 02أفريل 2018 https://www.annabaa.org/arabic/reports .

77. مجهول، رؤية ترامب لقضايا الشرق الأوسط، في الموقع الإكتروني:

يوم 13 أفريل 2018 www.aljazeera.net/encyclopedia/events2016/11

78. مجهول، الصراعات الداخلية في الإدارة الأمريكية و إنعكاساتها على الشرق الأوسط، على الموقع الإلكتروني:

يوم 29 أفريل 2018 https://barq-rs Com

79. نادية فوزي، هكذا كانت سياسية ترامب الإقتصادية سلاحا ذو حدين، على الموقع الإلكتروني:

https://.www. shorouknews.co يوم 15 ماي 2018

80. عبد الصادق عادل ،السياسة الأمريكية لمكافحة الارهاب و التطرف : تحديات و فرص ضائعة على الموقع الإلكتروني : www.acpss.ahram.org.eg/news/16541.Aspx

يوم 01 ماي 2018

81. أسالخانوفا إينا ، ترامب يعلن الإستراتيجية الجديدة للأمن القومي، في الموقع الإلكتروني:

https:// www.arabic.rt.com/world/916405 يوم 15 ماي 2018

82. الحسيني سنية، طبيعة الدور الإيراني في الشرق الأوسط، على الرابط ا لإلكتروني:

https : //araa.sa/index.php ?view/article id .com-content

يوم 15 ماي 2018

83. مُحَّدبوبوس، الدوري التركي الإقليمي إلى أين؟ في الرابط الإلكتروني:

https : //www. Marocdroit. Com يوم 24 ماي 2018

84. مجهول، صراعات الداخلية في الإدارة الأمريكية و انعكاساتها على الشرق الأوسط ، على موقع الإلكتروني:

www.BBC.COM يوم 13 ماي 2018

85. بورشفسكايا آنا ، موسكو و الشرق الأوسط بعد الإنتخابات الروسية ،في الموقع الإلكتروني:

www.washington institute. Org/Ar/policy-anelysis/view يوم 19 ماي 2018

86. سالابريس جون ،دور الصين في الشرق الأوسط بعد الهيمنة الامريكية ،ترجمة: عبد الرحمن الحسيني في الموقع الإلكتروني : www.alghad.com/m/article/1597682

يوم 20 ماي 2018

87. مجهول، عامان على إتفاق النووي الإيراني ، مصيره رهن اشارة ترامب، في الموقع الإلكتروني

wwww.aparaby.com : يوم 27 ماي 2018

88. دنيوباور سيغور ، لماذا سيبدد ترامب امال السعوديين ،ترجمة: نون بوست ، 2017

في الموقع الإلكتروني : يوم 28 ماي 2018

www.NOONpost.org.conten

89. عائد عميرة ، هل تتدارك أمريكا إهمال ترامب القارة السمراء؟ في الموقع الإلكتروني:

Org/content/22393.https : //www.noonpos

يوم 29 ماي 2018

90. بالا صباح ،إستراتيجية والولايات المتحدة تجاه منطقة آسيا الوسطى ، في الموقع الإلكتروني:

dz.com/commuinty/threads/stratigi-alulaiat/11832 https:// www. Plitics –

يوم 31 ماي 2018

91. مُحَمَّد كمال ، **من يقود العالم** ، في الموقع الإلكتروني:

، https://www.ahram.org.eg/news/202339

يوم 01 أفريل 2018

الملاحق:

الملحق (**01**): يمثل خريطة الشرق الأوسط الكبير

المصدر:www.alquds.net

الملحق (**02**): يمثل خريطة دولة إسرائيل الكبرى

المصدر:www.sawtokom.com

الملحق (**03**): رسم بياني لمعدل الجريمة في الولايات المتحدة الأمريكية

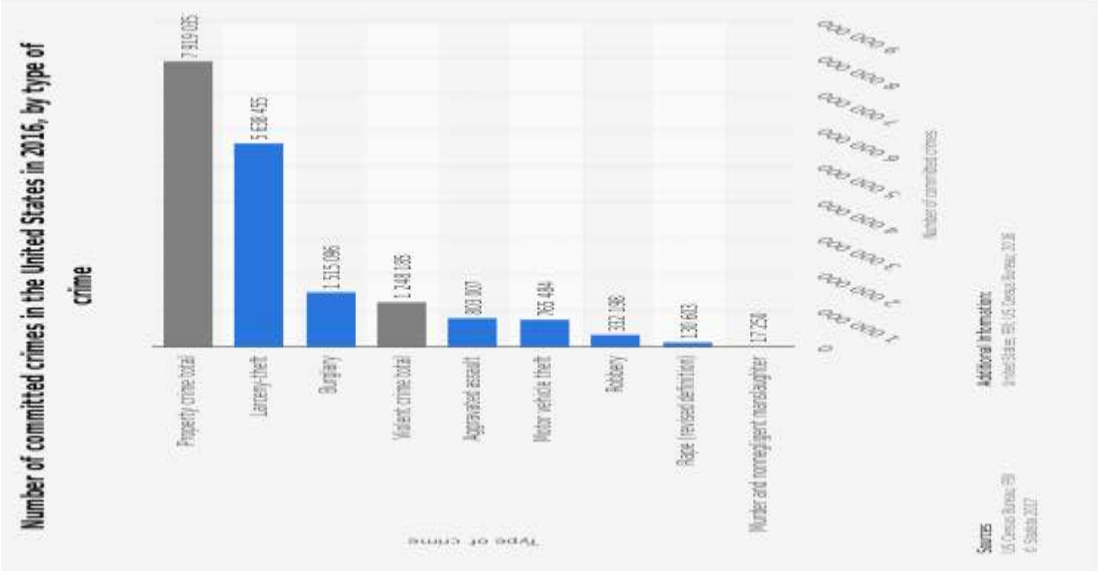

المصدر:https://www.hrw.org

لملحق (**04**): رسم بياني لمعدل الوفيات في الولايات المتحدة الأمريكية

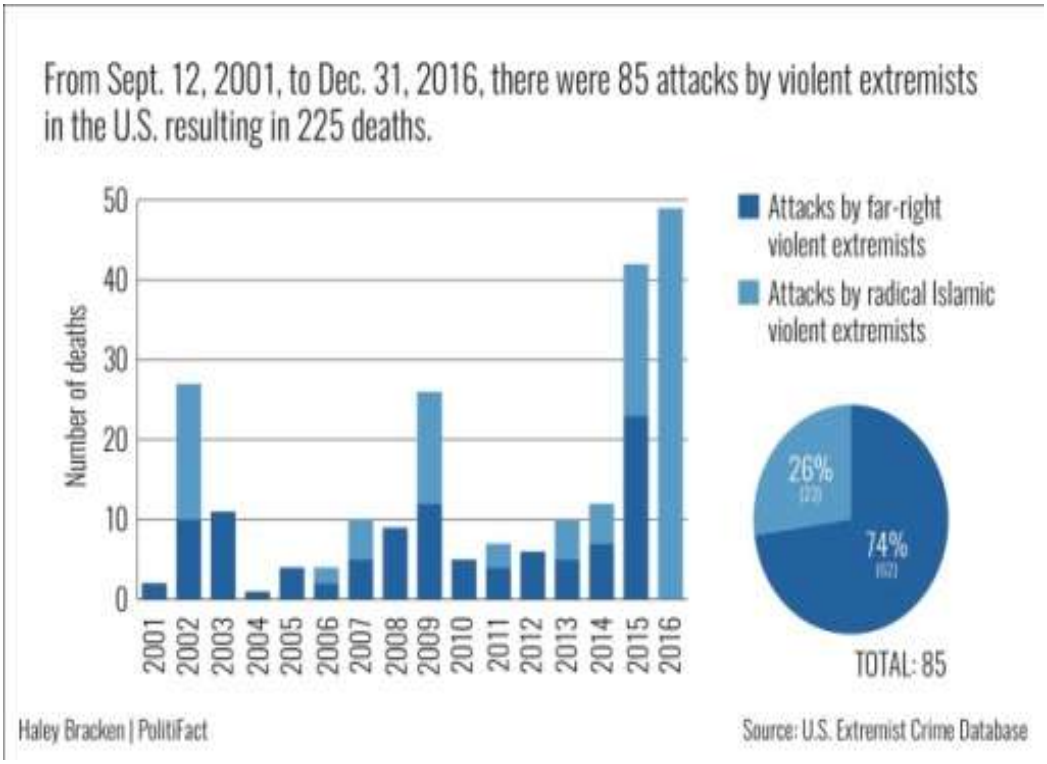

المصدر:https://www.hrw.org

مقدمـــــــــة

الخـــاتـــــمة

الفـــــهرس

قائـــمة المراجـــع

الفصل الأول:

السياسة الخارجية الامريكية دراسة في التطور و المفهوم و المقاربات النظرية

الفصل الثاني:

توجهات السياسة الخارجية الامريكية إتجاه الشرق الأوسط

الفصل الثالث:

مستقبل السياسة الخارجية الأمريكية إتجاه الشرق الاوسط

الـــملاحـــق